المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث

في العلوم السياسية تخصص دراسات دولية

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتورة:**

سارة قشيدة **ابتسام أوعشرين**

أعضاء لجنة المناقشة

د/ محمد كريم خيدر	رئيسا	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية
د/ ابتسام أوعشرين	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية
د/ علي ربيج	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية
د/ علي لزاري	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية
د/ عبد المالك حطاب	عضوا مناقشا	جامعة خميس مليانة
د/ زهرة تيغزة	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر03

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وعرفان

الشكر لله أولا

ثم الشكر للأستاذة المشرفة الدكتورة "ابتسام أو عشرين" ليس على قبولها الاشراف على هذه الأطروحة فحسب، بل على جهودها القيمة التي بذلتها من أجل هذا العمل حيث كانت الداعم النفسي قبل العلمي، ومثلت القدوة التي يحتذى بها فجمعت بين البشاشة في اللقاء والطيبة في المعاملة والجدية في العمل فكانت خير أستاذة لا يسعني إلا أن أدعوا الله لها بأن يجازيها خيرا

كما لا يفوتني أن أشكر كل أعضاء لجنة المناقشة كل أستاذ باسمه على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتصويبها

إهـداء

إلى والـداي....

إلى كل إخـوتي

خطة الدراسة

خـطــة الدراســة

مقدمـــة

الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للعلاقات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية وفواعلها

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية العلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الثالث: الفواعل الأساسية في النظام الاقتصادي الدولي

المبحث الثاني: المدرسة الواقعية في السياسات الدولية والاقتصاد كوسيلة للحفاظ على الأمن

المطلب الأول: البنيوية المنهجية للتحليل الواقعي

المطلب الثاني: تطور مفهوم الاقتصاد للواقعية

المطلب الثالث: التحول من القوة الصلبة نحو القوة الناعمة (التقارب الواقعي البنيوي مع الليبرالية المؤسساتية)

المبحث الثالث: المدرسة الليبيرالية في العلاقات الدولية وأهمية النزعة التعاونية

المطلب الأول: البناء النظري لليبرالية

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية الجديدة

المطلب الثالث: المقاربة الوظيفية وضبط الفواعل الدولية

المبحث الرابع: تفسير مقترب التبعية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية وتكريس التبعية الاقتصادية

المطلب الأول: الطروحات الاقتصادية للماركسية

المطلب الثاني: الماركسية التقليدية

المطلب الثالث: مقترب التبعية

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط

المبحث الأول: الأبعاد الاستراتيجية لسياسة دول الاتحاد الأوروبي في المتوسط

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الشراكة كمقاربة معتمدة نحو جنوب المتوسط

المبحث الثاني: السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي في المتوسط

المطلب الأول: البعد الأمني في اتفاق الشراكة الأورو. متوسطية

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية الأوروبية في جنوب المتوسط

المبحث الثالث: السياسات والدوافع الاقتصادية الأوروبية المتوسطية

المطلب الأول: أهداف الشراكة الاقتصادية مع دول جنوب المتوسط

المطلب الثاني: الطاقة كمحدد اقتصادي للاتحاد الأوروبي تجاه دول الجنوب

الفصل الثالث: تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة

المبحث الأول: التعاون الاقتصادي الأورو جزائري

المطلب الأول: تطور العلاقات الجزائرية . الأوروبية

المطلب الثاني: بوادر تغيير نمط العلاقات الجزائرية . الأوروبية

المبحث الثاني: المسار التفاوضي لاتفاق الشراكة الأورو جزائري وأبعاده

المطلب الأول: مراحل مفاوضات اتفاق الشراكة بين الطرفين

المطلب الثاني: أبعاد ومضمون اتفاق الشراكة

المبحث الثالث: السياسات والآليات المتبعة بعد اتفاق الشراكة الأورو جزائري

المطلب الأول: مساعدات الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار كآلية لدعم العلاقة مع الجزائر

الفصل الرابع: واقع وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الجزائر

المبحث الأول: تحديات وآفاق اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: السياسات المؤدية لنجاح اتفاق الشراكة الأورو جزائري

المطلب الثاني: التهديدات المحتملة على الاقتصاد الجزائري من اتفاق الشراكة بين الطرفين

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: دراسة في المبادلات التجارية بين الطرفين

المطلب الثاني: تحليل الميزان التجاري للعلاقات الاقتصادية الأورو جزائرية

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأوروبي في الجزائر

المطلب الرابع: تقييم اتفاق الشراكة بين الطرفين على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: سيناريو قائم على الاستمرارية " المد والجزر"

المطلب الثاني: سيناريو قائم على إعادة بناء اتفاق الشراكة "رابح رابح"

المطلب الثالث: سيناريو قائم على فك الارتباط " الاستقلالية والتحرر"

الخاتمـــة

مـــقـــدمـــــــــة

تصاعدت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول كأحد أهم لمحركات الأساسية والرئيسية لنمط التفاعل والاستقطاب الدوليين، وتزامن الزيادة في أهمية العامل الاقتصادي زيادة في درجة الاهتمام الأكاديمي والأبحاث والدراسات المختصة في المجال الاقتصادي كما خصت نظريات العلاقات الدولية أبحاثها الحديثة بتحليل المتغير الاقتصادي وتأثيره على مسار العلاقات الدولية.

فبموجب العلاقات الاقتصادية يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والسياسية، كذلك فإن مستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وبما لا يبعث عن الشك فإن الدول التي لا تتفاعل مع هذا المتغير الهام في العلاقات الدولية قد تتعرض للعزلة الدولية سياسيا واقتصاديا، ما يفقدها خاصية التأثير في النظام الدولي ويجعل منها طرفا متأثرا فقط حيث يصبح تسليط العقوبات الاقتصادية عليها آلية فعالة لتغيير سلوكها.

إن الجزائر كغيرها من الدول لسيت بمعزل عن هذا النمط من التفاعل الدولي، حيث ترتبطها علاقات اقتصادية بمختلف دول العالم إلا أن أهم تلك العلاقات هي التي تربطها بدول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر قطبا تجاري و قطب اقتصادي و وقوة فاعلة على المستويين الاقليمي والدولي، حيث يسعى هذا الاخير لاكتساب مزيدا من التأثير و النفوذ وفق استراتيجيات مختلفة وتحتل الجزائر ضمن هذه الاستراتيجيات أهمية مميزة وذلك نابع من أهميتها الجيو اقتصادية مكانتها الجيوسياسية و بالعودة كذلك للأسباب التاريخية.

فمن الناحية الجغرافية يعتبر الاتحاد الأوروبي التكتل الاقتصادي الأقرب بالنسبة للبلدان المغاربية كما تعتبر هذه الدول بوابة أوروبا نحو منطقة الساحل و الصحراء و كذا نحو إفريقيا السوداء، لما تمثله هذه المنطقة من أهمية في مجال استتباب الامن و التنمية و لما تمثله من كونها بؤرة من بؤر التهديد المنطلقة نحو أوروبا، يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذا الارتباط إلى دعم مكانته كقوة اقتصادية قادرة على لعب دور مهم في النظام الدولي الذي يضم مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية الدولية الصاعدة المنافسة له و التي تسعى إلى أداء ذات الأدوار القيادية فيه.

تميزت علاقة الاتحاد الأوروبي مع الجزائر بنوع من المد و الجذب تخللتها فترات تعاونية و اخرى اقل تعاونية لكن ذلك لم يمنع من إيجاد اتفاقيات للتعاون وحجم متزايد من المبادلات التجارية وذلك منذ استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي، وشكلت هذه الاتفاقية إطارا عاما تم على أساسه التفاوض والتفاهم حول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الموقع عليه في أفريل 2002 ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، فتوقيع الجزائر لهذا الاتفاق الذي اشتمل على عدة أبعاد والذي مضى عليه العديد من السنوات يستدعي تقييم ما حققه هذا الاتفاق على أرض الواقع ومحاولة فهم التحديات تواجه الجزائر في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، ومستقبل تلك العلاقة كذلك.

1-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في هذا الموضوع كونها ترتبط بأحد اهم القضايا الاقتصادية التي تهتم بها نظرية الاعتماد المتبادل، فطبيعة العلاقة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي وزيادة حجم التبادلات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جعل هذا الأخير

الشريك الاقتصادي الاول لها، وتتزايد أهمية الحديث عن البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الاوروبية عند التطرق لأهم ما وصلت إليه الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من نتائج التي تبدو غير متوازنة بالنسبة للطرف الجزائري، وفي الكيفية التي تمكّن الجزائر من الاستفادة أكثر من هذه الاتفاقية وكذلك في دراسة إمكانية استمرار هذه الشراكة في ظل عدم تكافؤ الاقتصاد الجزائري مع قوة الاتحاد الأوروبي وما إذا كانت هناك بدائل أخرى يمكن للجزائر تفعيلها للاستفادة أكثر.

2-مبررات اختيار الموضوع:

اجتمعت مجموعة من الاسباب و المبررات والدوافع التي أدت لاختيار الموضوع منها ما ارتبط بالميولات الشخصية والذاتية للباحثة والجوانب منها ما تعلق والموضوعية التي تختص بها مثل هذه المواضيع البحثية والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

أ – المبررات الذاتية:

- الرغبة في البحث في العلاقات الاقتصادية الدولية عموما وبالتفاعلات القائمة فيها.

- الرغبة الكبيرة في البحث في الاقتصاد الجزائري وأسباب وطرق النهوض به وكيفية خروجه من التبعية للمحروقات وسوق النفط.

- الرغبة في معرفة أسباب وأهداف العلاقات الأوروبية مع الجزائر وفيما إذا كانت أهداف استغلالية تتصل بالنزعة الاستعمارية لهه الدول.

ب- المبررات الموضوعية:

-أهمية الموضوع في بالنظر لتزايد دور الاقتصاد في العلاقات الدولية وارتباطه بقوة الدولة وأمنها الشامل، مما يستدعي دراسة هذا المتغير المؤثر جدا في عملية الاستقرار و السلم الدوليين حيث ان عامل الندرة الاقتصادية يبقى من اهم العوامل المتسببة في النزاعات الدولية .

-التعرف على مسار توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومضمونه لمعرفة مدى تناسبه على الاقتصاد الجزائري.

-دراسة وتقييم واقع العلاقات الجزائرية الأوروبية في بعدها الاقتصادي والعوامل التي تحكم تطورها، مع توضيح المصالح ومحددات التوجهات الأوروبية في الجزائر والوقوف كذلك على انعكاسات هذه العلاقات على الاقتصاد الجزائري

3-إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية تقييم "البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية" و التي تعدّ من أعقد الإشكاليات المطروحة في الآونة الأخيرة في الجزائر بالنظر لما يمثله العامل الاقتصادي من أهمية بالنسبة للدول بشكل عام ولأهمية علاقتها مع الاتحاد الاوروبي بشكل خاص، ففي ظل استمرار الشراكة بين الطرفين دون حصول تكافؤ اقتصادي بين الطرفين، بات من الأهمية بما كان معالجة هذا الموضوع ودراسته.

وعليه يمكن طرح الإشكالية البحثية التالية:

هل يعتبر ارتباط الجزائر باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضرورة حتمية في ظل ضعف الاقتصاد الجزائري وعدم تنافسيته مقابل اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي؟

4-التساؤلات الفرعية:

لدراسة الموضوع والالمام بالإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية أهمها:

-ما هي النظرية الأقدر على تفسير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟

-ماهي محددات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة تجاه دول جنوب المتوسط؟

-كيف تطورت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية إلى الشراكة؟

-ما هي أبعاد اتفاق الشراكة الموقعة بين الطرفين؟

-ما هو واقع وانعكاسات التبادل التجاري بين الطرفين؟

5-فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية البحث وتأسيسا على التساؤلات الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

الفرضية المركزية

- إن طبيعة العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ترتبط بمدى خضوع الجزائر للسياسات التي يرسمها الاتحاد الأوروبي في المنطقة وفق مصالحه دون مراعاة لمصالح الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- يمكن تفسير العلاقات الجزائرية الأوروبية بعدة نظريات فكل نظرية ترى العلاقات من زاوية معينة.

- تعتبر العلاقات الجزائرية الأوروبية ضرورية فهي سمحت للجزائر بالانفتاح على الاقتصاد العالمي.

- إن تبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي مرتبطة بعدم استجابة الاقتصاد الجزائري للإصلاحات الاقتصادية اللازمة وعدم استغلاله الفرص المتاحة ومواجهته المعيقات التي تمنع تنفيذ هذا الاتفاق.

6-المجال الزمكاني للدراسة:

تشمل حدود الإشكالية المجالات التالية:

المجال المكاني:

تركّز الدراسة على منطقة الاتحاد الأوروبي الواقعة في الجزء الشمالي من البحر الابيض المتوسط، والجزائر الواقعة في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، لرصد البعد الاقتصادي للعلاقة بين الطرفية.

المجال الزماني:

حصرت الدراسة بين الفترة الممتدة بين سنتي 2005-2018 في تحليل واقع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيث يمثل هذا التاريخ دخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، غير أنّ مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة بهدف تفسير العلاقات الاقتصادية التي تجمع الطرفين.

7-مناهج الدراسة:

إنّ الدراسة العلمية للبحث تتطلب وجود منهج يتلاءم مع موضوع الدراسة ليكون مناسبا له للإحاطة بمختلف جوانبه، فالمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للوصول إلى الحقيقة.

والذي يعرف على أنّه: "**مجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة**"[1]

بالعودة الى طبيعة الدراسة استوجب الامر الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: والذي يعرف بأنه " **طريقة لتناول وتأويل حادثة وقعت في الماضي، وفق إجراء البحث والفحص الخاص بالوثائق**"[2] ويفيد المنهج التاريخي من خلال تتبع التطورات والأحداث التي مرت بها العلاقات الجزائرية الأوروبية منذ استقلال الجزائر،

[1] - موريس أنجلس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، (ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون)، ط2. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص36.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 105.

من توقيع اتفاق التعاون بين الطرفين إلى توقيع اتفاق الشراكة الأورو جزائري، حيث يمكننا هذا المنهج من تفسير الظواهر بالرجوع إلى أصلها فيصفها ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات وذلك لفهم الحاضر وتوقع المستقبل. لكن نشير هنا إلى أن استخدامنا لهذا المنهج ليست بخطواته الدقيقة والتي تتطلب فحصا دقيقا للوثيقة واثباتا لأصالتها مع إثبات محتواها، وانما نستخدمه كمقاربة لسرد الأحداث وليس كمنهج بحثي قائم بذاته.

المنهج الاحصائي: يعرف المنهج الاحصائي على " **يعرف الإحصاء باعتباره أعدادا أو أرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات أو على العلاقات بين المتغيرات. إنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي، ويستطيع أن يلمح إلينا –وبدقة– عن كيفية عرض بياناتنا، كما يمكننا استخدام المنهج الاحصائي من جمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة الظاهرة**". [3]

وتكمن أهمية المنهج الاحصائي في الدراسة من حيث الجانب التطبيقي اذ يمكّننا من التعبير الرقمي على الظواهر، بحيث يسمح لنا بمعرفة حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وترجمة هذه الأرقام إلى أشكال كالرسومات البيانية والدوائر النسبية لتسهيل قراءتها.

منهج تحليل المضمون: يعتمد هذا المنهج على " **تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل. حيث**

[3] – محمد شلبي، منهجية التحليل السياسي – المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997، ص 91.

يمكن وفقه دراسة التقارير التي تأتي من وزارة معينة يمكن دراستها بطريقة موضوعية والتعرف على آراء الجهات التي تتراسل مع الوزارة المعنية. ومن خلال معرفة جوهر التقارير يمكننا أن ندرك فعالية الاتصال واستيعاب المعلومات، ورد فعل الجهات الأخرى تجاه القرارات المتخذة من كرف القيادة" [4]وقد تم توظيف منهج تحليل المضمون من خلال تحليل الوثائق والأبحاث للتعرف على جوهرها، وقد استعمل المنهج في تحليل وثيقة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. إلا أن توظيفه كان كمقاربة تسمح بتحليل اتفاق الشراكة وبنوده دون التعمق في دراسة وثيقة الشراكة ومحتوياتها والغوص في اظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص وشكله.

8-أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الاوروبية وإن كانت هناك فوارق فيما بينها من الناحية المنهجية وطبيعة الإشكاليات المتناولة من زوايا مختلفة مع وجود نقاط التقاء محورية، وتمثّلت معظم الدراسات في شكل مؤلفات أو مقالات أكاديمية أهمها:

- ✓ دراسة للباحث عبد النور خليفي بعنوان: "**الشراكة الأورو متوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل لمتوسط (الحصيلة والآفاق)**" الصادرة سنة 2012، حيث سعى الباحث إلى ابراز محتوى الشراكة الأورو متوسطية في ندوة برشلونة 1995 وأهدافها، مع التركيز على العوائق التي تعترضها

[4] – عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**. الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2002، ص43.

على جميع المستويات في إطار سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط. حيث يتوضح أن الدراسة اختصت في دراسة الشراكة الأورو متوسطية بشكل عام مع كل دول جنوب المتوسط بخلاف هذه الدراسة التي اختصت بالجزائر فقط وبالبعد الاقتصادي.

✓ دراسة للباحث أحمد كاتب: " **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"** الصادرة سنة 2013 حيث تطرق فيها للأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط وأثر المتغيرات الدولية والإقليمية على المنطقة، كما ركز على الخلفيات الحقيقية وراء إصرار الاتحاد الأوروبي على الارتباط بشراكة مع دول جنوب المتوسط. وتبرز هنا إشكالية الباحث التي تبحث عن الخلفيات والأهداف من سعي الاتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات مع دول الجنوب في حين تختص هذه الدراسة في مستقبل هذه الشراكة ومدى استفادة الجزائر منها.

✓ مقال للدكتورة لعزيزة سمية بعنوان: " **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح والتنمية المستقلة"،** الصادر سنة 2011، تعرضت الباحثة في هذا المقال إلى الشراكة الأورو جزائرية باعتبارها ضرورة للانفتاح الاقتصادي، حيث ركزت على الملامح العامة لاتفاق الشراكة والتهديدات المتوقعة التي يمكن أن تطال الاقتصاد الجزائري من جراء الدخول في اتفاقية الشراكة. وتتفق هذه الدراسة في العديد من الجوانب والأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة إلا أنها تفتقد للتحليل السياسي حيث تعتبر هذه الدراسة بمثابة دراسة اقتصادية وفق رؤية سياسية، وهذا ما يجعلها مختلفة عن الدراسات التي سبقتها عند المتخصصين الاقتصاديين.

- ✓ مقال لريم عيادي وسليم قدي بعنوان: " **Euro-Mediterranean financial cooperation: what future?**" الصادر عن مركز **IE Med** المختص في قضايا أوروبا والمتوسط، حيث ركز المقال عن أطر التمويل المالي لدول جنوب المتوسط التي ركزت على الحوكمة وإصلاح الأنظمة السياسية، لتثبت الانتفاضات الشعبية في الكثير من هذه الدول فشل الإصلاحات الأوروبية، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في السياسات الأوروبية نحو هذه الدول ومحاولة تعديل مسار الشراكة بما يتوافق ومصالح هذه الدول. وهو ما يختلف عن هذه الدراسة التي اهتمت بالبعد الاقتصادي وليس المالي فقط.
- ✓ مقال ل Jordi Padilla ،Xavier Aragall ،Esther Martínez بعنوان: **" Euro– Mediterranean projects and programmes: holding the Mediterranean together"** الصادر عن مركز **IE Med** سنة 2010، والذي ركز فيه الباحثون على دراسة العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط من خلال دراسة المشاريع والبرامج وفق اتفاق الشراكة بين المنطقتين ومدى تأثيرها عليها، لتخلص إلى نتيجة فادها أن هذه البرامج لم تحقق أهدافها في ظل سيادة أنظمة سياسية فاسدة في مقابل تركيز اهتمام الاتحاد الأوروبي على دعم الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي وهذا الذي لن يتم إلا بوجود أنظمة ديمقراطية في دول جنوب المتوسط. حيث اختصت بتقييم البرامج فقط بخلاف هذه الدراسة التي تعنى بالبعد الاقتصادي ككل.

إن دراستنا تختلف عن معظم الدراسات التي سبقتها ذلك أن الدراسات السابقة قد أخذت موضوع علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي شاملا لكل الأبعاد أو

مرتكزة على البعد الأمني في هذه العلاقة، في حين ارتكزت الدراسات المختصة في الاقتصاد في هذا الموضوع من زاوية اقتصادية بحتة ومجردة، بينما عنيت هذه الدراسة بدراسة البعد الاقتصادي في العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي برؤية سياسية تأخذ بعين الاعتبار أهاف وأبعاد صانع القرار، فاعتماد المؤشرات الاقتصادية بشكل منفرد لا يعكس الواقع الحقيقي دون دراسة الواقع السياسي حيث الحالة السياسية تعتبر المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي.

9- تقسيم الدراسة:

استنادا إلى الإشـــكالية المطروحـــة والتســـاؤلات والفرضـــيات المقدّمـــة ســـيتم تناول الدراسة وفق التقسيم التالي:

تناول الفصل الأول البنـــاء المفـــاهيمي والنظـــري بهـــدف ضـــبط المؤشـــرات التـــي بنيت عليها الدراسة بتحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالعلاقـــات الاقتصـــادية الدوليـــة ثـــم التطرق لأهم النظريات التي تتناسب وطبيعة الدراســـة، والتـــي حاولـــت تفســـير العلاقـــات الاقتصادية الدولية من عدة مقتربات نظرية منها الواقعية كوســـيلة للحفـــاظ علـــى الأمـــن، الليبرالية وأهمية النزعة التعاونية، والنظرية الماركسية وتكريس التبعية الاقتصادية.

أما الفصل الثاني من الدراسة فيتضمن البحث في أهداف السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة نحو دول جنوب المتوسط وخلفيات الشراكة مع هذه الدول المتمثلة في كونها وسيلة لتحقيق هذه الأهداف استراتيجية كما تعمل على تعزيز دورها السياسي والأمني في المنطقة، بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية المتمثلة في الارهاب والهجرة غير الشرعية من جهة، وكذلك ضمان مصالحها المتمثلة بتدفق الموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة أخرى.

في حين تم التركيز في الفصل الثالث على تطور العلاقات الأوروبية مع الجزائر والتي تمتد إلى المرحلة الاستعمارية واستمرت بعد الاستقلال باتفاق التعاون، والتفكير في تغيير نمط العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر كان بمبادرة الشراكة التي طرحها الاتحاد الأوروبي والتي كانت بدايتها بمؤتمر برشلونة الذي حضرته الجزائر وانتهى بتوقيع اتفاق الشراكة سنة 2001. وقد حمل اتفاق الشراكة عدة مشاريع للجزائر كما شمل كافة المجالات الاقتصادية، الأمنية والسياسية وذلك لتعدد العوامل التي تربط وتوثق علاقات الطرفين.

و أما في الفصل الرابع من الدراسة تم تحليل واقع المبادلات الاقتصادية بين الطرفين من خلال قراءة وتحليل الصادرات والواردات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والميزان التجاري بين الطرفين الذي يميل نحو الاتحاد الأوروبي خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات رغم أن اتفاق الشراكة يوفر عدة مزايا للاقتصاد الجزائري يمكن استغلالها مما يمكّنها من المزيد من الانفتاح الاقتصادي مع التطرق لاحتمالات المخاطر على الجزائر.

أما خاتمة الدراسة فتم تخصيصها لأهم النتائج و الاستنتاجات التي خلصت لها إليها الباحثة مع طرح جملة من التوصيات من شأنها أن تفيد في تحسين وضع العلاقات الجزائرية الأوروبية في جانبها الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار المفهومي والنظري

للعلاقات الاقتصادية الدولية

تمهيد

لقد تزايدت أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية وكذا مختلف التفاعلات الاقتصادية بين التجمعات الاقتصادية المختلفة سيما بعد فترة الحرب الباردة ، وهو ما جعلنا نفرد لها مبحثا كاملا للبحث في تطورها وتعريفها وابراز أهميتها، بالإضافة إلى دراسة نظريات العلاقات الدولية والتركيز في تحليلها للبعد الاقتصادي للعلاقات الدولية مع محاولة اسقاط ذلك على العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سيما في بعدها الاقتصادي، ويعود تركيزنا على النظريات ايمانا بما يعتقده جيمس دورتي حول النظرية في العلاقات الدولية في قوله "إن الوظيفة الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية هي في تمكيننا من تحسين معرفتنا بالواقع الدولي سواء لفهمه فقط أو لتغييره، إنها تساعدنا على تنظيم معلوماتنا وعلى اكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة، إنها تزودها بإطار للتفكير نحدد فيه أولويات البحث ونختار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات، كما أن النظرية تلفت انتباهنا إلى التماثلات والتباينات وتشحذ أذهان الآخرين لمعرفة دقتها أو عدم دقتها من خلال البحوث التي تطبق أو تجري على أساسها".وقد ركزنا على ثلاث نظريات في العلاقات الدولية وهي النظرية الواقعية، الليبرالية، والماركسية.

المبحث الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية وفواعلها

تعتبر العلاقات الاقتصادية فرعا مهما في حقل العوم السياسية، وذلك لازدياد أهمية القوة الاقتصادية للدولة، كما أن زيادة الترابط والاعتماد بين الدول وزيادة التفاعلات الاقتصادية فيما بينها كذلك زاد من أهمية هذه العلاقات، والتي يمكن أن نقول بأنها التفاعلات والأنشطة الاقتصادية بين الدول والتجمعات الاقتصادية، وسنقوم بالتفصيل في ماهية هذه العلاقات في الجزء التالي من البحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية في احتلال مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي منذ بداية تكوّن علم الاقتصاد على يد مفكري المذهب التجاري في القرن السابع عشر[1]، فقد اهتم هؤلاء الكتّاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها فيما يتعلق بهذه التجارة اهتماما كبيرا، ليدرج المفكرون الاقتصاديون التقليديون الانجليز في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأواسطه في صورة : **آدم سميث** و**دافيد ريكاردو** و**جون ستيوارت ميل** على إفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية أو التجارة الدولية كما سميت فيما بعد، أما في العصر الحديث فقد أصبح موضوع العلاقات الاقتصادية يحمل خصوصية ظهرت مع نشأة علم الاقتصاد حيث تأكدت وتطورت معه.

وتتأكد أهمية وخصوصية العلاقات الاقتصادية بين الدول في أن الاقتصاديات القومية هي عناصر الاقتصاد الدولي، الذي يملك هيكلا خاصا قابلا للتغيير من وقت لآخر بتغير الأوضاع والظروف التي

[1] – عادل أحمد حشيش ومجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 10.

تمر بها العناصر المكونة له، أي مختلف الاقتصادات القومية، حيث تشكّل الاقتصاد الدولي الحالي نتيجة لعدة عوامل هي:[1]

- ✓ الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات والذي أدى إلى انصراف كل دولة إلى مكافحة البطالة داخل حدودها وإقامة الحواجز الجمركية المختلفة القديمة منها والمستحدثة من أجل الاحتفاظ بالسوق الوطنية لمنتجات مشروعاتها وحدها وعزل الاقتصاد القومي عن الخارج بواسطة مختلف أساليب السياسة النقدية والتجارية.
- ✓ الحرب العالمية الثانية وذلك بازدياد وعي الحلفاء بأهمية الرخاء الاقتصادي لكافة دول العالم والتجارة الدولية لعالم ما بعد الحرب، وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى قدر ممكن، حيث تعددت التنظيمات من أجل تسهيل تبديل السلع والخدمات ما بين مختلف الدول وتسهيل إجراءات المدفوعات الناتجة عن هذه المبادلات أو بتنمية الاستثمارات الدولية أو بإنشاء مجموعات اقتصادية تتكون كل مجموعة منها من عدد من الدول أو الاقتصاديات القومية المتجانسة أو بالاهتمام بمشكلات النمو والتخلف والاستقرار الاقتصادي للبلدان المتخلفة.
- ✓ دخول منظومة الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتقلت إلى سياق تاريخي جديد، تمثلت أبرز سماته الأساسية في بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية وعسكرية، وكذلك انعقاد مؤتمر **بروتن وودز** الذي نتج عنه تنظيم للعلاقات الاقتصادية الدولية بما عرف فيا بعد بنظام بروتن وودز، حيث تأسس لتحقيق الاهداف المشتركة للحكومات بعد الحرب العالمية الثانية في ايجاد نظام اقتصادي عالمي مستقر تمثلت الملامح الأساسية له في استقلال السياسات القومية، ثبات سعر الصرف، وامكانية

[1] - **المرجع نفسه**، ص 12.

تحويل العملات بعضها إلى بعض[1]. ولقد وضعت هذه الاتفاقية بين الدول الكبرى الرأسمالية بالتعاون مع الانظمة التحررية حيث أجمعت هذه الدول على اعتمادها على قوى السوق والملكية الفردية الخاصة وذلك لإيجاد نظام أكثر تحررا من الاقتصاد الدولي يعتمد على السوق الحرة وحرية انتقال رأس المال[2]، حيث تركّز الاهتمام على ايجاد نظام اقتصادي عالمي متحرر يسمح بتعزيز فرص السلام العالمي يعتمد على قوة مسيطرة لقيادة هذا النظام تمثلت في الولايات المتحدة الأميركية كونها اكبر قوة اقتصادية وسياسية في العالم، حيث حصلت الدول الاوروبية واليابان على مساعدات امريكية للنهوض باقتصاداتها المنهارة بعد الحرب العالمية الثانية، و ظهرت أسس هذا النظام متمثلة في تمركز القوة في يد دول معينة يجمع مصالحها بقيادة قوة مسيطرة، حيث ألغى هذا النظام وأضر باقتصادات الدول الأقل تطورا وأبقاها تحت التبعية نتيجة للقوانين النقدية والمالية والتجارية له، لذلك طالبت هذا الدول بإجراء تغييرات جذرية في قوانينه ومؤسساته[3].

وتختلف علاقات الاقتصاد الدولي عن العلاقات الاقتصادية الداخلية في عدة عوامل أهمها:[4]

- ✓ تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول، حيث تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات

[1] – جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص53.

[2] – جون ايدلمان سبيرو، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، (ترجمة: خالد قاسم). الأردن: جوردن بوك سنتر، 1987، ص 06.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 54.

[4] – عادل أحمد حشيش ومجدي شهاب، **مرجع سابق**، ص ص 12-19.

ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- ✓ تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية، حيث إذا كان انتماء الافراد إلى وحدات سياسية مختلفة وما يتضمنه ذلك خضوعهم لقوانين وقواعد متباينة يعتبر عاملا من عوامل التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية فشعورهم بالانتماء والولاء لهذه الوحدات السياسية يعتبر عاملا آخر يعمق من هذه التفرقة، فلكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها والتي تهدف منها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، والتي من أهمها تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم.
- ✓ اختلاف النظم النقدية والمصرفية، وهذا ما يؤدي إلى تقسيمها إلى عمليتين منفصلتين، العملية الأولى يتم فيها تبادل السلع التي تزيد من حاجة الفرد بالنقود والثانية عملية تبادل النقود بالسلع التي يحتاجها الفرد، أما التجارة الدولية فنجدها تنقسم إلى ثلاث عمليات الأولى يتم تبادل السلع بالنقود الأجنبية أما الثانية تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية والثالثة يتم تبادل النقود الوطنية بالسلع.
- ✓ الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية حيث يعتبر هذا الاختلاف من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى طبيعة التبادل التجاري الدولي وقد يكون اختلاف الأسواق باختلاف المستهلكين وتفضيلاتهم أو بمجموعة الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية كالبعد الجغرافي أو الحواجز الجمركية أو تصاريح الاستيراد والتصدير، كما قد يكون باختلاف المنافسة وقوتها في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية العلاقات الاقتصادية الدولية

تعرّف العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية وكذلك الشركات دولية النشاط والمنظمات الاقتصادية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة العشرين ومنظمة التجارة العالمية، وتضم مواضيع على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ونفاذها إلى دول العالم الثالث، كما يتناول الموضوع دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارها في الدول المتلقية على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة.[1]

كذلك يعرف الاقتصاد الدولي بأنه ذلك الجزء المهم في دراسة الاقتصاد الذي يفسّر ويحلل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل التبادل الدولي في السلع والخدمات وحركة الصرف الأجنبي والاستثمار وتحويل رؤوس الأموال، ليتم تفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشتركة.[2]

وهو كذلك مجموعة المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، حيث يهتم بالعلاقات التجارية بين البلدان، وتطورات أسعار الصرف والقدرة التنافسية الاقتصادية، ويسعى لتوضيح الأنماط والنتائج المترتبة على المعاملات والتفاعلات بين السكان من مختلف البلدان، بما في ذلك التجارة والاستثمار وتحركات عوامل الانتاج.[3]

---

[1] – جميل محمد خالد، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] – **المرجع نفسه**، ص53.

[3] – **المكان نفسه**.

أما أهمية وخصوصية العلاقات الاقتصادية بين الدول فتتمثل في أنها ثاني أدوات تنفيذ السياسات الخارجية للدول بعد الدبلوماسية، حيث تعد القوة الاقتصادية من أبرز العوامل المشكلة لقدرة وتأثير الدولة في النظام الدولي، ولقد عبر **جوزيف ناي J. Nye** عن هذه الفكرة بقوله: "**إن التهديد الذي تشعر به الدول لاستقلالها قد أخذ ينتقل عن دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية**". حيث أن التهديدات التي أصبحت تتعرض لها الدول قد تتحول من الطابع العسكري إلى الطابع الاقتصادي.

وقد تسعى الدولة لتحقيق عدة أهداف من خلال قوتها الاقتصادية على المستوى الدولي فقد تستخدم مساعدتها الاقتصادية بهدف التأثير على الدول المتلقية لتلك المساعدات وذلك لتصبح أكثر اتفاقا مع الدول المانحة، أو لحملها على التوصل لاتفاق معين في أي مجال كان. كما تهدف كذلك إلى الرغبة في الحصول على بعض المكاسب أو الامتيازات كالتسهيلات والقواعد العسكرية[1]، ويكون تحقيق تلك الأهداف بعدة أساليب تختلف بين الناعمة والصلبة، حيث تتمثل الناعمة في الترغيب وتقديم المساعدات أو التعهد بتقديمها، بينما تتمثل الصلبة في العقوبات الاقتصادية وذلك من خلال فرضها أو التهديد بفرضها وتختلف أشكال الأساليب الناعمة ويمكن حصرها فيما يلي:[2]

1- تقديم المنح والتي تكون في صورة نقدية أو عينية

2- القروض وقد تكون عبارة عن مبالغ تدفع وتسترد

3- التسهيلات الائتمانية

4- الحظر على المبادلات التجارية

[1] – هشام محمود الأقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 17.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 18.

المطلب الثالث: الفواعل الأساسية في النظام الاقتصادي الدولي

لقد كان هدف وضع نظام بروتن وودز هو ضمان الاستقرار وعدم العودة إلى حرب عالمية جديدة حيث يضمن هذا النظام جانبين أحدهما سياسي والآخر اقتصادي، تمثل السياسي في إنشاء منظمة عالمية تحل محل عصبة الأمم وهي منظمة الأمم المتحدة [1]، بينما تمثل الجانب الاقتصادي في تطوير مجموعة من القوانين بهدف تنظيم السمات الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ووضع نظام نقدي دولي يطمح إلى استقرار الأسعار وتحقيق التوازن في التجارة الخارجية وتحريرها[2].

وسنحاول تقديم تعريفات لأهم المؤسسات الفاعلة ضمن النظام الاقتصادي الدولي المعاصر أو أهم الفواعل المؤثرة في هذا النظام وهي:

1- البنك الدولي:

أنشئت هذه المؤسسة كنتيجة لاتفاقية بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية سنة **1944** وبدأ نشاطه في **1946** كان الهدف الأساسي من انشائه هو تعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية للدول النامية، ويتمثل مجال نشاط البنك في تقديم القروض المباشرة أو غير المباشرة للدول الأعضاء، ويشترط في تقديمه للقروض المباشرة أو غير المباشرة للدول الأعضاء بأن لا تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية، وإنما للقيام بمشاريع محددة تستهدف التعمير والانشاء والتنمية، ولكن يتعرض البنك الدولي إلى عدة انتقادات منها استحواذ بعض الدول الكبرى فيه على قوة تصويتية كبرى مما أثر في سياسة منح البنك للقروض كما أن موارده تعد بصفة عامة غير كافية بالنسبة للمهام الملقاة عليه. [3]

---

[1] – حازم الببيلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**. الكويت: عالم المعرفة، 2000. ص38.

[2] - krugman Paul et Obtfeld Maurice**, Economie internationale,traduction:blancard appelle et crozet Matthieu**, France: pearson Education, 2009, p p 536-537.

[3] – – شهاب مجدي محمود و ناشر سوزي عدلي، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**. بيروت: منشورات الحليبي الحقوقية، 2010

2- صندوق النقد الدولي:

هو وكالة متخصصة أنشئ بموجب اتفاقية بروتن وودز في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويهدف الصندوق الى منع وقوع الأزمات في النظام الاقتصادي العالمي عن طريق تشجيع الدول على اعتماد سياسات اقتصادية تسليمية، ويختص صندوق النقد الدولي بتقديم القروض لحكومات الدول الأعضاء لمواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف، ويتعين على الدول المقترضة أن تستشيره بشأن الخطوات التي تتخذها لتحسين موازين مدفوعاتها، ويتمثل المصدر الرئيسي لموارد الصندوق في الشركات الحصص التي تسددها الدول عند الانضمام الى عضوية الصندوق.[1]

3- منظمة التجارة العالمية:

انشئت منظمة التجارة العالمية عام **1995** لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT حيث ظهرت الحاجة الى ضرورة انشاء المنظمة وذلك أمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية حيث مرت عبر سلسلة من المفاوضات انتهت بإنشاء المنظمة محددة أهدافها في[2]:

- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء بما يتوافق مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.
- الاشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

[1] – السيد السيرتيني و محمد عزت غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية**. مصر: دار التعليم الجامعي، 2012.
[2] – حازم الببيلاوي، **مرجع سابق**، ص 181، 182.

وتعمل المنظمة على تحقيق هدف رئيسي هو تحديد التجارة الدولية لدعم فعالية النظام التجاري الدولي، كما تسعى الى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية.

5- التكتلات الاقتصادية الاقليمية:

ظهرت فكرة التكتل والتكامل بعد الحرب العالمية الثانية وتنامت كظاهرة لتصبح سمة في النظام الاقتصادي المعاصر حيث يعتبر التكتل أو الاتحاد الاقتصادي الاقليمي مسار يؤدي بعدة بلدان لتكوين مجال اقتصادي مشترك.

ويذكر أن هناك اتجاهين رئيسيين يميز بينهما في تعريف التكامل: [1]

الاتجاه الأول: يعرف التكامل على أنه "أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة" حيث اعتبر هذا الاتجاه كل العلاقات ذات الطابع التعاوني علاقات تكاملية، وهو ما ينفي أي تمييز بين التكامل والتعاون.

الاتجاه الثاني: ويعتبر التكامل "عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة"، ومنه فإن التكامل يتضمن الوصول إلى إقامة مؤسسات إقليمية تختص في مجالات معينة.

ويعتبر **ماكلوب F. Machlup** أن "فكرة التكامل الاقتصادي الكامل تنطوي على الافادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، وذلك باستخدام عوامل الانتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية، وتساوي أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية. [2]

---

[1] – إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، مصر: مكتبة مدبولي، 2000، ص 42.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 43.

ويعرفّه **محمد محمود الامام** بأنه "الذي يعني إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول لتحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية لدولتين أو أكثر" [1]

كما يمكن تعريفه على أنّه شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية بين الدول تتضمن إجراءات متفق عليها تسمح بحركة التجارة فيما بينها بهدف تحقيق المصلحة المشتركة.

كما أن الاتحاد الاقتصادي يمر بعدة مراحل من التكامل يمكن إجمالها فيما يلي:

1- **منطقة تجارة حرة أو تبادل حر:** تهدف هذه المرحلة إلى إلغاء القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بفرض حقوقها الجمركية على غير تلك الدول.[2]

وتعتبر منطقة التجارة الحرة أبسط صيغة تكاملية تمهد إلى مراحل أكثر تقدما في التكامل الاقتصادي، ومن أبرز أمثلة منطقة التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا).

2- **الإتحاد الجمركي:** في هذا الشكل من التكامل تصبح حركة السلع حرة بين الأعضاء من القيود الجمركية والغير جمركية، مع تطبيقها لتعريفة جمركية موحدة تجاه بقية دول العالم، وامتناعها عن عقد اتفاقية جمركية منفردة مع دولة أخرى.[3]

---

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009، ص25.

[2] – عبد الوهاب رميدي، "**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص11.

[3] – موريس شيف ول وألف وينترز، **التكامل الاقليمي والتنمية**، مصر: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003، ص79.

3- **السوق المشتركة:** بالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، يتم في مرحلة السوق المشتركة إلغاء كل القيود الجمركية بين الدول الاعضاء ودمج أسواق عناصر الانتاج لتصبح عبارة عن سوق واحدة، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة هي السوق الأوروبية المشتركة، التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما سنة 1957.[1]

4- **الاتحاد الاقتصادي:** تعتبر المرحلة التكاملية الأعلى من السوق المشتركة، حيث بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الانتاج كالعمل ورأس المال بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الاجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى.[2] وأبرز مثال على الاتحاد الاقتصادي هو الاتحاد الأوروبي الذي تأسس بالتوقيع على معاهدة ماستريخت سنة 1992.

وهناك من يضيف شكلا خامسا للتكامل وهو:

الاندماج الاقتصادي: وهو المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل لها التكامل، إذ تتضمن _ بالإضافة إلى كل ما ذكر سابقا_ توحيد كافة السياسات الاقتصادية، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ تلك السياسات.[3]

- الشركات المتعددة الجنسيات:

تعرف بأنها الشركات التي تمتلك وتدير وحدات اقتصادية في دولتين أو أكثر وكذلك امتلاك وحدات اقتصادية (خدمات، صناعات استخراجية، تجهيزات صناعية) في عدة دول وهذا الاستثمار يعني

[1]- إكرام عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص 65.

[2] - عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص270.

[3] - عبد الوهاب رميدي، **مرجع سابق**، ص15.

امتداد السيطرة الإدارية عبر الحدود القومية.[1] إلا أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى "الدولة الأم"، فهذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعدية الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الانتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته.

وتمتلك الشركات المتعددة الجنسيات موارد مالية وفنية كبيرة تقوم بإدارة عملياتها العملاقة بإستراتيجية عالمية منسقة ومن الأمثلة النموذجية على هذا النوع من الشركات: شركة آي.بي.إم (IBM) وأكسون (EXXON)، وجنرال موتورز (General Motors)، وميتسوي (Mitsui)، وتويوتا (Toyota)، وفيات(Fiat)، ونستلة (Nestlé). وتتميز في الاستثمار في مجالين هما الاستثمارات التصنيعية واستثمارات الصناعات الاستخراجية خاصة استخراج البترول. [2]

[1] – روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 287.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 289.

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بخصائص عدة تميزها أهمها ضخامة حجم استثماراتها وتنوع أنشطتها، كما تتميز بامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بالإضافة إلى احتكارها للتكنولوجيا الحديثة. وللشركات المتعددة الجنسيات تأثيراً كبيرا وعميقا على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ويمكن حصره في النقاط التالية:[1]

1. التأكيد على صفة العالمية: ان الشركات المتعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظم عابر القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد.
2. التأثير على النظام النقدي الدولي: إن الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات يوضح مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي. وذلك في حالة قرارها بتحويل بعض هذه الأصول من دولة إلى أخرى.
3. التأثير على التجارة العالمية : من المعروف وكنتيجة لاستحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة.
4. التأثير على توجهات الاستثمار الدولي: إن الشركات المتعددة الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا. ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات.

[1] – كريم نعمة، "أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، **مجلة علوم انسانية**، العدد 27-30- 2006، ص 08.

المبحث الثاني: المدرسة الواقعية في السياسات الدولية والاقتصاد كوسيلة للحفاظ على الأمن

تعد النظرية الواقعية من أقدم النظريات في العلاقات الدولية حيث تعود جذورها وتفسيرها لواقع العلاقات الدولية إلى ما قبل الميلاد فهي النظرية التي هيمنت على العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، يعود تاريخ نشأتها من خلال أعمال **توماس هوبز T. Hobbes** و**ميكافيلي Machiavelli** ، كنهج للعلاقات الدولية[1]، وقد كان التأصيل الحقيقي للنظرية من خلال المفكر **هانز مورغانتو H.morgenthau** في كتابه السياسة بين الأمم حيث أرسى فيه أهم مقولات ومفاهيم الواقعية والتي أحدثت ثورة في الدراسات الأكاديمية في العلاقات الدولية، ثم في أواخر القرن العشرين أحدث **كينيث وولتز K. Waltz** تطورات كبيرة في هذه النظرية لتسمى فيما بعد بالواقعية الجديدة.

المطلب الأول: البنيوية المنهجية للتحليل الواقعي

لقد تأسست أفكار الواقعية الكلاسيكية أثناء الحرب الباردة، والتي يعتبر من أهم مؤسسيها **هانس مورغانتو H. Morgenthau** الذي يرى بأن تصرفات الدول تشبه تصرفات البشر تماما فهي تمتلك الرغبة في السيطرة على الآخرين الأمر الذي يؤدي بها إلى الصراع مع الدول الأخرى ولا يمكن تجنب هذا الصراع بين الدول إلا بوجود نسق دولي متعدد الأقطاب.[2]

وقد حدد **هانس مورغانتو H. Morgenthau** في كتابه "السياسات بين الأمم" ستة مبادئ أساسية للواقعية الكلاسيكية :

---

[1] – محمد أنور فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية": مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية**، 2007، ص 171.

[2] - Stephen M.Walt**, International Relations : One World, Many Theories**, Foreign Policy, No.111, Spesial Edition (Spring 1998), p 31.

1. العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، وهي قواعد مستقرة حتمية لا يمكن أن تتغير، وبناء السياسة العامة يجب أن يتم على أساس فهم هذه القواعد الموضوعية.
2. إن المصلحة الوطنية هي الموجه للسياسات الخارجية للدول، فالقائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة.
3. إن كل الدول تسعى لامتلاك القوة لتحقيق مصلحتها في تأمين البقاء، فالمصلحة الوطنية في حدها الأدنى هي البقاء، لكن الدول بضمان بقائها تسعى لتحقيق أهداف أخرى.
4. أن القيم الأخلاقية في العمل السياسي تختلف عن القيم الأخلاقية بين الافراد، ولهذا ينبغي تجريد سلوك الدول من المبادئ الأخلاقية وجعل معيار الحكم على سياسة معينة هي نتائجها السياسية (الغاية تبرر الوسيلة).
5. الطموحات الأخلاقية المعينة لا يمكنها أن تتطابق مع القوانين الأخلاقية التي تحكم العالم.
6. إن الظاهرة السياسية في السياسات الواقعية هي ظاهرة مستقلة، ن يتم اخضاعها على أي حقل آخر.[1]

وقد تعرضت الواقعية للعديد من الانتقادات، كانت أساسا حول بعض المفاهيم المحورية مثل مفهوم المصلحة القومية، الذي باختلاف الدول وتوجهات وثقافات القادة السياسيين وكذلك مفهوم القوة، حيث أنه لا يمكن إيجاد مؤشر ثابت لقياس القوة.[2]

بينما ارتبط منظور الواقعية البنيوية بكتابات **كينيث والتز K.Waltz** حيث قدم هذه النظرية إلى الحقل العلمي من خلال كتابه "نظرية السياسات الدولية" حيث رأى والتز أن مستوى التحليل الأساسي

[1] – جيمس دورتي وروبرت بالستغراف **مرجع سابق**، ص ص 68، 71.
[2] – **المرجع نفسه**، ص 95-96.

هو بنية النظام الدولي التي تتسم بالفوضى والتي تفرض قيودا محددة على سلوك الفاعلين– الدول– مما يدفعهم للبحث عن الأمن والحفاظ على البقاء وليس القوة كما في الواقعية التقليدية.

ويمكن تلخيص أهم افتراضات ومفاهيم أساسية تعتبر عناصر محددة لفهم سلوك الدول في النسق الدولي، والتي تعتبر الأدوات الأساسية التي تمكن من فهم وتحليل الظواهر في العلاقات الدولية، من خلال النقاط التالية:

1- الدولانية أي أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية ويرتبط معنى الدولة عن الواقعيين ارتباطا حتميا باستخدام القوة على المستويين الداخلي والخارجي،[1] حيث يرى الواقعيون على أن الدولة القومية هي الأساس كوحدة تحليل وينفون إمكانية وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم حيث أن الدول تتضارب مصالحها إلى درجة تقودها إلى الحرب التي تحسمها وفقا لقدرتها وقوتها فالأقوياء يصنعون كل ما تمكنهم القوة من صنعه .[2] ويفرق الواقعيين في استخدام القوة بين السياسات الداخلية والدولية ذلك أن صراع القوة على المستوى الداخلي يختلف عن الصراع في المستوى الدولي فالدول قادرة على عرقلة سعي الأفراد للبحث عن القوة بطريقة اقل عنفا في حين أنها اقل قدرة على فعل ذلك خارجيا وهذا ما يفسر لماذا وقوع العنف في المستوى الدولي اكبر منه على المستوى الداخلي. [3]

فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم.

2- الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي، وتعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة غياب سلطة مركزية وبهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النسق الدولي، وهي تعني ضمنيا غياب أية مؤسسات

[1] – جون بليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 249.

[2] – فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة رضا خليفة، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 27–28.

[3] – جيمس دورتي وروبرت بالسغراف، **مرجع سابق**، ص 59.

ذات السيادة [1]. وفي ظل هذه الفوضى في النسق الدولي تظل الدول عاجزة على الثقة في الدول الأخرى ويبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة، بل الحفاظ على البقاء.

فالدول في هذا النسق الفوضوي الذي يضمر العداء لمنتسبيه بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك الشرعية واستعمال العنف المادي فيه، تندفع إلى الاعتماد على ذاتها [2]وكفواعل موحدة فهي تصنع قراراتها في علبة سوداء، وبطريقة عقلانية تختار فيها البديل الملائم ولما كان "الصراع على القوة " ميزة متلازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق، فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه وبقائه ولا يتمثل الاهتمام الأول للدول في تعظيم القوة ولكن في المحافظة على المكانة النسبية في النسق الفوضوي وهذا ما يمكنها من تحقيق مصالحها.

في التحليل وفق المنظور الواقعي للعلاقات الأوروبية الجزائرية يطغى متغير الحفاظ على المصالح من الجانب الأوروبي فالأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تجعل له مكانة مميزة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي ، وبذلك فإن جيو–سياسية البحر المتوسط هي جيو–سياسية المجال الأرضي الذي يحيط به" وهو ما توضح في **مؤتمر برشلونة** لسنة **1995** في اعتباره أنه: "مولد لطموح سياسي إقليمي حقيقي" لأوروبا التي تسعى لجعله قطبا جيوبوليتكيا مهما، وذلك بدمج محيطي الجنوب والشرق في إطار ما يسمى بالشراكة الأورو–متوسطية، بهدف مواجهة تحديات العولمة ذات الأبعاد المختلفة والمتعددة. هذه التحديات التي تم النظر لها على أنها مشتركة بين دول ضفتي المتوسط، وتم تصنيفها إلى تحديات أمنية وسياسية بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وتحديات اقتصادية ومالية بالنسبة للضفة الجنوبية كما ان تطوير العلاقات الاقتصادية مع الجزائر يسمح لها بتحصيل مميزات كثيرة أهمها حاجتها

[1] – غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. الامارات: مركز الخليج للأبحاث، ب س، ص22.

[22] - _ David B.Huxsoll, **"Regimes, Institutions and Foriegn Policy Change"**, A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University in partial fulfillement of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, May, 2003, p.06.

إلى مصادر الطاقة، وحاجتها إلى اتساع السوق الاستهلاكية، أي توفير الأمن الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي.

3- توازن القوى والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالقوة حيث ان الصراع على القوة بحسب الواقعيين هو الذي يخلق الحاجة على توازن القوى الذي بدوره يحافظ على استقرار النظام الدولي، وغياب القوة عند أحد الأطراف في العلاقات الدولية سوف يؤدي على اختلال في هذا التوازن مما يؤدي بالضرورة للحرب.[1]

4- البقاء حيث يرى الواقعيون أن الاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن، يضاف إلى هذا أن البقاء شرط مسبق في فكرهم لتحقيق الأهداف الأخرى جميعا، سواء انطوت على القيام بالهجوم أو مجرد الاستقلال، أي أنه كما يرى والتز "بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها".[2] كما رأى ذلك **هنري كيسنجر H.Kissinger** أيضا في قوله "إن بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر". [3]

5- الاعتماد على الذات: يؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تدفع الدول إلى الاعتماد على ذاتها في تحقيق أمنها والحفاظ عليه، هذا السلوك بين الدول يؤدي إلى ما يسمى "**المعضلة الأمنية**"

وقد ظهر اتجاه حديث في الفكر الواقعي سمي "بالواقعية النيوكلاسيكية "والتي تنقسم إلى ما يعرف بالواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية حيث يعتبر الاتجاهين الدفاعي والهجومي كأهم متغيرين في إطار الواقعية البنيوية، وهما الاتجاهان اللذان يمثلان الدراسات الأمنية الواقعية.

[1] – كريس براون، **مرجع سابق**، ص 235.

[2] – جون بليس وستيف سميث، **مرجع سابق**، ص 245.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 244.

ا – الواقعية الدفاعية :

تفترض الواقعية الدفاعية أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها وامتلاك الوسائل الكفيلة للدفاع عن نفسها دون تهديد الاخرين وهي بذلك تقلص من اثار الطابع الفوضوي للنسق الدولي [1].

كذلك يرى الواقعيون الدفاعيون أن التنافس يحمل مخاطر كبيرة للدولة، لأن الدول ليست واثقة من نتائج الحرب أو سباق التسلح، وخسارة مثل هذا التنافس قد يعرض أمن الدولة للخطر، وهم يرون أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة وبإمكان مختلف الدول ضمان أمنها إذا أدركت هذه الحقيقة [2].

كما ترفض الواقعية الدفاعية فكرة أن المعضلة الأمنية وترى أنه يمكن للدول أن تتعامل فيما بينها برغم المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها والتي هي بالتأكيد أقل من مخاطر التنافس الذي يؤدي على سباق نحو التسلح، الأمر الذي يعرض أمنها للخطر، حيث يرى فريد زكريا أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، والتالي فإن الدول في النسق الدولي تعمل على توسيع مصالحها في الخارج عندما تتعرض للتهديد أي أنها تتوسع حين ينعدم الأمن، في مواجهة الدول ذات النوايا العدوانية أما في غياب مناخ التهديد لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع، فهي لا تتوسع عندما تكون قادرة لكن عندما ينبغي عليها ذلك أي عندما تشعر بالتهديد لأمنها وسيادتها .[3]

وبالعودة إلى تحليل العلاقات الاقتصادية لأوروبا مع الجزائر نجد أنها علاقات تابعة والأولوية فيها للجانب الأمني في واقع الأمر، فإطار السياسة الأوروبية المتوسطية يأخذ منحى آخر وذلك من خلال مشروع الشراكة التي تتجه إلى إخضاع العلاقات الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي مع جيرانه المتوسطيين في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي بعد لحرب الباردة. وبذلك فإن مشروع الشراكة الأورو–متوسطية في حقيقته يعكس بدوره مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب

[1] . ستيفن وولت، **مرجع سابق**. ص14.

[6]– Giden Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy ,**World Politics**, Vol 51,1998,p p146-149.

[3] – فريد زكريا، **مرجع سابق**، ص 16.

الباردة في الفكر الاستراتيجي، حيث انتقلنا من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى تصور أكثر توسعا ليشمل عدة أبعاد أهمها البعد الاقتصادي والذي يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار كما أن هذه الشراكة سوف تمكن دول الاتحاد الأوروبي من تعظيم أمنها حيث عملت على الانشغال بالقضايا الأمنية ومحاربة الارهاب ومكافحة الهجرة السرية.

بالرغم من كون الأمن بمفهومه الضيق أي الأمن الصلب، يعد مؤشرا مهيمنا في تحديد المتوسط جغرافيا إلا أن الأمن بمفهومه الأوسع يعد العامل الأكثر أهمية، فإستراتيجية الإتحاد الأوروبي تأسست على مقاربة شاملة تعمل على احتواء التهديدات الأمنية وهي المقاربة التي تسعى لإدماج مجمل دول جنوب الضفة ودفعها لإدراك هذه التهديدات لتنخرط فعليا في دعم السياسات العامة الأمنية التي يسعى الإتحاد الأوروبي لتصميمها سيما فيما يتعلق بالتعاطي مع قضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

II- الواقعية الهجومية :

ظهر هذا الاتجاه كرد فعل على الواقعية الدفاعية ومن أهم رواده **جون ميرشايمر J.Mearsheimer** إن الوسيلة الأفضل للبقاء في هذا النسق الفوضوي هي أن تكون الدولة من القوى العظمى وذلك بتعزيزها" لقوتها النسبية" وأن تكون المهيمنة على باقي الوحدات في هذا النظام، حيث يرى أن الدول لا تشكل سياستها الخارجية بناءا على أسوأ السيناريوهات بل تأخذ في الاعتبار احتمال التهديد لأمنها خلافا لإمكانيته عند الدفاعيين، حيث يضيف ميرشايمر أنه لا يمكن أن تكون متأكدا من نوايا دولة أخرى سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل أي أن كل دولة في النسق الدولي تخاف من الدول الأخرى لكن مستوى الخوف يختلف من دولة إلى أخرى، كذلك يرى أن كل دولة في النسق تمتلك قدرة عسكرية هجومية لكنها تختلف باختلاف قدرة الدولة فقد تكون ضعيفة أو قوية[1] .

[1] – جون ميرشايمر، محاضرة الواقعية الجديدة والنهوض الصيني، ترجمة: حمزة بن عبد الرحمن، في موقع : http://www.politics-ar.com/ar

ويعتقد ميرشايمر كذلك أن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها وتحرص في الوقت نفسه على أن لا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى وأن الهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد والسيطرة في النهاية على النسق، ويعتقد كذلك أن لكل قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية أي أنها قادرة على إلحاق الأذى بعضها البعض وأن أفضل طريقة للإستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة وكلما كانت الدولة أقوى تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى[1].

كما يرى أن أفضل طريقة لبقاء الدولة في نسق فوضوي هي أن تستغل فرص الدول الأخرى، وأن تكسب مزيدا من القوة لحسابها، لأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم[2].

حيث يربط رواد هذا التيار بين القوة والأمن فمن وجهة نظرهم أنه من أجل ضمان الأمن يتوجب على الدولة مضاعفة قدراتها النسبية وتحقيق الأفضلية على حساب الأعداء وتسعى إلى التوسع كلما سمحت المزايا، وأنه كلما امتلكت الدولة عناصر القوة كلما تمتعت بقدر أكبر من الأمن وتحقيق الدولة لأكبر قدر ممكن من الأمن يتحقق فقط إذا أصبحت في وضع المهيمن في النظام الدولي أو على الأقل في الإقليم الذي تقع فيه الدولة حيث تقوم بإجبار خصومها على تقديم تنازلات واقتصادية وإستراتيجية تسمح لها بتقوية وضعها كقوة مهيمنة وعدم السماح للدول الأعداء بالقوة وتهديد أمنها. [3] و يرى **جون هارز J.Harz** أن "أفضل طريقة لبقاء الدولة في نظام فوضوي هي أن تستغل فرص الدول الأخر لتكسب مزيدا من القوة على حسابها لان أفضل طريقة للدفاع بالنسبة للهجوميين كما ذكرنا هي الهجوم.[4]

---

[1] – . جون ميرشايمر، صدام الجبابرة : من الأفضل أن تكون وحشا على أن تكون حملا وديعا، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن موقع:

http://www.bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_9836.html

[2] -John J. Mearsheimer, **the Trgedy of Great Power Politics**. New York: Norton, 2001, p36.

[3] - Benny Miller, The Rise and Decline of Offensive Liberalisme .Paper prepared . for the Annual meeting of the International Studies Association, Montreal،CANADA, Marsh 2004. p 10

[4] - John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, New York, op, Cit, p 36

وبتحليل العلاقات الجزائرية الأوروبية وفق التيار الهجومي ضمن النظرية الواقعية يرى هذا التيار أن ضمان الأمن يقتضي من الدولة مضاعفة قدراتها النسبية وتحقيق الأفضلية على حساب الآخرين، وهي تنتهج سياسات توسعية متى وأين كانت المزايا وأنه كلما امتلكت الدولة عناصر القوة كلما تمتعت بقدر أكبر من الأمن وهذا ما يتجسد في الشراكة الأورو متوسطية بأبعادها الثلاث الأمنية والاقتصادية والثقافية فهي تسعى لاستغلال دول جنوب المتوسط وذلك لتقوية وضعها المهيمن في المتوسط حيث تقوم دول الاتحاد الأوروبي من خلال واقع هذه العلاقات بإرغام دول الجنوب ومن ضمنها الجزائر على تقديم تنازلات غير مباشرة اقتصادية وإستراتيجية تسمح لها بتقوية وضعها كقوة مهيمنة وعدم السماح للدول الخصوم بحسب تعبير الهجوميين بالقوة وتهديد أمنها.

المطلب الثاني: تطور المفهوم الاقتصادي للواقعية

لقد غيب الواقعيون التقليديون البعد الاقتصادي في أعمالهم لأنهم اهتموا بشكل كبير وأساسي أثناء فترة الحرب الباردة بالأمن القومي، بخلاف الواقعيين الجدد الذين أدركوا إلى هذا التقصير عند الواقعيين التقليديين، كما دفعهم إلى ذلك أيضا الاستجابة للقضايا الجديدة التي ظهرت في السبعينات مثل قضايا التجارة، المال، والاستثمارات الخارجية حيث يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن القيم السياسية والمصالح هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ويفترض **روبرت غيلبين R. Gilpin** "أن الطبيعة الجوهرية للعلاقات الاقتصادية الدولية لم تتغير عبر آلاف السنين. إذ تستمر العلاقات الدولية في كونها صراعا متكررا على الثروة والقوة بين الافراد المستقلين في حالة الفوضى".[1]

كما أشار إلى ذلك أيضا **وليام فيل W. Phil** في مقال له : "ماذا بعد الحرب الباردة؟" على أن هناك تغيرا بنيويا قد حدث في العلاقات الدولية أدى على الاختلاف في التوزيع للقوة على المستوى الدولي حيث بات يرتكز على المحددات الاقتصادية عوض المحددات العسكرية التي كانت سائدة أثناء

[1] – محمد أنور فرج، **مرجع سابق**، ص 374.

الحرب الباردة، وهذا ما دفع الرئيس السوفياتي **ميخائيل غورباتشوف** إلى القول بأن بلاده محاصرة باقتصاديات متطورة وليس بجيوش لا تقهر.[1] ويقبل غيلبين بالفرضيات الأساسية للواقعية الجديدة لكنه يرى أن التفاعل بين وحدات النظام استطاع أن يسبب تغيرات مهمة في السياسة الدولية وذلك أن الاقتصاد أصبح قاعدة التغيرات في توزيع القدرات بين النظام الدولي الذي لم تتغير طبيعته الفوضوية وإنما تغيرت الأبعاد المحددة له بحيث انتقل من نظام دولي يرتكز على عنصر القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية وقد ركز غيلبين في دراساته وتحليلاته على الميكانيزمات المتحكمة في عملية الاستقرار الدولي والتي حددها بالقوة المهيمنة اقتصاديا وعسكريا.[2] حيث ترتكز فكرة الهيمنة على أنه وفي ظل فوضوية النسق الدولي فإنه يحتاج إلى دولة مهيمنة تقوم بوضع قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية على أن تحوز على القدرة على ضمان ومتابعة تطبيق هذه القواعد ولديها الرغبة في ذلك.[3]

ويؤيد **روبرت غيلبين R. Gilpin** القول بأن هناك طريقتان رئيسيتان لبناء وتفسير النظريات هما: الأنماط المجتمعية والأنماط الاقتصادية حيث أن النظرية الاجتماعية تفترض أن يتم توضيح السلوك الفردي من خلال طبيعة النظام ومكانة الفرد فيه فالنظام الاجتماعي ذاته يجب أن يكون مركز اهتمام التنظير الاجتماعي، أما النظرية الاقتصادية أو ما يسمى بنظرية الاختيار العقلاني فيصب اهتمامها على الفرد وهي تفترض أن السلوك الفردي يتحدد من خلال الترشيد أي من أجل تلبية القيم والمصالح المعينة بأقل كلفة ممكنة بالنسبة لهم، وهكذا فإن الترشيد مبني على أساس حسابات الكلفة

---

[1] – ستيفن وولت،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

[2] – محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص 233.

[3] – مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 430.

والمنفعة وانطلاقا من ذلك يعتمد روبرت غيلبين على كل من الطريقتين المجتمعية والاقتصادية، في محاولة منه لتطوير نظرية حول التغيير السياسي الدولي.[1]

تعتمد الواقعية الاقتصادية على منهج اقتصادي اجتماعي مزدوج في فهم السياسة الدولية كما تعطي اهتماما كبيرا للعوامل الاقتصادية في التفسير حيث تعتبر العوامل والدوافع الاقتصادية عناصر عالمية موجودة في سلوك الدول وفي التغير السياسي الدولي، لأن القضية الأساسية في السياسة المحلية والدولية في عالم ذي موارد نادرة هي قضية توزيع "الفائض الاقتصادي" المتوفر، وتسعى الجماعات والدول للسيطرة على العلاقات والأنشطة الاقتصادية بالطرق التي ستزيد من حصصها النسبية في هذا الفائض ولهذا السبب تكون للطرق العديدة التي يتم بموجبها إنتاج وتوزيع الفائض مضامين بعيدة الأثر في السياسة الدولية والتغير السياسي. [2]

ويرى **روبرت كيوهان R. Keohane** أن هياكل القوة المهيمنة التي تسيطر عليها دولة واحدة تؤدي إلى تطوير أنظمة حكم دولية قوية دقيقة القواعد نسبيا ومطاعة كما يقر كذلك بميولاته الليبرالية حيث أن هذه القوة المهيمنة هي القادرة على إقامة والحفاظ على النظام الاقتصادي الليبرالي، فالنظام الاقتصادي الدولي لا يمكنه أن يزدهر إلا بوجود قوة مهيمنة فيه. [3]

ويرى غيلبين أن القوة المهيمنة يمكنها أن تشجع الدول القوية الأخرى إلى اتباع قواعد اقتصاد عالمي حر دون ارغامها على ذلك ما يؤدي إلى توسع النظام الليبرالي، وهذا بوجود ثلاثة متطلبات أساسية وهي الهيمنة، الايدلوجية الليبرالية، والمصالح المشتركة. [4]

---

[1] – محمد أنور فرج، **مرجع سابق**، ص 376.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 377.

[3] – روبرت غيلبين، **مرجع سابق**، ص 99.

[4] – **المرجع نفسه**، ص 100.

يركز غيلبين على أن العلاقات بين الدول تتسم بدرجة عالية من التنظيم وأنه على الرغم من أن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية فإن النظام يمارس أحد عناصر السيطرة على سلوك الدول وتختلف طبيعة ومدى هذه السيطرة عن تلك التي يمارسها المجتمع المحلي على سلوك الأفراد، وعند الحديث عن السيطرة على النظام الدولي ينبغي أن يفهم أنها "السيطرة النسبية" و"السعي للسيطرة" فليس هناك دولة سيطرت بشكل تام على أي نظام دولي ووفقا له فإن السيطرة على النظام الدولي تنتج بثلاثة عوامل:[1]

1- توزيع القوة بين التحالفات السياسية، فحسب ريمون أرون "يقوم النظام الدولي دائما على أساس احتكار القلة ففي كل فترة يحدد الأعضاء الرئيسيون النظام اكثر من تحديدهم أو التزامهم به" لذلك تسعى هذه الدول المهيمنة إلى ممارسة السيطرة على النظام بهدف تعزيز مصالحها الذاتية.

2- هيبة الدولة ومقامها بين الدول الأخرى، وتقابل الهيبة في ميدان العلاقات الدولية دور السلطة في السياسة المحلية، وللهيبة كما للسلطة أساس أخلاقي وعملي، فالدول الأقل قوة تتبع إلى حد ما قيادة الدول الأقوى ويرد ذلك جزئيا إلى قبولها بشرعية وفائدة النظام القائم فالدول المهيمنة تقدم السلع العامة (الأمن والنظام الاقتصادي) التي توفر مصلحة في اتباع قيادتها والهيبة وليس القوة هي العملة اليومية في العلاقات الدولية، ولهذا السبب فإن فترات السلام والاستقرار النسبيين كانت في تلك الحقب التاريخية التي تتم فيها فهم مقدار الهيبة بشكل واضح.

3- وجود مجموعة من الحقوق والقواعد التي تتحكم أو على الأقل تؤثر في التفاعلات بين الدول وهذه القواعد المؤثرة تغطي ثلاث نواحي واسعة وهي: القواعد المتعلقة بالتصرف الدبلوماسي والاتصال السياسي بين الدول، وقواعد الحرب في حالة الدول التي لها دين مشترك أو حضارة مشتركة والقواعد الاقتصادية لأن المصلحة التجارية المتبادلة تقتضي ضمان نوع من الحماية للتجارة والتجار.

[1] – محمد أنور فرج، **مرجع سابق**، ص ص 377، 378.

ومن خلال ما سبق يرى غيلبين أن النظام الاقتصادي الليبرالي يجب أن يتدعم ب:[1]

- وجود قوة ليبرالية مهيمنة أو مجموعة من القوى الليبرالية القادرة أو على الأقل لديها الاستعداد في أن تدير قواعد النظام التجاري الليبرالي وتنفذها.
- وجود مجموعة من المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية المشتركة التي تساعد على ربط الدول الليبرالية معا.
- وجود التزام ايديولوجي مشترك بالقيم الليبرالية.

ويرى غيلبين أن فكرة السيطرة والهيمنة في النظام الدولي تؤدي إلى استقرار النظام الاقتصادي الدولي، ذلك أن الدولة المهيمنة سوف تستخدم نفوذها لخلق نظم دولية تعمل كمشرع ومراقب لسلوكات الدول الأخرى في النظام الدولي.[2]

وجهت عدة انتقادات لنظرية الاستقرار المهيمن، أهمها أنها لا تقدم اثباتات امبريقية كافية لان عدد حالات الاستقرار بالقوة المهيمنة في السياسة الدولية هو قليل جدا وغير كاف لتعميمها في تحليل السياسية الدولية.[3]

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 378–379.

[2] – روبرت غيلبين، **مرجع سابق**، ص 102.

[3] – محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص 238.

المطلب الثالث: التحول من القوة الصلبة نحو القوة الناعمة (التقارب الواقعي البنيوي مع الليبرالية المؤسساتية)

يرى **جوزيف ناي J. Nye** في كتابه مستقبل القوة أن الواقعية تفترض أنه وفي ظل الظروف الفوضوية للنظام الدولي، حيث لا توجد سلطة حكومية دولية اعلى من الدول يجب أن تعتمد على وسائلها الذاتية للحفاظ على استقلالها باستخدام القوة وهذا صحيح على حسب ناي لكنه في ظل تعدد الفاعلين في النظام الدولي حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الأهم في العلاقات الدولية، ولم يعد الأمن هو الهدف الوحيد، كما أن القوة المادية ليست هي الأداة المثالية لتحقيق أهداف الدول. [1]

يعتبر مفهوم القوة لدى الواقعيين مفهوم مركزي يرون فيه أن النظام الدولي هو نظام فوضوي تتصارع فيه الدول من أجل الحفاظ على أمنها ما يفرض عليها تعظيم قوتها العسكرية، حيث تحصر الواقعية مفهوم القوة في الأداة العسكرية فقط أو ما صار يعرف بالمفهوم التقليدي للقوة، لتأتي كتابات جوزيف ناي وتسمي هذا المفهوم بالقوة الصلبة وتعطيه مجالا أوسع ليشمل بذلك الأداة الاقتصادية أيضا، لتعرف القوة الصلبة بأنها: " النظرية التي تصف استخدام السياسات الاقتصادية والعسكرية للتأثير على سلوك ومصالح الدول الأخرى"[2]، وقد أعطى جوزيف ناي مكونين للقوة الصلبة، يتمثل المكون الأول في القوة العسكرية والثاني في القوة الاقتصادية حيث أكد أن الأداة العسكرية والاقتصادية كلاهما قوة صلبة يمكن استعمالها لتغيير مواقف الآخرين، كما أنّها أكثر أشكال القوة استخداما لتحقيق أهداف الدولة[3] ويمكن تمييز خمسة أنماط لاستخدام القوة العسكرية تتمثل في:[4]

[1] - جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، (ترجمة: أحمد نافع). مصر: المركز القومي للترجمة، 2015، ص 44.

[2] - حسين بحيري، **القوى الناعمة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2008، ص 09.

[3] - Ernest j Wilson, Hard power, Soft power,Smart power, **The American Academy of political and Social science**, SAG Publications, 2008, p114.

[4] - نبيل بكاكرة وسفيان صخري، التنوع والتغير في مضامين القوة، نحو فهم جديد للعلاقات الدولية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد جوان 2018، ص ص 167، 168.

- دبلوماسية الاكراه وهي تهديد الدولة للعدو باستخدام القوة العسكرية مع مرافقة ذلك التهديد بوسائل فعالة كإثارة المعارضة أو تحريكها لقلب نظام الحكم.
- التخريب وذلك من خلال قيام الدولة بأفعال تخريبية في دولة العدو مما يؤدي إلى هدم مؤسساتها ومبانيها الوطنية.
- الردع ويكون تقليدي عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة التقليدية أو ردع نووي بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية والردع يكون استباقي بينما دبلوماسية الاكراه تكون كرد فعل.
- الدفاع والذي هو عبارة عن سلسلة من الإجراءات الفعالة تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة أي هجوم عسكري من العدو.
- التدخل العسكري المباشر والذي يتم اللجوء له بعد فشل دبلوماسية الاكراه وهذا النوع من الاستخدام للقوة يعتبر مكلف جدا.

أما المكون الثاني في القوة الصلبة حسب جوزيف ناي أيضا الذي يتمثل في القوة الاقتصادية والتي تعني استخدام الدولة للأدوات الاقتصادية لجعل دولة أخرى تقوم بأمور لصالحها وذلك عبر شكلين:[1]

- العقوبات الاقتصادية والتي تأخذ صورة مقاطعة الواردات، الحظر على الصادرات وفرض قيود على الاستثمار.
- المنح والمساعدات الاقتصادية بحيث تكون كمكافأة للدولة لقيامها بتغيير لصالح الدولة صاحبة المساعدات أو تكون كتحفيز لها لمحاولة تغيير سلوكها.

من خلال القراءات التي قمنا بها حول تحول مفهوم القوة وتراجعها بمفهومها التقليدي مقابل ظهور أنواع أخرى للقوة يمكننا استنتاج عدة عوامل أدت إلى تغير المفهوم أهمها:

[1] - **المرجع نفسه**، ص 169.

- ظهور قوى دولية غير عسكرية كألمانيا واليابان وتراجع أخرى رغم امتلاكها للقوة العسكرية كالاتحاد السوفياتي وهو ما يفسر أن القوة العسكرية لم تعد مؤشر المكانة الدولية الوحيد في النظام الدولي.
- بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول كما ظهرت عدة فواعل أخرى من غير الدول كالشركات المتعددة الجنسيات والتي تمارس أدوارا مؤثرة على المستوى العالمي.
- ازدياد التكلفة الاقتصادية والبشرية لاستخدام القوة العسكرية، كما أن استخدامها صار يواجه عدة قيود في الدول الديمقراطية على وجه الخصوص.
- أدى تطور الأمن وتعدد أبعاده بالضرورة إلى تطور مفهوم القوة وتعدد مصادرها.
- التغير في طبيعة التحالفات حيث تحولت من عسكرية إلى اقتصادية.

أدى هذا التغير في مفهوم القوة إلى ظهور مفهوم القوة الناعمة والذي يعتبر الآن أحد المتغيرات الأساسية في حقل العلاقات الدولية، حيث ارتبط هذا المفهوم بكتابات جوزيف ناي الذي حاول الخروج من المفهوم الضيق للقوة الذي قدمته المدرسة الواقعية مبرزا أهمية وفاعلية القدرة على الاقناع والجذب كوسيلة للتأثير.

لكن الاهتمام بمفهوم القوة الناعمة يعد أقدم بكثير من صعوده بعد الحرب الباردة فما يعبر عنه كان موجودا قبلها وأثناءها والذي يتجلى في استخدام أدوات الإقناع والاستمالة وليس الضغط والإكراه في إدارة العلاقات الدولية، كأدوات الدبلوماسية الشعبية وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية.[1] وكذلك **بيتر ساشراش P. Caras ومورتون باراتز M. Baratz** حيث ربطا

[1] - هبة عزت رؤوف، القوة الناعمة المهدرة: **أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، نقلا عن موقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118872345213170.html

مفهوم القوة بقدرة الدول على تعزيز وتكريس القيم الاجتماعية والسياسية للدول في القضايا التي تمس الآخر.[1]

إذن القوة الناعمة كما عرفها جوزيف ناي هي:

"**القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجذب وليس الاكراه، وهي تعمل لإقناع الآخرين ليتبعوك وجعلهم يتفقون مع قيمك ومؤسساتك**"، **حيث تعتمد القوة الناعمة على الأفكار والثقافة والقدرة على إعداد أجندة الآخرين فحين تجعل الدولة قوتها شرعية في أعين الآخرين وتتبنى قيم مؤسسات دولية تشجع الآخرين لتعريف مصالحهم بطرق متوافقة فهي لن تحتاج لتوسعة تكلفتها العسكرية والاقتصادية التقليدية**".[2]

من خلال التعريف نرى أن القوة الناعمة تعتمد على عناصر الجذب فتعمل الدولة على تحقيق أهدافها من خلال الترغيب وتقديم نفسها كنموذج يثير اعجاب الدول الأخرى وتحاول تتبعه حيث يمكن القول أن القوة الناعمة تعبر عن الوجه الآخر للقوة.

وقد ميز ناي بين ثلاثة أنماط للقوة الناعمة تتمثل في:

النمط الأول: **الجاذبية** أي الجاذبية الثقافية لبلد ما والمثل السياسية التي يحملها والسياسات التي ينتهجها في الواقع فعندما نجعل الآخرين يعجبون بالمُثل التي نؤمن بها، ونجعلهم يريدون ما نريد فإننا لن نضطر الى الإنفاق كثيراً على موارد السياسات التقليدية أي على عوامل الإرغام العسكري والإغراء الاقتصادي.

---

[1] - . Peter Bchrachand Morton S. Baratz, " Two Faces of Power ", **The American Political Science Review**, Vol 56, Issue 4, December, 1962, p. 948.

[2] - سماح عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013.** (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم)، 2014، ص 45.

النمط الثاني: **الاقناع** أي استخدام التأثير في معتقدات الآخرين وردود أفعالهم دون التهديد بالقوة.

[1] وفي مقابلة مع جوزيف ناي قال: " القوة الناعمة تعتمد على ما يجري في ذهن وعقل المتلقي"[2]

النمط الثالث: **وضع جدول أعمال** وذلك بتحديد أولويات الدول الأخرى بما يخدم ويتفق مع أولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة[3]، حيث تعتبر القوة الناعمة القدرة على تشكيل تصورات الآخرين وترجيحاتهم وخياراتهم وجداول أعمالهم عبر الإيحاء والتأثير بحيث يصل إليهم دون إدراكهم لذلك.

ويرى ناي أن القوة الناعمة لابد أن ترتكز على ثلاث موارد أساسية هي: [4]

الثقافة: وهي مجموعة القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع فعندما تحتوي ثقافة بلد ما على قيم عالمية فإنها تكون جذابة للآخرين كما تزيد من إمكانية التأثير عليهم.

القيم: التي تدافع عنها حكومة ما بأشكال متعددة سواء بسلوكها الداخلي مثل قيم الديمقراطية وحقوق الانسان أو في المؤسسات الدولية بالعمل مع الآخرين هذه القيم ان كانت الدولة جادة في تطبيقها فإنها تعزز قوتها الناعمة وتزيد من رصيدها.

السياسة الخارجية: تعتبر ذات تأثير قوي على القوة الناعمة للدولة إذا ما كانت تحمل قيما ديمقراطية كما أن تأثير القوة الناعمة للدولة في سياستها الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية وأخلاقية.

بالعودة إلى العلاقات الأوروبية الجزائرية يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي استعمل القوة الناعمة مع الجزائر وباقي دول جنوب المتوسط من خلال تعزيز الديمقراطية ونشر حقوق

---

[1] - نبيل بكاكرة وسفيان صخري، **مرجع سابق**، ص 170.

[2] - مجموعة من المؤلفين، **الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية**. لبنان: مركز الحرب الناعمة للدراسات، 2014، ص 56.

[3] - **المكان نفسه**.

[4] - جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، (تر: محمد البجيرمي). المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكا، 2007، ص ص 32، 35.

الانسان ومبادئ السوق الحرة، كما انها ركزت على برامج المنح الاقتصادية وهذا بهدف تحقيق أهدافها المتمثلة في حفظ امنها وضمان تعاون هذه الدول في مجال الهجرة والجريمة المنظمة.

كما يلعب البعد الثقافي دورا كبيرا في ممارسة الاتحاد الأوروبي للقوة الناعمة حيث تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي و اللغوي و الفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، المجلس الأوروبي مؤسسة الثقافة الأوروبية، الملتقيات والمنتديات العلمية والثقافية.

وفي ظل ارتفاع كلفة القوة الصلبة ماديا وبشريا وعدم فاعلية القوة الناعمة وحدها طور جوزيف ناي مفهوما جديدا يجمع بين القوتين أسماه القوة الذكية.

ويشير مصطلح القوة الذكية حسب ناي إلى: " القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معا ضمن استراتيجية واحدة مما يمكّن للتأثير في الأخرين" [1]

لقد ذكر جوزيف ناي في تقديم كتابه "مستقبل القوة" أن استراتيجية القوة الذكية تتطلب إفساح المجال لنظرية جديدة تجمع بين الواقعيين والليبراليين يمكن أن نسميها الواقعية الليبرالية، فالتفوق لا يعني الإمبراطورية والهيمنة كما أن القوة العسكرية هي جزء من الحل في مواجهة الأزمات، لكن باقي الحلول تكمن في التعاون بين الحكومات والمؤسسات الدولية.

[1] - Joseph Nye, " Smart Power and the War on Terror **", foreign policy association**, May 10, 2004, P 09.

المبحث الثالث: المدرسة الليبيرالية في العلاقات الدولية وأهمية النزعة التعاونية

في هذا المبحث نتعرض الليبيرالية باعتبارها مقترب تحليل للعلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث يتطرق بشكل مفصل للحديث عن النظرية الليبرالية بمختلف توجهاتها مع التركيز على الليبرالية الجديدة التي لها تأثير كبير في العلاقات الدولية، وذلك لتركيزها على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول عبر المؤسسات الدولية الاقتصادية.

المطلب الأول: البناء النظري لليبرالية

تعد الليبرالية أكثر التقاليد الفلسفية التي نبعت من التنوير الأوروبي صمودا وتأثيرا وهي نظرية تدافع عن العقلانية العلمية والحرية وحتمية التقدم الإنساني وهي نظرية تدافع عن العقلانية العلمية والحرية وحتمية التقدم الإنساني، وتعد اقترابا للحكم يؤكد على حقوق الفرد والمبادئ الدستورية والديمقراطية والقيود على سلطة الدولة، كما أنها أيضا نموذج للتنظيم الاقتصادي يرى بأن رأسمالية السوق تشجع بأفضل طريقة رفاهية الجميع من خلال توزيع أكفأ للموارد النادرة في المجتمع. [1]

والليبرالية تشمل جوانب عديدة اقتصادية، ثقافية، سياسية وفكرية فمن الناحية السياسية اللبرالية نعتقد أن الأفراد هم محور المجتمع، وأن المجتمع ومؤسساته موجودة لتعزيز أهداف الأفراد بغض النظر على مستوياتهم الاجتماعية، حيث تشدد على العقد الاجتماعي الذي يضع المواطنون من خلاله القوانين ويوافقون على الالتزام بها وتشدد كذلك على سيادة القانون وتشجيع الديمقراطية والليبيرالية.[2]

[1] – سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، (تر: محمد صفار)، مصر: المركز القومي للترجمة، 2014، ص 92

[2] – ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الليبرالية

وقد بدأ الفكر الليبرالي في حقل العلاقات الدولية مع كتاب **روبرت كيوهن R. Keohane وجوزيف ناي J. Nye** بعنوان "**transnational and world**" وقد ضم الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة جديدة تصدت لمواجهة المدخل الواقعي بتقاليده البحثية، ومقولاته فضلا عن مسلماته الفلسفية عن حالة الطبيعة الإنسانية، وعبر التاريخ الطويل للمثالية كان هناك تأكيدات مستمرة بأن الأخلاق والقانون والمنظمات الدولية تستطيع أن تؤسس لعلاقات طيبة بين الدول، وذلك ببساطة لأن الطبيعة الإنسانية ليست شريرة، ولأن العلاقات السلمية والتعاونية بين الدول ممكنة، وتنوعت إسهامات الليبرالية في العلاقات الدولية، بحيث يقسمها البعض ثلاثيا إلى: الليبرالية الأممية والمثالية والليبرالية المؤسسية، بينما يفضل آخرون تقسيمها إلى: الليبرالية التجارية التي تربط بين التجارة الحرة والسلام والليبرالية الجمهورية، التي تربط بين الديمقراطية والسلام، والليبرالية الاجتماعية التي تربط بين الفعاليات العابرة للقوميات والتكامل الدولي. [1]

تنطلق هذه الرؤية الليبرالية من أن النظرية الليبرالية توسع من ادراك التطور المتزايد في التقنيات الحديثة وتطور وسائل الاتصال والنمو الكبير في الاقتصاد الدولي، وتؤكد بأن كل ذلك أدى إلى ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي حتى أصبحت الدول في وضع لا يسمح لها بالاكتفاء بما لديها من موارد وانتهاج سياسة العزلة، وأن سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية واقتصاديات العلاقات السياسية الدولية، أي الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون والتصارع بين الفاعلين الدوليين، في سعيهم نحو تحقيق أهداف الرخاء والثروة، تمثل محورا أساسيا في محتوى السياسات الدولية، ويرى الليبراليون بأن الأفكار الاجتماعية والمصالح والمؤسسات تؤثر على سلوك الدول من خلال تشكيل أفضليات الدولة، وهذه تعتبر غاية مهمة في ظل الحسابات الاستراتيجية للحكومات، وهذه العلاقات بين الدولة والمجتمع تتشكل بواسطة المؤسسات الداخلية أو بواسطة الاعتماد الاقتصادي المتبادل أو من

[1] – محمد أنور فرج، **مرجع سابق**، ص 268.

خلال الأفكار المتعلقة بتوفير الحاجات العامة القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى تعرف الليبرالية بالتفكير الكلاسيكي الجديد، وتؤكد على فضائل حرية الأسواق والتجارة، والأفكار الليبرالية تعطي حالة مقنعة للسلطة وفعالية السوق، وبالطبع فإن المساهمة الأهم والأبرز لليبرالية هي الفكرة التي تقول بأن جميع المشاركين في نظام لحرية التجارة مستفيدون. [1]

والليبرالية تنقسم إلى ثلاث اتجاهات مختلفة المثالية، التجارية، والجمهورية، لكنها كلها تتفق في أن علاقات المجتمع الدولة هي محور السياسات العالمية (علاقة الدول بسياقها الاجتماعي الداخلي والعبر قومي)، هذه الرؤية الوحدة التي تتقاسمها كل النظريات الليبرالية التي تحدد الطبيعة المجتمعية للفواعل، للدولة، وللنظام الدولي، وهي الفرضية التي تميز النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية عن المنظورات الواقعية، البنائية.[2] ويمكن اجمال أهم الافتراضات الليبرالية في العناصر التالية:

1. الأفراد والجماعات الخاصة داخل الدولة هي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية، ذلك أن حاجات الأفراد والجماعات هي الأسباب المحركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة[3].

2. الدولة (أو أي مؤسسة سياسية أخرى) تمثل جزءا من جمعة من المجتمع الداخلي، بحيث أن خيارات الدولة تشكل الأهداف المؤكد عليها التي يلتزم الممثلون الرسميون للدولة باتباعها من خلال السياسة الخارجية، وفي المفهوم اللبرالي للسياسة الداخلية، فإن الدولة ليست فاعل بل مؤسسة خاضعة للرقابة والبناء من قبل الفواعل الاجتماعية المختلفة.

3. سلوك الدولة في النظام الدولي هو نزاع أو مباشرة تعاون أو اتخاذ أي عمل في السياسة الخارجية

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 271.

[2] - Andrew Moravscik, Liberal International Relations Theory, A Scientific Assessement, in Colin Elman &Miriam Fendius Elman, **Progress in international relations theory, Appraising the field**, Cambridge: MIT Press, 2003. p161.

[3] - **Ibid**, p161.

حيث تتحدد طبيعة هذه السياسة للدولة وفق إدراك خياراتها في ضل العوائق المفروضة من قبل خيارات الدول الأخرى.[1]

لقد تنوعت اسهامات الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية، وتعددت التقسيمات بحيث يقسمها البعض إلى الليبرالية الأممية والمثالية والليبرالية المؤسسية، بينما يفضل آخرون تقسيمها إلى الليبرالية التجارية التي تربط بين التجارة الحرة والسلام. والليبرالية الجمهورية التي تربط بين الفعاليات العابرة للقومية والتكامل الدولي، ويقسمها آخرون إلى الليبرالية السلامية ل شومبيتر، والليبرالية الامبريالية لميكيافيللي، والليبرالية الأممية لكانط. [2]

و تمثلت أشكال الليبرالية ونماذجها في ثلاث نظريات وهي: [3]

1- الليبرالية المثالية وهي ترى أن تنوع الهويات والقيم داخل الدولة هو المسؤول عن سلوكها الصراعي أو التعاوني.

2- الليبرالية التجارية: ترى هذه النظرية على أن حرية التجارة تقوي الروابط بين الدول وتقلل من النزاعات والحروب.

3- الليبرالية الجمهورية: ترى بأن نوعية النظام السياسي ومصالح وقيم وهويات الأفراد والجماعات المحلية هي المحرك أو المقيد لسلوك الدولة وادائها الخارجي.

[1] - **Ibid**، p165

[2] – أنور فرج، **مرجع سابق**، ص 269.

[3] – أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44، 2012، ص 31، 32.

وتمثلت الأفكار الأولى لليبرالية في:

- التركيز على تحقيق التعاون المتبادل بين الدول والوصول للمصالح والأهداف المشتركة.
- محاولة ايجاد تنظيم دولي يحكم علاقات الدول ويعمل على التسوية السلمية للنزاعات بينها وفق قوانين دولية متفق عليها.

سادت بعدها النظرية الليبرالية خلال الحرب الباردة كنموذج وبديل مثالي عن الواقعية، بحيث تعد الليبرالية ثاني النظريات العامة الرئيسية في العلاقات الدولية فمؤسسي الفكر الليبرالي يعتبرون الأوائل الذين تحدثوا عن:[1]

- البعد الدولي أو النطاق العالمي للنظرية
- افتراض الفرد عاقل وضرورة المساواة بين الأفراد
- الفواعل والهياكل الداخلية للدولة تؤثر على هويات ومصالح الدولة وسلوكها الخارجي.

إن مبادئ الليبرالية التي تدعو للديمقراطية دفعت الاتحاد الأوربي إلى التعاون مع دول الجنوب من أجل ارساء قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، حيث تعهدت بذلك في جميع الاتفاقات التابعة للشراكة وذلك من أجل دعم تلك الدول للوصول إلى أنظمة دول حكم رشيدة حيث عملت على تدعيم مشاريع تنمية ديمقراطية من خلال برامجها ومراقبة مدى تطبيق تلك المشاريع، فقد جاءت الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة كمضمون في سلة السياسة والأمن من الشراكة الأورو–متوسطية ذات الطابع الهلسنكي في شكل إعلان المبادئ الأوروبية التي تتضمن احترام المبادئ الأساسية لدولة القانون والديمقراطية في النظام السياسي الأوروبي وتعميق أسس الديمقراطية وزيادة فرص المشاركة بين

[1] – براون كريس، **مرجع سابق**، ص ص 24–25.

المواطنين واحترام الحريات العامة وقواعد القانون والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وحماية استقلالية القضاء، إضافة إلى احترام مبدأ السيادة والحقوق المترتبة عليها وترجمة تلك المبادئ في العدالة والشؤون الداخلية لتلك الدول فقد أكد مؤتمر برشلونة أن إطار عمله هو ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أي الحرص على العمل وفق الالتزامات التي يفرضها كل من الميثاق والإعلان.

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية الجديدة

يعتبر أهم منظري الليبرالية الجديدة كل من: **روبرت كيوهان R. Keohane** و**روبرت إكسلورد R. Axelrod** حيث ترى أن النظام الدولي السائد هو نظام فوضوي وهذا ما يفرض وجود وسائط لضبط هذه الفوضى تتمثل في المؤسسات الدولية، كما سلوك الدول يخضع لمنطق حسابات التكلفة والمنفعة المرجوة بحيث تعظم الدول من مصالحها الاقتصادية لذا فإن سلوكها يخضع لمتغيري القوة والمنفعة الاقتصادية، كما أن الليبراليون الجدد يؤمنون بإمكانية التعاون الدولي في كل المجالات حتى في ظل الفوضى ويراهنون على دور المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك. [1]

أكدت الليبرالية الجديدة على ضرورة إيجاد مؤسسات للتعاون الدولي والتي حسبها ستمكن من الحصول على نتائج جماعية دولية، وقد عرّف **ستيفن بال S. Ball** المؤسسات " بأنها مسار أو جملة من العمليات التي تقوم بصناعة السلوك، أو أنها تلك القوانين والأعراف والممارسات المرخصة مؤسساتيا"، ويعرفها **ستيفن لامي S. Lamia** بأنها " جملة ثابتة ومتماسكة من القواعد والممارسات التي تحدد أبعاد وتقيد نشاطات الفاعلين وتشكل نواياهم وقد تشمل بذلك المنظمات والأجهزة البيروقراطية، المعاهدات

[1] - محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص 194.

والاتفاقيات، والممارسات غير الرسمية التي تقبل الدول بيها كمعايير ملزمة".[1]كما ترى الليبرالية الجديدة أن الدول في اتخاذها للقرارات تستند لمجموعة من الدوريات الخاضعة لتحليل استراتيجي من حيث الخيارات الممكنة، التكاليف والفوائد، كما يولي الليبراليون الجدد أهمية كبيرة للفواعل الغير حكومية، في هذا الصدد يرى **كيوهان** أن الشغل الشاغل لليبرالية الجديدة هو كيفية تحقيق التعاون بين الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة في النظام الدولي[2].

من خلال تعدد القراءات حول النظرية الليبرالية يمكن اجمال أهم الافتراضات لليبرالية الجديدة في:

1. الدولة هي الفاعل الأساسي لكنها ليست الوحيدة ولا موحدة، لأن هناك فواعل أخرى مؤثرة في العلاقات الدولية كالمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية... كما أن الدولة في حد ذاتها ليست كتلة موحدة حيث يفكك الليبراليون كرة البيلياردو التي يتصورها الواقعيون عن الدولة ويرون بتعدد الفواعل في الدولة ذاتها، لكن مع ذلك يعتبرون أن الدول هي فواعل عقلانية تسعى دائما لتعظيم مصالحها، فوفق التحليل الليبرالي للشراكة الأورو متوسطية فإن سعي دول الاتحاد الأوربي لتحقيق مكاسبها المطلقة يدفعها للتصرف بعقلانية بالتعاون مع الجزائر ودول الجنوب وفق شراكة تحفظ مصالح الطرفين.

2. في ظل نظام تسوده الفوضى فإن الدول تسعى لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون، وبه يمكن تلطيف هذه الفوضى حيث أن الدول تتصرف بعقلانية تدفعها لرؤية مصلحتها المتمثلة في السلوك التعاوني وتركز هذه المرجعية السياسية للسياسة المتوسطية على دعم فضاء الحرية والأمن والعدالة، ومن هنا ظهر ما يعرف بسياسة نقل المعايير في العدالة والشؤون الداخلية في

[1] -Steven Lamy, **Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-Liberalism**, , Oxford, United Kingdom , 5th edition (2011) , p .214

[2] - Steve Smith and others, **International Relation Theories Discpline and Diversity**, University Press Oxford, Britagne, 3rd edition, 2013, P .115

بعدها المتوسطي وتقوم هذه السياسة على ضرورة خلق حزام أمن من الأصدقاء لتعزيز الحدود الأوروبية، وذلك عن طريق المساهمة في احتواء التهديدات القادمة من الجنوب.

فالاتحاد الأوروبي يخاطب شركائه المتوسطيين بمنطق معين مفاده أن الرقي لمصاف الدول الأوروبية يمر عبر القبول بمعاييرها، وفي مقابل ذلك يتحصل شركاء الاتحاد بما يسمى بالمكسب الجماعي، كما يحاول الاتحاد أن ينقل المعايير الأوروبية إلى شركائه والمتمثلة في مبادئ حقوق الإنسان واستقلالية العدالة وذلك عن طريق اتفاقيات الشراكة وسياسة الجوار المدعمة لسياسة الإتحاد الأوروبي.

3. التعاون بين الدول قد يؤدي إلى مشاكل لكن عندما تقوم بنقل ولاءاتها للمؤسسات إذا رأت أنها تحقق مكاسب جماعية وتمنحها فرص قوية لحماية مصالحهما على الصعيد الدولي.

كما أن أهم فكرة طرحها الليبراليون هي "الاعتماد المتبادل" ودوره في تجنب الحروب بين الدول زيادة فرص السلم الدولي، والذي يعرف على أنه " ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من قابلية هؤلاء الأعضاء للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية. والاعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد أي يكون إقليميا أو قاريا أو عالميا وهو متعدد القطاعات أي يكون سياسيا واقتصاديا وعسكريا وغيرها في نفس الوقت".[1]

ويعتبر كتاب **روبرت كيوهان R. Keohane** و**جوزيف ناي J. Nye** المشترك "القوة والاعتماد المتبادل"، – أشرنا إليه من قبل – الذي يشرح النموذج الليبرالي حيث قاما فيه بشرح ظاهرة الاعتماد

[1] - أنور فرج، **مرجع سابق**، ص 291.

المتبادل والتي عرفاها بأنها: " **حالة من الاعتماد المشترك، حيث إن خسارة أو تأثر طرف ما تخلف تأثيرات متبادلة التكلفة للأطراف الآخرين**" [1]

ويقوم الاعتماد المتبادل حسب "كيوهان" و"ناي" على ثلاث فرضيات رئيسية، هي: [2]

1- يعتقد "كيوهان" و "ناي" أن الفواعل من غير الدول هي وحدات مهمة في السياسة الدولية. ويضيفان بأنه لا يجب التركيز في دراسة العلاقات الدولية على العلاقات الدولاتية فقط، ولكن يجب كذلك دراسة العلاقات عبر القومية التي يمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات غير الحكومية، الحركات السياسية، الشركات المتعددة الجنسيات...الخ

2- غياب البنية الهرمية بين مختلف المجالات في السياسة الدولية ذلك أن لا وجود لقضايا أولى من قضايا أخرى فروّاد مقاربة الاعتماد المتبادل يرون بتجاوز أولوية القضايا العسكرية والاستراتيجية التي سيطرت على الأجندة الواقعية، فالقضايا السسيو اقتصادية كالتجارة والبيئة وقضايا التنمية لها نفس الأهمية في جدول القضايا الدولية الذي يعتبر أفقي تتساوى فيه كل القضايا حتى التي كان ينظر إليها أنها تندرج ضمن السياسة الداخلية للدول وحتمت على الحكومات ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل إيجاد حلول لمثل هاته المعضلات.

3- تلعب القوة العسكرية دورا نسبيا في العلاقات بين الدول لأنها لا تستعمل في القضايا الحيوية عندما يكون هناك اعتماد متبادل **فكيوهان** و**ناي** يريان أن القوة العسكرية غالية التكلفة بسبب أن القوة التدميرية للأسلحة ستزيد من التكلفة إذا ارتبطت بالنزاع كما أنه قد يؤدي بالإضرار

[1] - مشري عبد الحميد، **" التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني – البنائي"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017، ص 45.
[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 46، 47.

بالعلاقات الاقتصادية ما بين الدول والإضرار بمصالحهما المشتركة خاصة إن كان أطراف الصراع ينتمون إلى حلف أو تكتل واحد.

حسب مقاربة الاعتماد المتبادل فإن وجود المصالح المشتركة لا يؤدي تلقائيا إلى إيجاد الترابط بين الدول ذلك أن كل دولة تخشى من أن تحصل الدول الأخرى على مزايا أكثر منها لكن على الدول أن تتجاوز هذا الاعتقاد حفاظا على مصالحها والادراك بأن التعاون فيما بينها هو اقل تكلفة من التنافس وأكثر تحقيقا للمصالح والأهداف.[1] حيث سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية وأرادت أن تؤسس إلى نوع من التعاون وذلك بدعم المؤسسات الاقليمية والدولية واستندت إلى مسلمة أساسية وهي أن تصرف الدولة يعني العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع العالمي وذلك بتأثير الاعتماد المتبادل، ولذا فقد عملت هذه النظرية على تجاوز الحقل الاقتصادي إلى بلورة رؤية ليس فقط للمجتمع والدولة على مستواهما القطري، بل رؤية للعالم بكل تنوعه وتعقيداته حيث تم تبني المقاربة النيوليبرالية من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية التي عملت وفق هذه الرؤية على إعادة رسم اقتصاديات الدول الفقيرة بالضغط على حكوماتها لتبني اختيارات نيوليبرالية. [2]

إن تطوير الليبراليين لمفهوم الاعتماد المتبادل قدم اسهاما مهما في فهم كيفية تأثر الدول بالتحولات العالمية خاصة في الجوانب الاقتصادية لأن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول جعلت الاقتصادات المحلية أكثر ارتباطا بالاقتصاد العالمي، كما أن إقامة المؤسسات والدخول في اتفاقيات تعاونية من شأنه أن يؤدي إلى تجنب النتائج السلبية للاعتماد المتبادل وعليه فالنيوليبراليون يحملون توقعات إيجابية بشأن قدرة الاعتماد المتبادل على زيادة ترابط المصالح الجماعية وميل الدول إلى التعاون. [3]

---

[1] - Steve Smith and others, **Op. Cit**, p117.

[2] – الطيب بوعزة، في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية، نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/10/15

[3] - عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص 48.

لقد قامت مقاربة الشراكة مع الجزائر والاتحاد الأوروبي التي بنيت مقترحاتها في برشلونة على الأيدلوجية الليبرالية والليبرالية الجديدة التي تكرس خيار التبادل الحر تنمية الاستثمارات وتنمية القطاع المالي التي يعتبرها علماء الاقتصاد الأركان الرئيسية لفلسفة اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: المقاربة الوظيفية وضبط الفواعل الدولية

في البداية يمكن الإشارة إلى أن التفكير الوظيفي هو أحد المداخل النظرية لاتجاه التكامل الدولي في العلاقات الدولية حيث بدت هذه الأفكار لليبراليين ممكنة التحقيق على أرض الواقع لكونها طرحت أفكارا ممكنة التحقق وهو ما تجسد فعلا في تجربة التكامل الأوروبية، كما ان جزءا كبيرا من هيكل التنظيم الدولي خاصة المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة التابعة للأم المتحدة كانت نتاجا واستجابة للتفكير الوظيفي.[1]

يرى **كريس براون C. Brown** أن أفكار الوظيفية هي أقدم المحاولات التي هدفت إلى فهم نشوء المؤسسات الدولية إلا أنها ليست بالدرجة الأولى نظرية حول نمو المؤسسات، بل هي وصف لشروط السلام حيث رأى **ديفيد ميتراني D. Mitrany** وهو مؤسس هذه المقاربة أن السلام لا يمكن بناؤه من الأعلى إلى الأسفل بل العكس وذلك عبر تشجيع أشكال التعاون التي تتجاوز قضية السيادة الرسمية، وفي نفس الوقت تقلص تدريجيا قدرة الدول على التصرف الفعلي بصفتها ذات سيادة حيث أن الشكل يتبع الوظيفة والسلام يتحقق مجزأ.[2]

انطلق ميتراني في جعل رؤيته ممكنة التحقق من مبدأ "الانتشار" الذي قصد به أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق التعاون في مجالات أخرى، وهذا بناء على ان التعاون الدولي

[1] - محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص 162.
[2] - كريس براون، **مرجع سابق**، ص 148.

في حقل ما كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون ولكن هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى.[1]

وقد برزت محاولات لتحسين الفكر الوظيفي خاصة في جوانبه الاقتصادية وهو ما عرف بالوظيفية الجديدة وقد كان أبرز رواد هذا التيار **كارل دويتش K. Deutsch** و**ارنست هاس E.Haas**، حيث قدم هاس مفهوما مشابها لمفهوم "الانتشار" أسماه "كرة الثلج" والذي قصد به أن النجاح في التعاون الاقتصادي بين الدول يؤدي إلى النجاح في باقي المجالات.

من هذه النقطة يمكن ذكر بعض الآراء التي رأت أن تجربة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قد ركزت على البعد الاقتصادي للوصول إلى البعد الأمني لأنه هو الهدف الحقيقي الذي سعى الاتحاد الأوروبي من خلاله للتوصل إلى الشراكة مع الجزائر وغيرها من دول جنوب المتوسط.

حيث يؤمن الوظيفيون بأنه يمكن تجاوز الخلافات والتنافسات السياسية للدول عن طريق بناء عادات التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى إمكانية التحول لتحقيق اندماج في مجالات أكبر تعقيدا كالدفاع والأمن والوحدة السياسية، فهذا التعاون ينتقل ويتعدى عن طريق التدرج والمرحلية[2] هذا التدرج بحسب الوظيفيين يؤدي بالدولة القومية إلى الدول الإقليمية ثم إلى الدف الرئيسي وهو الدولة العالمية.

[1] - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص 270.
[2] - طلال لموشي، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية " المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان نموذجا"**، أطروحة مقدة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، 2015 ، ص 38.

المبحث الرابع: تفسير مقترب التبعية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية وتكريس التبعية الاقتصادية

لم تنل النظرية الماركسية منذ بدايتها اهتماما كبيرا في الكتابات داخل حقل العلاقات الدولية حيث هيمنت عليه الواقعية ثم الليبرالية وظلت مرتبطة في أغلبها بكتاب ومنظري العالم الثالث وعن نشأة الماركسية يمكن القول أنها جاءت كرد فعل على ظهور الرأسمالية أي أنها مقترنة مع بقاء الرأسمالية وهذا ما يفرض استمرارية البحث فيها ودراستها والاستدلال بفرضياتها واسقاطاتها على واقع العلاقات الدولية.

المطلب الأول: الطروحات الاقتصادية للماركسية

ينبغي الإشارة في بداية الحديث عن الماركسية التي سميت باسم ماركس تعتبر حصيلة عدة أفكار متنوعة من العديد من المجالات والمفكرين أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو في الاقتصاد، كما أخذت فكرة "الصراع الطبقي" من العديد من المؤرخين وأهمهم تيري، أما في ميدان السياسة فتأثرت بأفكار سان سيمون حول الاشتراكية الطوباوية وبأفكار شارل فورييه حول الطبقة العاملة وكيفية وصولها للحكم أما في ميدان الفلسفة فقد أخذت فكرة "**الديالكتيك**" أو الجدل التي أتى بها **فريديريك هيغل F. Hegel** .[1] كل هذه الأفكار ربطتها بالاقتصاد فالماركسية حسب الكثيرين لم تكن نظرية معنية بالوضع السياسي وإنما هي نظرية لدراسة النظام الاقتصادي الرأسمالي وبيان منابع القوة والضعف في طبيعته، بالإضافة الى تأثيراته وانعكاساته على الوضع السياسي والاجتماعي.

[1] - عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 194.

ويمكن أن تتفق كتابات الماركسية في أربعة عناصر رئيسية، هي:

1- النهج الجدلي أو المادية الجدلية وهي العلاقة بين البنية التحتية والتي تتمثل في الاقتصاد والبنية الفوقية المتمثلة في السياسة والسلطة السياسية، فالتحليل الماركسي يعتمد بشكل كبير على دور المحدد الاقتصادي في قياس قوة الدولة.

ترى الماركسية أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة تابعة لظاهرة أسبق منها وجودا وتكوينا هي الظاهرة الاقتصادية التي تعبر عن الصراع القائم بين الطبقات المختلفة (حكام ومحكومين) حول توزيع القيم والثروات داخل المجتمع، حيث لا وجود لظاهرة سياسية مستقلة بذاتها وانما هي انعكاس وتعبير عن علاقات وقوى الإنتاج السائدة في المجتمع أي أن الاقتصاد هو المحرك والمحدد الأساسي للسياسة.[1]

وقد قسم ماركس الظاهرة الاجتماعية إلى قسمين: ظواهر تنتمي إلى "البنية التحتية" وتتمثل في ظواهر الاقتصاد فقط، باعتبارها الظاهرة التي تعكس المادة وتناقضاتها بشكل مباشر، وظواهر تنتمي إلى ما أسماه "البنية الفوقية" وتتمثل في كل مظاهر الحياة والنشاط الإنساني ككل، والبنية التحتية هي المحدد الرئيسي لشكل البنية الفوقية، وأنه بفهم الأولى ومعرفة قوانينها ومساراتها يتحقق إدراك الثانية وفهمها. [2]

2- نهج مادي يفضي إلى التاريخ إذ إن تطوير القوى الإنتاجية والفعاليات الاقتصادية عامل رئيسي في التغير التاريخي ويعمل من خلال الصراع الطبقي من أجل توزيع الناتج الاجتماعي[3]، أو المادية التاريخية التي هي نتيجة دراسة التاريخ الذي يصل إلى نتيجة حسب ماركس وإنجلز أن

[1] - **المرجع نفسه،** ص 260.
[2] - **المرجع نفسه،** الصفحة نفسها.
[3] - وبرت غيلبين، **مرجع سابق،** ص 56.

التاريخ هو تاريخ الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة[1]، حيث أن التناقض والتفاوت بين الطبقتين يؤدي مع الوقت إلى تكون إدراك ووعي عميق لدى الطبقة العاملة بضرورة تغيير الوضع القائم وذلك عن طريق "الثورة"، حيث يرى ماركس أن النظام الاقتصادي القائم على التفاوت الطبقي واللامساواة معرض بشكل دائم لعدم الاستقرار.[2]

3- نظرة عامة للتطور الرأسمالي إذ تتحكم بالنمط الرأسمالي للإنتاج ومصيره مجموعة من القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع الحديث حيث ترى الماركسية أن الرأسمالية هي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مقابل وجود يد عاملة مأجورة، وهذا ما يجعلها أكثر الآليات الاقتصادية إنتاجية وهذا التطور كذلك هو ما يعجل بنهايتها ذلك أنّه مع مرور الوقت ستعمل الطبقة العاملة على الإطاحة بالنظام أي أن التناقض المتأصل في الرأسمالية أنها من خلال تراكم رأس المال تزرع بذور تدميرها بيدها ليحل محلها النظام الاقتصادي الاشتراكي.[3]

4- التزام معياري بالاشتراكية إذ يعتقد جميع الماركسيين أن مجتمعا اشتراكيا هو الغاية الضرورية

المطلب الثاني: الماركسية التقليدية

تعد النظرية الماركسية في العلاقات الدولية أول نظرية تهتم وتتوجه نحو مشاكل ومصالح دول الجنوب ومحاولة ايجاد الحلول حيث اهتمت بتعريف الامبريالية كما طورت أفكارها بعد الحرب الباردة لتتطرق لمفهوم التبعية حيث فسرت كل هذه المفاهيم من زاوية اقتصادية.

وتركز النظرية على العامل الاقتصادي حيث تعتبره أنه العامل المفسر لمصالح الدول بخلاف العامل السياسي أو الاستراتيجي وباعتبارها نظرية ظهرت في العالم الثالث فقد ركزت على تفسير أسباب

[1] - عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007،
[2] - الطاهر عيلة، **مرجع سابق**، 261.
[3] - روبرت غيلبين، **مرجع سابق**، ص 58.

التخلف ومخاطر احتكار التكنولوجيا ومشاكل التلوث وطرح حلول لها حيث أظهرت مفاهيم عديدة كالمساعدات وحق التبادل وحق التنمية وقد اختلف في اعتبار الماركسية نظرية وانما محاولة تنظيرية وذلك لعدة أسباب، أهمها: [1]

1- تركيز اهتمامهم على البنية الداخلية للمجتمع، وذلك لاعتقادهم أن تناقضات البنية الداخلية هي منشأ التحولات السياسية حيث أنهم لا يفصلون بين السياسة الداخلية والخارجية للمجتمع الواحد.

2- يفسرون الظواهر وفق العامل الاقتصادي فقط متجاهلي في ذلك الجانب السياسي والجانب الأمني.

3- اعتمادهما على متغير أساسيين اثنين فقط في التحليل هما الامبريالية والصراع الطبقي حيث تعتبر الطبقة فاعل والامبريالية قوة محفزة.

4- يرون أن العلاقات الدولية ليست علاقات بين الدول بل هي صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا.

وتعد أهم فكرة عند الماركسية هي الامبريالية ودورها في الصراع الدولي الذي طرح في البداية من طرف الاقتصادي الإنكليزي **جون هوبسون J. Hobson** والذي فسر الامبريالية بأنها نتيجة عدم التوافق في داخل النظام الرأسمالي والمتمثل في أقلية ثرية تقابلها أغلبية معوزة لا تستطيع بقدرتها الشرائية ان تستهلك كل انتاج الصناعة الحديثة، وهنا تواجه المجتمعات الرأسمالية مأزق يتمثل في وجود فائض انتاج تسعى الدول الرأسمالية للبحث عن أسواق واستثمارات خارجية لاستيعاب السلع ورأس المال التي لا يستطيع استيعابها المجتمع الرأسمالي، حيث يرى هوبسون أن المقوم الرئيسي للإمبريالية هي الرأسمالية المالية.[2] بينما ربط **لينين** وهو أحد منظري الماركسية ومهندس الثورة البلشفية الامبريالية بأنّها العامل الرئيسي في إشعال الحروب والتي عرفها بأنها: "هي الرأسمالية في مرحلة من التطور تكون فيها الرأسمالية المالية واحتكارات القوى المهيمنة يصبح فيها تصدير رأس المال في غاية من الأهمية وتقسيم العالم بين

[1] – عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 191.

[2] - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص ص 173، 174.

التروستات وهي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي العالم بين القوى الرأسمالية الكبرى قد اكتمل". [1]

وحسب هذا التعريف يرى لينين أن الامبريالية هي الرأسمالية الاحتكارية التي تمثل ذروة تطور النظام الرأسمالي والامبريالية حسب لينين نتج عن أربعة عوامل هي: [2]

1- تركيز الإنتاج واحتكاره في اتحادات ومنظمات رأسمالية.

2- التنافس على المواد الأولية الخام.

3- تطور البنوك المصرفية كمؤسسات محتكرة للتمويل الصناعي.

4- تحول سياسة الاستعمار بشكله القديم إلى صراع حول مناطق نفوذ للمصلحة الاقتصادية حيث يجري فيه استغلال الأغنياء والقوى الكبرى للقوى الأضعف.

وقد طور **لينين** و**بوخارين** اقترابا مميزا لتفسير أسباب الحرب العالمية الأولى حيث ذهبا إلى ان الصراع نتج عن الحاجة إلى إيجاد أسواق جديدة لاستيعاب فائض الإنتاج وتصدير رأس المال، حيث تعمل البلدان الرأسمالية المتقدمة على دعم التوسع العالمي لتكتلاتهم الاحتكارية الكبرى. [3]

من كل هذه الرؤية للإمبريالية يستنتج **روبرت غيلبين R. Gilpin** أن **لينين** أراد اثبات فرضية أن النظام الرأسمالي الدولي بطبيعته لا يمكن أن يؤدي إلى استقرار العلاقات الدولية لأن أزمات الدول الرأسمالية الداخلية تدفعها للبحث عن مناطق نفوذ للسيطرة عليها، ولن يحدث هناك استقرار في النظام الدولي إلا إذا تمردت المستعمرات والطبقة الكادحة في الدول الرأسمالية ضد النظام الرأسمالي الاقتصادي والاطاحة به.[4]

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص 175.

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 175، 176.

[3] - تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، (تر: ديما الخضرا). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 401.

[4] - روبرت غيلبين، **مرجع سابق**، ص 61.

المطلب الثاني: مقترب التبعية

لقد تم ربط الامبريالية عند الماركسيين التقليديين بفكرة الاستعمار المباشر لكن استقلال عدد كبير من الدول في الخمسينات من القرن العشرين أدى إلى ظهور تيار جديد في ستينات وسبعينات القرن نفسه يناقش الصراع بين الشمال والجنوب وهيمنة العالم الأول على الثاني لإبقائه في حالة تبعية دائمة بكل الوسائل الممكنة.

ظهر مفهوم التبعية في الستينات لدى بعض المفكرين في أمريكا اللاتينية، وانتشر وتطور على يد مفكرين آخرين في باقي بلدان العالم الثالث وقد ازدهرت أفكار المدرسة التبعية في السبعينات والثمانينات و يعتبر المفكر العربي **سمير أمين** من أبرز منظريها.

والمقصود بالتبعية كظاهرة في العلاقات الدولية هي الشروط المفروضة من قبل الدول المتقدمة على دول العالم الثالث فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية غير المتساوية وتسديد الفوائد على الديون بالإضافة إلى تبادل المواد الأولية مقابل السلع المصنعة مما يسبب علاقات غير متوازنة بين هذه الدول.[1]

تعرف الموسوعة السياسية التبعية على أنها "**نظام سياسي اقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل اقليمها وفي المجتمع الدولي**".[2]

وترى التبعية أن هناك دول مركز غنية تقوم بنهب ثروات العالم المتخلف وتقمع محاولات التطور والتنمية في دول المحيط الفقيرة وذلك وفقا لمصالحها حيث يقصد بالتبعية الشروط المفروضة

[1] - محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص 271.

[2] – عبد الوهاب الكيلالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، مجلد1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1979، ص 684.

من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات التجارية غير المتساوية وتسديد الفوائد على الديون، بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية لسلع مصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف. وبحسب غندر فرانك، يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من «الشفط الخارجي» بحيث تتحول الثروة تلقائيا من الأطراف إلى المركز، ويأتي التخلف المزمن نتيجة لذلك، فالرأسمالية حسب التبعية هي نظام عالمي تعمل فيه المدن الكبرى على تجريد الدول التابعة من فائضها الاقتصادي الهزيل فينتج من ذلك على التوالي تطور الدول الكبرى وتخلف الدول التابعة فبلدان العالم الثالث هي دول متخلفة لأنها تابعة للنظام الرأسمالي العالمي [1]

ركزت التبعية على دراسة مواضيع التنمية والتخلف حيث ظهرت هذه النظرية لتفسير التخلف وايجاد العلاقة بين التنمية والتخلف في دول العالم الثالث حيث ترى التبعية أن أسباب التخلف تعود إلى النظام الرأسمالي وتقسيم العمل الدولي الذي فرض على الدول المتخلفة.

وتفترض نظرية التبعية عدة فرضيات يمكن ذكرها في النقاط التالية: [2]

- ضرورة فهم كيفية تفاعل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار العلاقة بين الدول التابعة ودول **الميتروبول***، حيث تهدف نظرية التبعية إلى تحليل سلوك الفاعلين ضمن النظام الدولي والتركيز على العلاقات بين الدول التابعة والدول الرأسمالية المستعمرة.

[1] – مارتن غريفيث وتيري أوكالاهان، **مرجع سابق**، ص 117.

[2] – عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 194.

* استخدم مصطلح "**المتروبول**" للدّلالة على الدّول الرّأسماليّة المستعمِرة وكان "المتروبول" يتحكّم في ويسيطر على مستعمَراته من خلال الاحتلال العسكريّ المباشر وجهاز سلطة استعمارية على رأسها حاكم عامّ أو "مقيم عام"، وهذا الحاكم أو "المقيم" الأجنبيّ هو السيّد المطلق للبلاد ولكنّه يستعين بالطّبقة أو الطّبقات الرّجعيّة ككبار الملاّكين العقّاريين الإقطاعيين لتسيير شؤون المستعمِر داخل المستعمَرة وقمع ردّة فعل السكّان الأصليين الرّافضة للاحتلال.

- التحليل التاريخي للنظام الدولي ككل والنظام الرأسمالي العالمي بشكل خاص وذلك لفهمه واستيعابه وهذا لأن النظرية التبعية والمنظور الماركسي بشكل عام يرى بأن العامل التاريخي يعمل ضد الدول التابعة.
- يعمل النظام الرأسمالي على انتهاج ميكانيزمات للهيمنة على الدول التابعة وإعاقة التنمية لدولها. حيث ترى النظرية أن الدول الرأسمالية تلجأ إلى عدة وسائل وآليات لتنمية تطورها مقابل تنمية تخلف الدول التابعة مما يزيد في اتساع الهوة بين طرفي العلاقة.
- أهمية العامل الاقتصادي كآلية لتفسير وتحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي وتخلف الدول التابعة فهي من خلال دراستها تركز على التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، لذلك تصنف كل من التبعية أو الماركسية الجديدة والماركسية التقليدية ضمن التصور الاقتصادي للعلاقات الدولية.

المطلب الثالث: آليات تكريس التبعية

تعتبر نظرية التبعية أن دول المركز تنتهج آليات محددة تهدف بها إلى تكريس تبعية دول المحيط لها والابقاء على الفجوة القائمة بينها حيث تعمل هذه الميكانيزمات كما تراها نظرية التبعية على إعاقة التنمية لتلك الدول وتتمثل هذه الميكانزمات في: [1]

1- التبادل اللامتكافئ:

تتمثل علاقة التبادل اللامتكافئ بين دول المركز والمحيط في أن دول المحيط ترتكز صادراتها نحو دول المركز على المواد الخام وبعض المواد الزراعية في حين تعمل دول المركز على تصنيع تلك المواد الخام وإعادة تصديرها لدول المحيط بأسعار كبيرة وهذا ما يمثل استغلالا يسهم في اتساع الهوة بين الطرفين وزيادة تنمية التخلف لدول المحيط.

[1] - **المرجع نفسه**، ص 196

2- تصدير رؤوس الأموال:

تعاني دول المحيط من ندرة رؤوس الأموال مما يدفع بها إلى جلب رؤوس الأموال عبر فتح الاستثمارات الأجنبية التي توظف في أغلبها في الصناعات البترولية والصناعات الاستراتيجية، كما أن أرباح هذه الاستثمارات تعاد إلى دول المركز.

3- المؤسسات النقدية الدولية:

ترى النظرية التبعية أن المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي مؤسسات منشؤها رأسمالي تعمل على المحافظة على الوضع القائم في دول المحيط وتدخلها في شؤونها الاقتصادية عبر فرض عدة شروط مقابل منحها قروض.

4- الشركات المتعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعددة الجنسيات في نظر منظري التبعية من أهم آليات تكريس التبعية فهي تضمن استمرار الهيمنة عبر نشرها للرأسمالية في العالم وتكييفها مع نمط الاستهلاك الرأسمالي مما يزيد من تبعيتها، كما أنها تسعى كذلك إلى زعزعة الصناعات الناشئة في دول العالم الثالث.

5- المعونات:

يرى منظور التبعية أن المعونة هي وسيلة النظام الرأسمالي لإخفاء استغلاله لدول المحيط، كما أنها في أغلبها عبارة عن قروض مشروطة تزيد من عجز هذه الدول وتبعيتها.

وترى التبعية بضرورة تغيير النظام الدولي وذلك بإصلاح النظام الدولي: وذلك بإقامة حكومة عالمية وذلك للحد من الفوضى في النظام القائم وفق السيادة المطلقة، حيث تعمل هذه الحكومة على تقليص تلك السيادة المطلقة لصالح منظمة عالمية تقوم بحل كل المشكلات البشرية.

مقترب النظام العالمي لايمانويل والرشتاين I. Wallerstein

ينطلق هذا الاتجاه من اعتبار النظام العالمي الحديث هو وحدة التحليل الأساسية لدراسة وتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول العالم الثالث وتقديم دراسة شاملة على الاقتصاد العالمي وتأثيره على كل الدول وفي فترات زمنية متعاقبة للوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التطور الاقتصادي اللامتكافىء بين الدول.[1] ويعتبر **إيمانويل والرشتاين I.Wallerstein** أهم منظري هذا التيار وهو أمريكي من الولايات المتحدة الأمريكية بخلاف المنظرين السابقين للتبعية الذين ينتمون إلى دول العالم الثالث.

وقد صنف والرشتاين الدول في النظام العالمي إلى عدد قليل من الدول الرأسمالية تسمى بدول المركز وعدد كبير من الدول الفقيرة تسمى بدول الأطراف حيث تعمل دول المركز على اعاقتها وزيادة تخلفها كما أنه أضاف نطاقا آخرا اقتصاديا أشماه بشبه الطرف وهو متوسط بين المركز والأطراف حيث تقوم دول هذه المنطقة بدور الوسط داخل النظام العالمي، ويمكن التفصيل في هذا التقسيم كما يلي:

1- دول المركز: تعمل على المحافظة على هيمنتها وتفوقها على دول الفئتين الأخريين من خلال ضمان تدفق الثروة والمواد الخام من هذه الدول عبر علاقات الاستغلال الاقتصادية والتلويح باستخدام القوة العسكرية ان اقتضى الامر. [2]

[1] - محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص 276.
[2] - ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، "نظرية النظام العالمي"، في: جون بيليس وستيف سميث، **مرجع سابق**، ص 292.

2- دول الأطراف: تعتبر الموطن الأمثل لطبقة **الكومبرادور** * فهي بحسب والرشتاين هي الحاكمة في دول العالم الثالث حيث أنها تتصرف بطرق تخدم دول المركز داخل مجتمعاتها وذلك بتأمين مصالحها التجارية. [1]

3- دول شبه الأطراف: تجعل العالم آمنا للرأسمالية حيث يرى والرشتاين أن هذه الدول تمثل عامل استقرار مهم للنظام العالمي وتتميز بأنّ لها بنى إدارية أكثر تماسكا وكفاءة نسبيا كما أنها تسعى إلى تحويل مواقع دولها ضمن الاقتصاد العالمي إلى المركز. [2]

وبحسب هذا الاتجاه فإن الاقتصاد العالمي بشكله الحالي يعمل على إعاقة اقتصاديات دول المحيط بإبقائها دولا مصدرة للمواد الخام فقط وعدم تمكينها من الإقلاع الاقتصادي لإبقائها في حالة تخلف دائم، وترى هذه النظرية أنه كلما زاد الاقتصاد العالمي تقدما كلما قلت فرصة هذه الدول في تحقيق تقدم اقتصادي والتخلص من حالتها في التبعية. [3]

اتجاه الهيمنة الثقافية لانطونيو غرامشي A. Gramsci:

جاء هذا الاتجاه ليحلل ويفسر سبب تماسك المجتمعات الرأسمالية وقوتها رغم استمرار اللامساواة والاستغلال الطبقي حيث تساءل **غرامشي** حول عدم حدوث ثورات داخل المجتمعات الرأسمالية مما منع انتقال الاشتراكية إليها؟ ليتوصل في الأخير إلى مفهوم أعم وأشمل للهيمنة والذي كان يقصد به الدولة

* "**كومبرادور**" تسمية اسبانية وتعني السّمسار .والمقصود اصطلاحا بالبرجوازيّة الكمبرادوريّة البرجوازيّة العميلة في المستعمرات وأشباه المستعمرات الوكيلة للأجنبيّ، حيث البرجوازيّة الكمبرادوريّة مرتبطة برأس المال الأجنبيّ ودوائره واحتكاراته وهي تساعد تلك الدّوائر والاحتكارات على تحقيق مصالحها وبلوغ أهدافها وجني مزيد من الأرباح من السّوق المستعمرة أو شبه المستعمرة كما تساعدها على نهب خيرات الشّعوب وخاصّة الموادّ الخام الأوّليّة الضّروريّة للصّناعة والزّراعة الرأسماليّة في البلدان المتقدّمة (كالحديد والفسفاط والنّفط..إلخ) والموادّ الغذائيّة الرّئيسيّة الأكثر رواجا واستهلاكا في العالم.

[1] - **المرجع نفسه**، ص 294.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 296، 297.

[3] - روبرت غيلبين، **مرجع سابق**، ص 96.

الأكثر تأثيرا النظام الدولي ليضيف غرامشي أنها السيطرة على المجتمع المدني بحيث تسود القيم والأيدلوجيات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية للطبقة المهيمنة (البرجوازية)، وتصبح مألوفة وغير قابلة للمساءلة من قبل الطبقات الأخرى (البوليتاريا). وعليه فإنه حسب غرامشي التحرر من هيمنة وسيطرة البرجوازية يقتضي أولا التحرر من هيمنة الرأسمالية فكريا وثقافيا وسياسيا ... بعدها تأتي مرحلة تقويض الدولة واستبدالها بنمط التنظيم الاشتراكي كخطوة ضرورية نحو الشيوعية. [1]

بإسقاط هذه الافتراضات على واقع العلاقات الدولية نجد أن منطق التبعية مكرس فعلا من طرف أوروبا بآليات ووسائل عديدة وهذا متذهب اليه **سمير أمين** حيث قال أنه لا يمكن الحديث عن دولة قوية ومستقلة في الأطراف تستمد وجودها من خلال التحالفات التي تقيمها مع رأس المال الاحتكاري الأوروبي، حيث عمدت الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية على خلق ودعم تحالفات طبقية في المستعمرات وأشباهها، تكون تابعة لها. [2]

وفق مقترب الهيمنة الثقافية فإننا نعتبر بلدان جنوب المتوسط وخاصة دول المغرب العربي منطقة نفوذ أوروبية منذ تاريخ احتلال فرنسا وإيطاليا واسبانيا للجزائر وليبيا والمغرب على التوالي. حيث أنه ورغم استقلالها استطاعت أوروبا أن تبقي تونس والمغرب والجزائر ضمن فلكها باستعمار غير المباشر، بالإضافة إلى المستعمرات الدول الأوروبية الأخرى في إفريقيا وشرق جنوب المتوسط فمع انتهاء الاستعمار الفرنسي بالذات للمنطقة برزت عدة نخب وتيارات فكرية وسياسية مشبعة بالإرث الثقافي للمستعمر ظلت توجهاتها مندفعة أكثر نحو فرنسا واستطاعت هذه النخب أن تؤثر على البنيات الاجتماعية والثقافية للمغرب العربي، حيث حرصت هذه النخب لدفع دولها في جنوب الضفة نحو المظلة

[1] - محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص 281، 282.

[2] – عبد العالي دبلة، **مرجع سابق** ، ص250.

الأوروبية بل وحتى نظرتها لموضوع التكامل الجهوي كالاتحاد المغربي سعت أن تجعل منه امتدادا إقليميا لأوروبا بما يتوافق مع التصور الأوروبي سواء خلال فترة الاحتلال أو في مرحلة الاستقلال.

فحسب التحليل من منطلق التبعية نرى أن أوروبا تسعى من خلال الشراكة والتعاون الأوروبي العربي هدفه استغلال المنطقة وتكريس التبعية الاستعمارية بطريقة غير مباشرة، ففي الشراكة الأوروبية مع الجزائر تتخذ العلاقة شكل المركز والاطراف تتم فيها استغلال الارث التاريخي وبسط النفوذ على الجزائر عبر عدة مخططات وفق غطاء التعاون، ليتم استغلال موارد النفط والغاز، كما تسعى أوروبا من خلال هذه الشراكة إلى مواجهة المخاطر المحتملة من ارهاب وهجرة غير شرعية، وذلك ما يتم بمساعدة دول الجنوب، حيث تستمر هذه الشراكة على حساب اقتصاديات دول الجنوب التي لا تكافئ الدول الأوروبية، فشراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي لا تمتلك اقتصادا قويا يقدر على المنافسة بالإضافة إلى دخولها كدولة واحدة في مقابل الاتحاد الأوربي ككتلة.

وقد تأكدت هذه التحليلات من طرف العديد من المفكرين حيث يقول **ليستر**" شمال وجنوب المتوسط لا يملكان علاقة تبادلية ولكن نوع من التبعية فالتفاعل داخل حوض البحر المتوسط يبقى متأثرا بخصائص التبعية جنوب – شمال وهذا ما يدفع إلى مناقشة الافكار والسلوكات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في علاقته الاقتصادية مع جيرانه المتوسطيين في مقدمتها الجزائر. [1]

[1] – أليسادنرو رومانيولي، **التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الاورومتوسطي، موسوعة البحر الأبيض المتوسط**، تر: حسن منصور. الجزائر: منشورات زرياب، 2003، ص 56.

خلاصة الفصل:

بالنظر إلى أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول وضرورتها بالنسبة للدول نفهم إصرار الاتحاد الأوروبي على الارتباط بعلاقات شراكة مع دول جنوب المتوسط، ومع الجزائر تحديدا، و بإسقاطنا لنظريات العلاقات الدولية على العلاقات الاقتصادية القائمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نجد حسب النظرية الواقعية أن هذه العلاقات هي علاقات تابعة والأولوية فيها للجانب الأمني في واقع الأمر، كما أنه إذا انتقلنا من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى أبعاده الأخرى نجد ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار.

كما أن التعاملات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فهي لا تبعد في جوهرها عن الطرح الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية المعاصرة القائمة على مفاهيم التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول، لكن واقع المشاريع والبرامج التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع الجزائر تؤكد الرغبة الأوروبية في إبراز نفوذها وتحكمها في طرح ما يخدمها من مشاريع ويتناسب مع مصالحها، واستدامة التبعية الجزائرية تجاه أوروبا حيث تتخذ العلاقة شكل المركز والاطراف تتم فيها استغلال الارث التاريخي وبسط النفوذ على الجزائر عبر عدة مخططات وفق غطاء التعاون، ليتم استغلال موارد النفط والغاز، كما تسعى أوروبا من خلال هذه الشراكة إلى مواجهة المخاطر المحتملة من ارهاب وهجرة غير شرعية، وذلك ما يتم بمساعدة دول الجنوب، حيث تستمر هذه الشراكة على حساب اقتصاديات دول الجنوب التي لا تكافئ الدول الأوروبية، فشراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي لا تمتلك اقتصادا قويا يقدر على المنافسة بالإضافة إلى دخولها كدولة واحدة في مقابل الاتحاد الأوربي ككتلة.

الفصل الثاني

محددات السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد

الأوروبي

تجاه دول جنوب المتوسط

تمهيد:

برز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية قادرة على لعب دور مهم في النظام الدولي الذي يضم مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية الدولية الصاعدة التي تسعى إلى أداء الأدوار القيادية فيه وتعتمد كتلة الاتحاد الأوروبي سياساتها الخارجية الاقتصادية كأداة مهمة لتحقيق هذا الدور، وذلك عن طريق السعي لاكتساب مجالات لأنشطتها الانتاجية ومبادلاتها الخارجية كسبيل لدعم مواقفها السياسية تجاه القضايا الاقليمية والدولية ولمنافسة القوى الاقتصادية العالمية الأخرى، وهو ما تطلب تأسيس علاقات شراكة مع الدول والمنظمات الأخرى كان أهمها مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط فدول الاتحاد الأوروبي تدرك أهمية هذه الدول والتي تعتبر بوابة أوروبا نحو العالم النامي كما أنها ترتبط معها بسياسات اقتصادية وثقافية وأمنية وثيقة أدت إلى الشراكة الأورو متوسطية المعروفة بـــ"إعلان برشلونة"، والتي أعلن عنها وتم تدشينها في 1995 ، فالاتحاد الأوروبي يعتبر تمكّنه في هذه المنطقة الحيوية من العالم يحقق له خدمة استراتيجية كبيرة وهو ما يجعلها ضمن أولويات سياساته الخارجية حيث تتحكم في هذه السياسة تجاه دول جنوب المتوسط عدة محددات سنتطرق إلى أغلبها في هذا الفصل.

المبحث الأول: الأبعاد الاستراتيجية لسياسة الاتحاد الأوروبي في المتوسط

باعتبار موضوع دراستنا يرتكز على الجزائر توجب علينا دراسة البيئة إقليمية التي تنتمي إليها واسقاط مجموعة التصورات الأوروبية لمنطقة المغرب العربي مع الأخذ بعين الاعتبار أنها مشتركة كذلك مع منطقة المشرق العربي مع حفظ الاعتبارات الدينية والثقافية والحضارية المختلفة بين المنطقتين.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي

بالحديث عن السياسات والاستراتيجيات الأوروبية في جنوب المتوسط نجد أن دول المغرب العربي تحتل أهمية استراتيجية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يدفعها للارتباط بها في علاقات تصل حد الشراكة وللبحث في موضوع خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي نحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ وفهم متعمق للجغرافيا ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وإمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الراهنة وأثرها على الساحة الدولية.

فدراسة العلاقات الأوروبية المغاربية من الناحية السياسية والاقتصادية أو من ناحية مدى تأثير تطورها أو تراجعها تكمن في تأثير تلك العلاقات عموما في السياسة الدولية لكلا الطرفين فارتباط القرار السياسي في المنطقة العربية بالتوازن الدولي وتأثيراته أدى إلى بقاء المنطقة مطمعا اقتصاديا لكافة القوى الدولية، حيث نتج عن ذلك ازدياد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وفي ظل الآفاق الجديدة التي ترسم للمنطقة خلال القرن الحادي والعشرين وفي ظل التحولات الدولية الجديدة التي يشهدها النظام العالمي.

إن خصوصية العلاقات الأوروبية المغاربية تكمن في الأهمية التي تشكلها منطقة المغرب العربي لدول الاتحاد الأوروبي والتي تتمثل في أن امتداد أوروبا الحقيقي لا يأتي في اتجاه الأطلسي وانما يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوروبا بحيث يمكن أن تكون في الاتجاهين التاليين:[1]

– الاتجاه نحو أوروبا الشرقية خصوصا بعد التحولات التي شهدها العالم من سقوط حائط برلين وانهيار المنظومة الشيوعية وفتح الأبواب أمام انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي وغيرها من التحولات الدولية.

– الاتجاه نحو جنوب البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية سيما دول المغرب العربي نظرا لما تشكله هذه المنطقة من تأثير بالغ الأهمية على الصناعات الغربية لامتلاكها مصادر الطاقة واتساع أسواقها الاستهلاكية.

وتكمن الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي في أنه متسع جغرافي من حوض البحر الأبيض المتوسط كما أنه إقليم يابس من القارة الافريقية فهو يعتبر أقرب أجزاء افريقيا اتصالا بأوروبا ويقع شمال غرب القارة الافريقية مشكلا في الوقت ذاته الجناح الغربي للوطن العربي، حيث تقع منطقة المغرب العربي في شمال القارة الافريقية وتتكون من موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا والصحراء الغربية وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم² وقدر عدد سكان المنطقة سنة 2017، من أكثر من 100 مليون شخص،[2] وتشكل منطقة المغرب العربي ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي تحتل الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة دول المغرب العربي كما يبلغ طول الشريط الساحلي لهذه الدول مجتمعة حوالي 6505 كلم أي 28% من سواحل الوطن

[1] – علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 161.

[2] - ويكيبيديا، المغرب العربي

العربي بأكمله،[1] ما يجعل من هذا التماس البحري نقطة مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سيرت شرقا فالمغرب هو حارس الممر الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط كما تتحكم السواحل الجزائرية (1644 كم مع الالتواءات والاحتدابات) في كل الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية الذي تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركيته المالحية، يضاف إلى ذلك إطلالة كل من المملكة المغربية وموريتانيا والصحراء الغربية على المحيط الأطلسي بشريط ساحلي كبير يؤمن من الناحية الاستراتيجية منفذا بحريا غير البحر الأبيض المتوسط كما تحتل دول المغرب العربي موقعا إستراتيجيا هاما حيث تطل من الشمال على البحر الأبيض المتوسط وهو الفاصل الطبيعي بينها وبين الجنوب الأوروبي، أما جنوبا فهي مجاورة لدول الساحل الإفريقي وتطل على المحيط الأطلسي من جهة الغرب وتحدها مصر من جهة الشرق فهي بوابة الشرق الأوسط ودول الخليج.[2] إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو- استراتيجية مترابطة بداية بالبعد المتوسطي وامتداده إلى أوروبا شمال، فالبعد الافريقي من ناحية الجنوب، ثم البعد الشرق أوسطي وامتداده إلى الخليج من جهة الشرق وأخيرا البعد الأطلسي من ناحية الغرب مما يجعل المنطقة المغاربية منطقة تماس بين ثلاث قارات هي: إفريقيا، أوروبا وآسيا هذه الطبيعة المتفردة على مستوى التواصل الحضاري جعلت منطقة المغرب العربي تحظى برصيد ثقافي ومعرفي وبأهمية كبيرة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي والتي تعددت أسبابها بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والتاريخ كذلك.

[1] - **دول المغرب العربي**.. معلومات أساسية، نقلا عن موقع:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f8857cc3-cf48-4b4c-9b0b-054fdfa30b59

[2] – عبد الحليم بن مشري، **"التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"** ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة18/17 فبراير 2013، **مركز الجزيرة للدراسات**، ص 05.

كما أن المنطقة المغاربية بتعدادها السكاني تعد سوقا تجاريا استهلاكيا مهما وكذا تنوع مناخها وغنائها الطبيعي بالكثير من الثروات الباطنية يجعل منها منطقة استثمارية مشجعة لكل الأطماع الغربية حيث توجد مناجم حديد كبرى في كل من موريتانيا ومنطقة غار جبيلات بالجزائر وكذلك مناجم الفوسفات في المغرب وتونس وبكمية أقل في الجزائر وبذلك يحتل المغرب العربي الصدارة العالمية بين منتجي الفوسفات، يضاف إلى ذلك أن الشريط الساحلي غير المستغل في مجال الصيد البحري وتشكل كل من الجزائر وليبيا مصدرين مهمين للطاقة في المنطقة.[1] وهو ما يزيد من أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويمكننا تحديد احتياطات النفط والغاز للدول المغاربية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): يمثل الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في دول المغرب العربي

	الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)				النفط الخام (مليار برميل)			
	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس
2012	4504	1550	1	65	12.2	48.5	0.001	0.4
2013	4504	1506	1	65	12.2	48.4	0.001	0.4
2014	4504	1505	1	65	12.2	48.4	0.001	0.4
2015	4504	1495	1	65	12.2	49.5	0.001	0.4
2016	4504	1505	1	65	12.2	48.4	0.001	0.4

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات التقرير الاحصائي السنوي 2017 لمنظمة الأوبك

[1] - **المرجع نفسه**، ص 06.

من خلال الجدول نلاحظ وجود احتياطات معتبرة ومستقرة من الطاقة في دول المغرب العربي بالتحديد في الجزائر وليبيا حيث تحتوي الجزائر على احتياطي ثابت من الغاز يقدر ب 4504 مليار متر مكعب وهو ما يجعلها محط اهتمام دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر من أهم مستوردي الطاقة في العالم.

وقد تركز اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة مؤخرا لعدة أسباب أهمها نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج التي أدت إلى تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة وطرحها لعدة مشاريع تتناسب مع مصالحها الاستراتيجية، ما أثار مخاوف دول الاتحاد الأوروبي من انحسار نفوذها في المنطقة مما أدى بها إلى إعادة إحياء التقارب مع الدول العربية في إطار شراكة اقتصادية تهدف إلى تعزيز التعاون بينها وبين هذه الدول.[1] وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاندماج الاقليمي في جواره المباشر وذلك لإدراكه للخطر الذي يمثله الفارق الكبير في التطور بين ضفتي المتوسط حيث تراكمت عدة اختلالات في الضفة الجنوبية للمتوسط وذلك على مستوى التنمية والديموغرافية والديمقراطية والتحديات المتعلقة بالهجرة والبيئة وكذلك المخاطر الكبيرة من عدم الاستقرار وصراعات الجوار وصعود مشكلة الهوية والتشنج الثقافي.[2]

حيث أن التوجه الأوروبي نحو مجال جنوب المتوسط وإن ارتبط تاريخيا بالغزو والسيطرة الاستعمارية لا يعكس فقط العودة لمناطق النفوذ بل هو تعبير عن قناعة كاملة بأن الضفة الجنوبية للمتوسط تشكل المجال الحيوي الأكثر أهمية للاتحاد الأوروبي بسبب العامل الجغرافي الحاسم الذي

[1] – علي الحاج، مرجع سابق، ص 162.

[2] – بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس**،(ترجمة: سليمان الرياشي). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 66، 67.

جعل من دول الجوار المتوسطية شريكة طبيعية في جميع المجالات وبالخصوص في المجال الاقتصادي والأمني.[1]

لتأتي بداية هذه الشراكة في المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في مدينة برشلونة الاسبانية في 1995/11 بعد عدة جهود أوروبية وفرنسية بشكل خاص حيث شاركت في المؤتمر 27 دولة متوسطية إلى جانب دول الاتحاد الأوربي الخمس عشر آنذاك، وتم اتخاذ قرارات تؤسّس لإقامة منطقة متوسطية للتبادل التجاري الحر بحلول 2010 وذلك بإقامة شراكة أوروبية متوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي والأمني والاهتمام بالعلاقات الثقافية كذلك تم الاتفاق على جعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون.

وقد شكل مؤتمر برشلونة نقطة انطلاق لتحقيق شراكة أوروبية متوسطية تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلالها لتعزيز سياساتها المتوسطية في المنطقة ودعم مواقفها السياسية الاقليمية الهادفة للحد من التوسع الأمريكي بهذه المنطقة الاستراتيجية والتي تعتبر مجالا حيويا لبعض دوله حيث اعتمدت الدول الأوروبية سياسة اقتصادية موحدة في إطار مشروع الشراكة الأورو متوسطية.

[1] - هاني حبيب، **الشراكة الأوروبية مالها وما عليها**، فرنسا: المنشورات الجامعية والعلمية، 2001، ص 52.

المطلب الثاني: الشراكة كمقاربة معتمدة نحو جنوب المتوسط

إن علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط كانت منذ معاهدة روما 1967 والتي قامت آنذاك على الاتفاقيات التجارية ثم دخلت منذ العام 1972 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1992) ثم السياسة المتوسطية المتجددة (1992- 1995)[1] ثم اتفاق ومسار برشلونة 1995.

لقد سبقت فكرة الشراكة عدة مبادرات أخرى إلا أنها كانت تتطرق إلى المشكلات التي تعاني منها دول الحوض المتوسط كل مشكلة على حدة، حيث ترجع البوادر الأولى لفكرة الحوار والتعاون بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط إلى سنوات 1960 وذلك بعد استقلال الجزائر حيث شرعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك في عقد سلسلة من الاتفاقات التجارية مع بعض الدول الجنوبية للحوض غير أن الأسباب الاقتصادية لم تكن هي وحدها الدافع للعلاقات بين الضفتين، بل كان الهدف الرئيسي للجماعة الأوروبية هو تحقيق الاستقرار في الواجهة الجنوبية لمواجهة ما كان يعتبر آنذاك الخطر الأكبر وهو التوسع السوفياتي في البحر الأبيض المتوسط.

ورغم ذلك فإن العلاقات بين المجموعة الأوروبية الاقتصادية وضفة المتوسط الجنوبية تعتبر محدودة حتى مع اتفاقية روما التي نشأت في إطار تاريخي كان لا يزال الاستعمار قد خرج منها بفترة وجيزة حيث لم يكن لأوروبا مشروع نظامي لسياسة متوسطية، بل كان هناك قلق من امكانية سيطرة الاتحاد السوفياتي على المتوسط فانتهجت سياسة لاحقة للاستعمار للبحث عن منفذ جديد

[1] - بشارة خضر، **مرجع سابق**، ص 66.

للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية المحددة سابقا وبالتالي أخذت هذه العلاقات طابعا اقتصاديا يرتكز على سوق آمنة تستخرج منه المواد الأولية لتعود وتصدر له الإنتاج المصنع.[1]

وخلال السبعينات عملت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية على وضع سياسة متوسطية شاملة تقبل بخلق نظام للتعامل غير متكافئ يراعي عدم التكافؤ الاقتصادي من حيث الحواجز الجمركية وكذلك منحت مساعدات مالية للدول المتوسطية الجنوبية والشرقية، لكن المتغيرات الدولية التي طرأت نهاية السبعينات أدت الى تجميد الحوار الأوروبي العربي وافراغه من محتواه وقد طرحت بعدها عدة مبادرات أوروبية لإعادة تفعيل الحوار الأوروبي العربي كان أهمها انعقاد منتدى مرسيليا سنة 1988 بعنوان: **حقائق وآفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية التي لها علاقات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية،** حيث تطرق المشاركون في الملتقى إلى ثلاث مسائل: المشاكل المالية والصناعية للشراكة والعلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول المغرب العربي والبينية المغاربية وآفاقها.[2] كما تبعه منتدى بمدينة طنجة المغربية سنة 1989 بمشاركة كل الدول المغاربية وذلك بعد تأسيسها لاتحاد المغرب العربي وقد هدفت فرنسا من حصر التعاون مع دول المغرب العربي إلى ثلاث عوامل: [3]

- محاولة إعادة التوازن لصالحها داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد توجه ألمانيا الموحدة إلى الاهتمام بمشاكل أوروبا الوسطى والشرقية، حيث اتجهت فرنسا إلى الاهتمام بمحيطها الذي يتمثل في دول المغرب العربي.

[1] - فرانكو ريتزي، **المتوسط ونزاعاته تاريخ حوار لم يكتمل**، ترجمة: نجم أبو فاضل، لبنان: جامعة الروح المقدس، 2004، ص ص 44، 45.

[2] – أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**. بيروت: دار الروافد الثقافية – ناشرون، 2013، ص 117.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 18.

- وجود عدة مشاكل في الحوض الشرقي للمتوسط مما ترتب عنه حضور أمريكي في تلك المنطقة وهذا ما أدى بفرنسا إلى تفادي الاحتكاك بالمنطقة والاكتفاء بالتوجه نحو دول المغرب العربي.
- معايير فرنسية خاصة بمنطقة المغرب تتمثل في القرب الجغرافي، المعيار التاريخي حيث أن أغلب مناطقه عبارة عن مستعمرات سابقة فرنسية وكذلك المعيار الثقافي وتأثر المجتمعات المغاربية بالثقافة الفرنسية.

استكمالا للمبادرة الفرنسية عقد اجتماع في روما سنة 1990 ضم وزراء خارجية الدول الأوروبية: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، والبرتغال، والدول المغاربية: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا.

وقد تركزت المناقشات حول المشاكل الاقتصادية كما أعلن المشاركون عن" **الحوار والتعاون في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط**" كنقطة انطلاق لمسار 5+4 نسبة إلى عدد المشاركين فيه. لتحتضن الجزائر العاصمة بعدها سنة 1991 اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في حوار 5+4 بالإضافة إلى مالطا، وقد جاء البيان الختامي لينص على ضرورة تعميق الحوار في الميدان السياسي وتنمية التعاون في الميدان الاقتصادي من خلال التأكيد على دعم الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية التي تشارك في تحسين علاقات الصداقة، وتحسين ظروف الاستقرار والأمن الجهوي بين الدول المتوسطية.[1]

مع بداية السبعينات ظهرت استراتيجية خاصة بدول أوروبا في المجال المتوسطي وذلك عبر السياسة المتوسطية الشاملة والتي تبنتها قمة باريس 1972 لتحل محل اتفاقات التعاون التجاري

[1] – المرجع نفسه، ص 119

السارية آنذاك، حيث شمل القسم الأول من الاتفاقات مجال التعاون الاقتصادي والمالي والفني، بينما شمل القسم الثاني مجالات التعاون التجاري والتفضيلات الممنوحة بين الطرفين.[1]

لقد هدفت السياسة المتوسطية الشاملة إلى محاولة تأسيس علاقة متماسكة شاملة بين مجموعتي الدول الأوروبية والمتوسطية، وهدفت إلى تسهيل التبادل التجاري والتعاون وإلى دعم النمو من خلال مشاريع مساعدات ووسائل تمويل، لكن هذا النموذج الشامل للتعاون قد فشل في فاعليته وذلك لتمسك جوهره بمحتوى العلاقات القديمة القائمة على شراء المواد الأولية وبيع المنتجات المصنعة تاركة مشاكل الدين الخارجي والبطالة والاكتفاء الغذائي لدول الجنوب بدون حلول.[2]

رأى الاتحاد الأوروبي بضرورة اعتماد سياسة جديدة أكثر ملائمة مع المعطيات الدولية والاقليمية المتجددة حيث طرحت المفوضية الأوروبية فكرة الشراكة الأوروبية المغاربية، والتي سميت بالسياسة المتوسطية المتجددة حيث تحدد هذا التوجه في القمة الأوروبية التي انعقدت في لشبونة 1992 ووضعت اللجنة الأوروبية مقترحات هذه الشراكة في محورين هما:

- **المحور الأول:** المساعدة وتكثيف الاصلاحات السياسية وإقرار حقوق الانسان وحرية التعبير.
- **المحور الثاني:** دعم الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل رفع المستوى المعيشي وخلق فرص العمل.[3]

عملت هذه المقاربة على الموازاة بين المسارين الثنائي ومتعدد الأطراف حيث بدأ الاتحاد الأوروبي المفاوضات مع كل دولة على حدة بهدف الوصول إلى إبرام اتفاقيات ثنائية للشراكة بين

---

[1] - نادين بيكودو، "العلاقات الأوروبية العربية 1945-1991 في **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991- 2003**، مصر: مركز البحوث السياسية والإدارية، 2005، ص 64.

[2] - فرانكو ريتزي، **مرجع سابق**، ص 48.

[3] – أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص ص 121–123.

كل دولة حيث لم تتقدم الدول المتوسطية المتفاوضة مع الاتحاد الأوروبي كمجموعة لها رؤية واضحة بل كانت كل دولة تفاوض وحدها في مقابل الاتحاد الأوروبي ككتلة.

بعدها تقرر عقد قمة رؤساء دول مجموعة 5+5 سنة 1992 في العاصمة التونسية لكن مسار هذه الشراكة لم يستمر بسبب فشل الاتحاد المغاربي نظرا لعدة مشاكل في دوله بعدها ظهرت مبادرتين لإحياء الحوار بين دول الضفتين، الأولى طرحتها اسبانيا ودعت من خلالها إلى ندوة للحوار والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط التي فشلت في الجمع بين مختلف دول حوض البحر الأبيض المتوسط بسبب الحرب في يوغسلافيا والأزمة السياسية في الجزائر والقضية الفلسطينية، بينما تمثلت الثانية في مبادرة مصرية بفكرة انشاء منتدى متوسطي كانت انطلاقته الأولى في مدينة الاسكندرية سنة 1994 بهدف تحقيق شراكة أوروبية متوسطية كما طرحتها السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي، أما الانطلاقة الثانية فانعقدت في سانت ماكسيم بفرنسا سنة 1995 حيث عالجت اجراءات المشاركة وطبيعة الوثائق التي ستناقش في الندوة الأوروبية المتوسطية التي عقدت فيما بعد في برشلونة 1995. [1]

وقد اعتمدت الدول الأوروبية مشروع الشراكة الأورو متوسطية لعدة عوامل يمكن ابراز أهمها في:[2]

– التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط والذي سهل تفعيل مشروع الشراكة وذلك بموافقة بعض الدول العربية حيث كانت تعاني الدول الأوروبية من قبل مشكلة التوازن بين العرب واسرائيل.

[1] – المرجع نفسه، ص ص120، 121.

[2] – علي الحاج، مرجع سابق، ص 162

– تخوف دول الاتحاد الأوروبي من انتشار التيار الاسلامي المتطرف في شمال افريقيا وذلك بعد تطورات أحداث الجزائر التي حصلت منتصف التسعينات من القرن العشرين، وهذا ما يهدد المصالح الأوروبية الحيوية في المنطقة حيث دفعها ذلك إلى وضع سياسة أمنية أوروبية متوسطية مشتركة لمواجهة هذا الخطر.

– تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية إلى البلدان الأوروبية وذلك لازدياد حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في دول جنوب المتوسط الأمر الذي دفع أوروبا إلى تطوير سياساتها تجاه المنطقة، وذلك عبر مؤتمر للشراكة الأوروبية المتوسطية يهدف غلى تقوية اقتصاد تلك الدول.

– سعي دول الاتحاد الأوروبي إلى زيادة قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها الدولية وذلك عبر فتح أسواق تجارية جديدة حيث تعتبر الدول العربية المتوسطية سوقا أساسية للصادرات الأوروبية، وقد قررت دول الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط إنشاء منطقة تبادل تجارية حرة سنة 2010 تهدف إلى إرساء التبادل التجاري وإلغاء الحواجز الجمركية. كما خصصت دول الاتحاد الأوروبي مبالغ مالية ومساعدات على شكل قروض ومساهمات اقتصادية لدعم الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة. [1]

وقد رأى الاستاذ **مصطفى بخوش** خلفيات اتفاق برشلونة في أن دول الاتحاد الأوروبي أدركت أنه بدون تدخل سياسي واقتصادي في المنطقة الجنوبية للتوسط ستتوجه الأمور للفوضى ويمكن أن نلخص ذلك الادراك في النقاط التالية:

1– بروز التنافس الأوروبي الأمريكي على حوض المتوسط حيث صار حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة مجالا تتقاطع وتتصادم فيه المصالح الأوروبية والأمريكية لأسباب اقتصادية،

[1] – المرجع نفسه، ص 163.

فكانت برشلونة محاولة لإعادة التوازن الجيوسياسي لأوروبا في المتوسط في مواجهة الهيمنة الأمريكية.[1]

2-المأساة البلقانية وتأثيرها على المنطقة المتوسطية والتي ساهمت في تفسير الواقع الجديد الذي ارتسم في حوض المتوسط حيث أعطى انحياز دول أوروبا على الكروات والصرب المسيحيين ضد البوسنيين المسلمين مؤشرا واضحا عن عجز الاتحاد الأوروبي ومؤسساته في التخلص من البعد القومي لكل وحدة من وحداته، الأمر الذي أثبت أن نهاية الدولة الأم مجرد وهم حيث لا يزال العامل القومي يشكل محددا هاما ومحركا قويا في العلاقات بين الدول والأمم.[2]

3-عملية التسوية في الشرق الأوسط ففشل عملية التسوية وتعثرها تتحمل تبعاتها الشراكة الأورو متوسطية فالعديد من الأوروبيين يعتبرون حدوث أي توتر يهدد بشكل كبير سياسة الشراكة الأوروــ متوسطية التي تشكل الصياغة الاستراتيجية للتعامل الأوروبي مع المتوسط وقضاياه وقد انعكس ذلك في مقدمة إعلان برشلونة الذي أكد أن التسوية العادلة الشاملة المستديمة هي تلك القائمة على القرارات الملائمة لمجلس الأمن وعلى المبادئ المذكورة.[3]

[1] - مصطفى بوخوش، **مرجع سابق**، ص ص 62، 65.
[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 68، 71.
[3] - **المرجع نفسه**، ص ص 72، 74.

المبحث الثاني: السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي في المتوسط

يحظى التعاون الأمني مع دول جنوب المتوسط على اهتمام المبادرات الأوروبية، وقد ركزت اتفاقيات الشراكة على هذا الجانب، وعليه أردنا في هذا المبحث فهم خلفيات هذا البعد في اتفاق الشراكة وتحليل وفهم المقاربة الأمنية الأوروبية نحو جنوب المتوسط.

المطلب الأول: البعد الأمني في اتفاق الشراكة الأورو ــ متوسطية

فرض البعد الأمني بقوة على توجه دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية، وذلك بعد إدراك دول الاتحاد بالمصادر الرئيسية للتهديد المحتمل للأمن الأوروبي والاستقرار الإقليمي، حيث توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى أن البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لدول جنوب المتوسط تعد مصدرا لعدم الاستقرار وبالتالي سببا لهجرات اليد العاملة المكثفة وللتطرف الأصولي، والإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والتي تحمل كلها أسوأ الآثار على منطقة جنوب المتوسط وشماله، هذه المخاطر التي تواجه حوض المتوسط أدركت دول الاتحاد الأوروبي لا يمكن مواجهتها منفردة ضمن الاتحاد وإنما بشراكة الجنوب هذا ما تجسد في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة[1] حيث ركز في محوره الأول على شراكة سياسية وأمنية، كما هدف مسار برشلونة إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة تهدف الدول الأوروبية من خلال هذه المنظومة الى التخلص من عدة مخاوف أهمها:[2]

- محاربة التطرف الديني والارهاب والجريمة المنظمة
- التعامل الحذر مع قضية السلام في الشرق الأوسط

[1] - فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورو متوسطية رهانات، حصيلة وآفاق: التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة.** الأردن: دار زهران، 2015، ص 57.

[2] – أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص 137.

- السعي إلى حظر أسلحة الدمار الشامل في المنطقة المتوسطية

من خلال دراسة البيان الختامي لندوة برشلونة يمكن أن نحدد عدة قضايا سياسية كانت أولوية الطرف الأوروبي هي:

1- **الديمقراطية وحقوق الانسان:** حيث تعهدت دول المتوسط بالعمل من أجل دعم الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والتي تتمثل في: [1]

- احترام مبادئ حقوق الإنسان طبقا للمواثيق والمعاهدات الدولية.
- الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والحريات الأساسية من دون تمييز أو تفريق.
- احترام التعددية ومكافحة التعصب والعنصرية.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الانسان والحريات.

لقد اعتبرت هذه الالتزامات الأرضية اللازمة لبناء حوار سياسي بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي بينما اعتبرتها الدول العربية قضايا داخلية تخص النظام السياسي للدولة.

2- **التسوية السلمية للصراعات والنزاعات:** حيث تعهدت الدول الموقعة على بيان برشلونة بضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية وأشار الاتفاق إلى بؤر التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط الشرق الأوسط، النزاع التركي- اليوناني حول بحر إيجة وقبرص، التوتر بين الجزائر والمغرب بخصوص قضية الصحراء الغربية والحدود بين البلدين كما أشار البيان "**إلى تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر**". حيث لم يشر صراحة إلى اسرائيل واحتلالها لأراض عربية أو إدانة صريحة للسياسة الاسرائيلية،

[1] - المرجع نفسه، ص ص 139-140.

وذلك لحرصها على عدم انسحاب اسرائيل، كما حاول البيان استرضاء الدول العربية بإشارات ضمنية وليست صريحة. [1]

3- **مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة:** لقد كان للموقع الاستراتيجي لحوض البحر المتوسط تأثير في التصور الأوروبي والأمريكي للعدو المحتمل المتمثل في الاسلام لذلك شددت الدول الأوروبية وأهمها فرنسا على ضرورة ادراج المكافحة ضد التطرف الديني والإرهاب ضمن جدول أعمال برشلونة، حيث نص البيان على ضرورة "**توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الارهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة**". لكن الإشكال كان في تحديد ظاهرة الارهاب حيث اعترضت سوريا ولبنان على تعميم المفهوم وأكدت على ضرورة التفريق بين الارهاب وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها ومشروعية مقاومة الاحتلال الأجنبي، كما طرحت الجزائر بالاشتراك مع مصر ضرورة مكافحة الارهاب وجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة أمن وسلام وازدهار. [2]

أضافت كذلك الدول الأوروبية إلى قائمة تخوفاتها ظاهرة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات حيث رأت أن النشاطات الارهابية ترتبط كذلك بالهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، وهذا ما ورد في البيان الختامي "**المكافحة ضد انتشار وتنوع الإجرام ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها**".

4- **الحد من التسلح:** أكد المشاركون على ضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في حوض البحر المتوسط عموما وفي منطقة الشرق الأوسط خصوصا، إلا أن اسرائيل لا

[1] – المرجع نفسه، 141-142.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 143-147.

تعترف في مسار برشلونة بصلاحيات نزع السلاح وذلك لأنها ضمن مشروع الشرق أوسطية الذي أنشأته مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

كما أن إعلان برشلونة يصنف "الهجرة غير الشرعية "ضمن "المخاطر العابرة للقومية" كالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، هذا التجريم يضفي على السياسات الأوروبية سمة اللاإنسانية فضلا عن سمة اللاواقعية.[2]

أما المحور الثالث المتعلق بالشراكة الاجتماعية والثقافية والانسانية فقد اعتبر منقوصا نوعا ما بسبب تركيزه على الجوانب الأمنية والسياسية إلى الحد الذي يجعل عملية برشلونة تبدو وكأنها عملية "بناء أمن" أكثر من كونها "بناء شراكة"[3]، وذلك دون إعطاء الجوانب الثقافية والحضارية مكانا أوسع يعكس المكانة الحضارية لحوض البحر الأبيض المتوسط بحيث تنعدم أسباب شراكة اوروبية متوسطية ناجحة في غياب استراتيجية انتماء متبادل إلى الفضاء المتوسطي نفسه قائمة على فكرة متوسط تعاوني وليس على فكرة دول متوسطية واحدة.

ويمكن أن ندرج أهم النقاط التي ركز عليها هذا المحور في الشراكة بعنوان" الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية، تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية ويمكن هنا التمييز بين أربعة عناصر ضمن هذا المحور هي تشجيع التفاهم بين الثقافات، تنمية الموارد البشرية، تحفيز التبادل بين المجتمعات المدنية، ومكافحة الآفات الاجتماعية والتي نفصلها فيما يلي: [4]

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 148–149.

[2] – بشارة خضر، **مرجع سابق**، ص 99.

[3] – **المكان نفسه.**

[4] – أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص 209.

1- **تشجيع التفاهم بين الثقافات:** أكد المشاركون في ندوة برشلونة على الأهمية الحضارية للبحر الأبيض المتوسط وأهمية الحوار بين الثقافات المتوسطية إلا أنه لم يشدد على إلزامية الأطراف لذلك أو ترتيب عقوبات على عدم الاحترام بين الثقافات المختلفة بين الضفتين والسخرية من المعتقدات الذي تقوم به وسائل إعلام أوروبية وهذا ما نتج عنه الكثير من مشاعر العداء بين المهاجرين في أوروبا.

2- **تنمية الموارد البشرية:** حث البيان الختامي على تنمية الموارد البشرية في مختلف الدول والتعاون بينها من أجل تكامل أكبر واعتبر أن النمو الاقتصادي يجب أن يواكبه نمو اجتماعي والتي تتمثل أهمها في الحق في التعليم والحق في الصحة.

3- **تحفيز التبادل بين المجتمعات المدنية:** شجع البيان الختامي لندوة برشلونة أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني، حيث ركز على ضرورة دفع ديناميكية المجتمعات المدنية في دول جنوب المتوسط على غرار ما تتمتع به الدول الأوروبية.

4- **مكافحة الآفات الاجتماعية:** أكد بيان ندوة برشلونة على ضرورة مكافحة مختلف الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الأمن الجماعي في البحر الأبيض المتوسط وذلك بالتركيز على قضايا النمو الديمغرافي، الهجرة القانونية وغير القانونية، الارهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، الرشوة والعنصرية وكره الأجانب ودعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية منها.[1]

[1] – المرجع نفسه، ص 210.

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية الأوروبية في جنوب المتوسط

إن أهم ما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع دول جنوب المتوسط في أمنها هو مكافحة الهجرة الغير الشرعية، وقد اعتمد الجانب الخارجي لسياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي على عدة اقترابات: [1]

الاقتراب الأول: اقتراب أمني دفاعي لمواجهة الهجرة غير الشرعية من خلال إضفاء الطابع الخارجي على مراقبة الهجرة والحدود حيث تتشارك دول المنشأ والعبور عبء مراقبتها، يتضمن هذا الاقتراب عنصرين رئيسيين: الأول تصدير أدوات كلاسيكية لمراقبة الهجرة إلى بلدان المنشأ والعبور كالرقابة على الحدود والتي تتضمن مكافحة الهجرة الغير شرعية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغيرها من التهديدات الأمنية المقلة عبر الحدود، أما الثاني يتألف من مجموعة من الأحكام لتسهيل إعادة القبول من الدول للالتزام بقبول المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى الاتحاد عبرهم أو كانوا من مواطنيهم.

الاقتراب الثاني: يقوم هذا الاقتراب على تجنب الهجرة بإجراءات وقائية من خلال التأثير على الأسباب الدافعة للهجرة واللجوء كالأزمات التنموية والبطالة وغيرها، باستخدام المساعدات التنموية والاستثمارات والتجارة وغيرها من الآليات حيث يربط هذا الاقتراب بين الهجرة والتنمية.

الاقتراب الثالث: إدارة الهجرة الشرعية نحو الاتحاد الأوروبي من خلال التحول من مراقبة الهجرة إلى إدارة الهجرة نتيجة للتحدي الديمغرافي الذي يواجه الاتحاد الأوروبي بسبب تناقص عدد السكان والحاجة إلى عمالة ذات مهارة مرتفعة في بعض القطاعات لدعم التنافسية الاقتصادية وما يواجه بلدان المنشأ من بطالة دافعة للهجرة.

[1] – هايدي عصمت كارس، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 236.

بالرغم من تبني الاتحاد الأوروبي ما يمكن القول عنه اقتراب متكامل للتعامل مع الهجرة إلا أن معظم الدراسات على مدار تطور سياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي تتفق على غلبة الاقتراب الأمني على غيره في سياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي بشكل عام، وتجاه المتوسط وإن اختلفت في تحديد الأسباب. كانت غلبة الاقتراب الأمني في أحيان كثيرة على حساب اعتبارات حقوق الانسان للمهاجرين واللاجئين بشكل عام وفي المتوسط ومن ضمن أدوات الاقتراب الأمني: [1]

العودة واتفاقيات إعادة القبول: برزت عودة المهاجرين غير الشرعيين كأحد أهم أهداف سياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي لذلك تبنى الاتحاد العديد من المقترحات والبرامج لوضع قواعد ومعايير لعودة المقيمين غير الشرعيين على أراضيه طواعية أو بالإجبار ومساعدة الدول الأعضاء في ذلك، وقد انتقدت سياسات العودة للاتحاد لعدم مراعاتها لحقوق المهاجرين وعدم احترامها لمبدأ أساسي لحقوق اللاجئين وهو عدم الإعادة القسرية، وهو ما يتعارض كذلك مع سياسة الاتحاد الأوروبي للترويج للديمقراطية.

أما الاقترابان الآخران – الربط بين الهجرة والتنمية وإدارة الهجرة الشرعية– حيث لها الاختصاص الحصري في تحديد عدد من يتم قبولهم كمهاجرين بغرض العمالة على أراضيها باعتبارها من مجالات السيادة الوطنية، وقد أدت عدم رغبة بعض الدول الأعضاء في المشاركة في توظيف العمالة من الدول المصدرة للمهاجرين إلى رمزية تطبيق برامج الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة الشرعية للعمالة.

وفي إطار غلبة الاقتراب الأمني في سياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة يركز الاتحاد على مراقبة الحدود الأوروبية بداية من شواطئ جنوب المتوسط للحيلولة دون وصول المهاجرين غير الشرعيين على شواطئه، وهناك تركيز على إضفاء الطابع الخارجي لأدوات مراقبة الحدود

[1] – المرجع نفسه، ص ص 240–244.

والهجرة من خلال التعاون مع الأنظمة في بلدان جنوب المتوسط باعتبارها شريك لمواجهة هذا التهديد الأمني.

لكن بالنظر إلى هذا التعاون يلاحظ أن موقف الضفة الجنوبية هو الأضعف في التعاون ذلك أنها دائما تستجيب للرؤية الأوروبية فقضية الهجرة غير الشرعية قدمت على أنها قضية تخص أمن أوروبا في مقابل الطرف الجنوبي المسؤول عن هذه الظاهرة، بينما يتم اغفال ان هذه الدول هي المتضرر الرئيسي من مسألة الهجرة من كونها منطقة عبور واستيطان للمهاجرين غير الشرعيين مما ينعكس عليها اقتصاديا وأمنيا وديمغرافيا هي الأخرى، وأمام هذا الطرح تطالب دول الاتحاد الأوروبي بالحلول وفق رؤيتها هي وعلى دول الجنوب تحمل هذه التبعات باعتبارها هي المسؤولة عن ذلك. [1]

إن المقاربة الأوروبية تقوم على الحد من نسب الهجرة وتقييد تنقل الأشخاص إلى أبعد الحدود، وذلك بما يخدم مصلحة الطرف الأوروبي فقط دون مراعاة لمصالح دول المصدر ودون مراعاة للحقوق الأساسية للمهاجرين فتركيزها الشديد على الجوانب الأمنية واعتمادها على أساليب الاحتجاز الجماعي والاعتراض البحري والاعادة القسرية للمهاجرين، فضلا عن استعمالها المباشر للقوة وتدابير القمع عن طريق الاستعانة بأجهزة أمنية لمكافحة الهجرة والرقابة على تسلل

---

[1]* **الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية (European Border and Coast Guard Agency)** تعرف اختصارا بـــ فرونتيكس Frontex ، هي وكالة تابعة لـــ الاتحاد الأوروبي ومقرها في وارسو ،عاصمة بولندا ،الوكالة مكلفة بمراقبة الحدود في منطقة شنغن الأوروبية. بالتنسيق مع حرس الحدود وحرس السواحل في الدول الأعضاء في منطقة شنغن.

[1] – ميلاد مفتاح الحراثي، " التنسيق والتعاون وإشكالية الهجرة: منظور مقارن للتعاون الإقليمي في إقليم غرب المتوسط"، **الحوار المتوسطي**، العدد 08، 15–03–2015، ص 243.

المهاجرين لحدود الاتحاد أبرزها: **وكالة " Frntex"** *، وهذا ما سبب انعكاسات سلبية ومباشرة على الحقوق الأساسية للمهاجرين.[1]

استمرت المبادرات في المجال الأمني بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط فاستأنفت بعد ذلك اجتماعات حوار 5+5 والتي استمرت إلى 2006 هدفت إلى التنسيق والتعاون بين الأطراف في قضايا الأمن، إلا أنه منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 زاد الاهتمام بقضايا الهجرة غير الشرعية والإرهاب وأصبحتا لصيقتين في بعضهما البعض، مع اغفال قضايا التنمية التي تهم دول جنوب المتوسط.[2] وفي 2004 أطلق كذلك الاتحاد الأوروبي مبادرة "سياسة الجوار الأوروبية" ثم مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي جاء به الرئيس الفرنسي ساركوزي سنة 2008 والذي اعتبر تكملة لمشروع الشراكة الأورو متوسطية حيث هدف إلى دعم التقارب بين دول الشمال والجنوب والعمل على تقاسم المسؤولية ضد المخاطر الأمنية الجديدة .[3]

طرح الاتحاد الأوروبي مبادرة الشراكة من أجل حرية التنقل في "الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك" ، وذلك مع اعلان المفوضية عن مراجعة سياسة الجوار في 25 ماي 2011 حيث تنظم هذه الشراكة ثلاث قضايا وهي الهجرة الشرعية والهجرة والتنمية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، ويتم التوصل إليها من خلال اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المهتمة والدولة الشريكة وهي غير ملزمة بذلك، بالرغم من كون الاتفاق على الشراكة من أجل حرية التنقل يمثل أحد الحوافز التي يقدمها الاتحاد من أجل تحقيق المزيد من الإصلاح السياسي في إطار "المزيد من أجل المزيد"، لكنها ارتبطت بمشروطية تتعلق بالهجرة حيث تم الربط بين زيادة

---

[1] – أوكيل محمد، " عن فعالية المقاربة الأوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 17، العدد01، 2018، ص ص 28، 29.

[2] – ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص 239.

[3] – عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**. الجزائر: ديوان الطبوعات الجامعية، 2009، ص 37.

التنقل من جنوب المتوسط واستعداد دول جنوب المتوسط لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وزيادة بناء قدراتهم من أجل ذلك من خلال تقوية مراقبة الحدود وعودة المهاجرين غير الشرعيين، وتعزيز قدرات السلطات بإنفاذ القانون لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أي خلق مزيد من التعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية مقابل المزيد من قنوات الوصول إلى شينغن. أما على المدى القصير فيقتصر التنقل على قطاعات محدودة كالطلاب، الباحثين ورجال الأعمال على المدى الطويل يتم الربط بين تسهيلات في التأشيرة واتفاقيات إعادة العودة.[1]

انتقدت الشراكة من أجل التنقل لتركيزها على حرية التنقل لقطاع محدود وهم الطلاب والباحثين ورجال الأعمال بالإضافة إلى تركيزها على إضفاء الطابع الخارجي لإدارة الهجرة والتعاون للقيام بذلك مع دول مازالت تفتقد لحكم القانون واحترام حقوق الانسان.

سياسة الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

يمثل الإرهاب تهديدا أمنيا للاتحاد الأوروبي وقد تم النص عليه في إعلان برشلونة عام 1995 إلا أن التعاون لمكافحة الإرهاب له مكانة أكبر على أجندة العلاقات الأوروبية المتوسطية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتفجيرات مدريد عام 2004 ولندن عام 2005، شهدت أوروبا عمليات إرهابية ارتبطت بشمال أفريقيا والشرق الأوسط كالتي شهدتها فرنسا في التسعينيات كانعكاس للأوضاع في الجزائر بالإضافة إلى اكتشاف الارتباط بين جماعة مغربية إرهابية في أوروبا وتفجيرات مدريد عام 2004، فأضيف إلى التخوف من الهجرة من جنوب المتوسط ارتباطها بالإرهاب والمشاكل المرتبطة بصعوبة اندماج المجتمعات العربية الموجودة في أوروبا.[2]

[1] – هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق**، ص ص 245، 262.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 278.

تعد منطقة شمال أفريقيا مأوى للمنظمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة ففي العام 2009 أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال المتمركزة في المنطقة عن ارتباطها بالقاعدة وتغير اسم الجماعة إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لتصبح الذراع الإقليمي للقاعدة، كما ارتبط هذا التنظيم بعمليات إرهابية في المغرب العربي ضد أجانب إلى جانب الكشف عن العديد من المخططات لعمليات في أوروبا كإعلان فرنسا عن مخططات للهجوم على مترو باريس ومطار أورلي وهيئة المخابرات الداخلية الفرنسية بذلك أصبحت القاعدة أكثر قربا وتهديدا لأوروبا من وجودها في أفغانستان وباكستان، وقد مثلت جغرافية منطقة الصحراء والساحل من جبال وصحاري منطقة مناسبة لتدريب الجماعات الإرهابية. [1]

بعد الحراك السياسي في المنطقة العربية تجدد تخوف دول أوروبا من الإرهاب القادم من الجنوب والذي تركز تحديدا في منطقة الساحل والصحراء كأحد تداعيات فشل الدولة في ليبيا وعدم قدرتها علي السيطرة على الحدود، حيث يتم نقل السلاح والعناصر الجهادية وإلى تداعيات الوضع الأمني في ليبيا على المناطق المجاورة كالصراع في مالي والهجوم الإرهابي في عين أميناس بالجزائر سنة 2013 التي أعلن فيها تنظيم القاعدة مسؤوليته على الهجوم.

بدأ التخوف أيضا من انتشار الجماعات الجهادية في سوريا وغيرها كتنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم جبهة النصرة خاصة مع زيادة أعداد المقاتلين الأوروبيين في صفوفها حيث تمثل التخوف في أن يمثل هؤلاء عند عودتهم نواة التنظيمات وعمليات إرهابية على أراضي الاتحاد الأوروبي، فقد وصل عدد المقاتلين الأوروبيين في 2013 وفق **سيسيليا مالمستروم**

[1] – **المرجع نفسه**، ص 279.

Cecilia Malmstrom مفوض الداخلية للاتحاد الأوروبي إلى 1200 مقاتل وفي هذا الصدد دعا الاتحاد الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير للتعامل مع سفر المقاتلين إلى سوريا.

التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط لمكافحة الإرهاب

لقد تحددت أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب بعد أيام قليلة من أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تبنت قمة المجلس الأوروبي غير العادية أول خطة عمل للاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، وفيها تم الجمع بين الاجراءات الداخلية والخارجية لمكافحة الإرهاب حيث وضعت أدوات الاتحاد الخارجية لخدمة مكافحة الإرهاب وتم التأكيد على ذلك في قمة أشبيليه للاتحاد الأوروبي لعام 2002، كما تبنت استراتيجيات عديدة وأكّدت عليها وذلك في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام 2003 ومراجعتها عام 2008 وفي استراتيجية الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي عام 2010 تم النص من خلالها كذلك على مكافحة الإرهاب[1]، وتوالت الوثائق حول الجانب الخارجي لمكافحة الإرهاب بما في ذلك التعاون في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية مع دول أخرى ذات أولوية تحتاج إلى تعزيز قدراتها الوطنية لمكافحة الإرهاب فقد برزت أهمية المتوسط في مكافحة الإرهاب بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وذلك بعد أن تم التأكيد على التعاون لمكافحة الإرهاب في المؤتمر الأورو متوسطي عام 2002، ففي إطار الشراكة السياسية والأمنية تم التأكيد أنه لا يمكن لعملية برشلونة أن تظل غير مهتمة بالإرهاب.

تعددت أوجه التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط لمكافحة الإرهاب ففي القمة الأورو متوسطية في برشلونة عام 2005 تم تبني مدونة سلوك أوروبية متوسطية لمكافحة الإرهاب بالرغم من عدم النص على تعريف للإرهاب، إلا أنّه تم الاتفاق على تدعيم التعاون والتنسيق

[1] – مجلس الإتحاد الأوروبي، **أوروبا آمنة في عالم أفضل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية**. لوكسمبورغ: مكتب إصدارات الاتحاد الأوروبي، 2010، ص 04.

لمكافحة الإرهاب من خلال: تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، تبادل المعلومات حول الإرهاب وشبكاته بالتوافق مع القانون الدولي والوطني، التعاون العملياتي ضد شبكات الإرهاب بالتوافق مع القانون الوطني، رفض إعطاء اللجوء لأي عناصر إرهابية، تبادل الخبرات حول مكافحة الإرهاب من خلال مساعدات تقنية، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب في ضوء القانون الدولي.[1]

تتمثل أحد آليات الجانب الخارجي لسياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب تضمين بند خاص بمكافحة الارهاب في اتفاقيات الاتحاد مع الدول الأخرى وهو ما تم الإشارة إليه في خطة العمل التي تبناها مجلس الاتحاد في 2001 وتم التأكيد عليه في قمة اشبيلية للمجلس الأوروبي لعام 2002 لذلك تم تضمين بند مكافحة الإرهاب في اتفاقيات الشراكة التالية لقمة اشبيلية، ففي اتفاقية الشراكة الجزائرية (المادة 90) تم النص أنه بناء على المواثيق الدولية والقوانين الوطنية يتفق الأطراف على التعاون في منع ومعاقبة أعمال الإرهاب من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1373 وغيره من القرارات وتبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية وشبكات الدعم بالتوافق مع القانون الدولي والوطني وتبادل الخبرات وسائل مكافحة الإرهاب بما في ذلك الخبرات في المجالات الفنية نصت أيضا اتفاقية الشراكة المصرية (المادة 59) على بند خاص لمكافحة الإرهاب كما يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات لمكافحة الإرهاب لدول جنوب المتوسط لكن لا تتوفر الكثير من المعلومات عن المشاريع الخاصة بمكافحة الإرهاب نتيجة طبيعتها الحساسة، وهناك أوجه التعاون منصوص عليها في خطط العمل وفي إطار "**برنامج ميدا**" للعدالة والشؤون الداخلية، كالتعاون في مجال الشرطة والتعاون لحماية النقل البحري والجوي من الإرهاب وحماية الحدود

[1] – هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق،** 283.

والتعاون فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب من خلال مكافحة غسيل الأموال كقضية في كل خطط العمل لسياسة الجوار الأوروبية.[1]

بعد الحراك العربي ومع إدراك الاتحاد الأوروبي لخطر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وعدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء لتداعيات الصراع في ليبيا وافق مجلس الاتحاد الأوروبي في ماي 2013 على إرسال بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إدارة الحدود الليبية كمهمة مدنية في إطار السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة بتفويض لمدة عاميين بميزانية سنوية 30 مليون يورو، تهدف إلى بناء القدرات الوطنية لإدارة الحدود البحرية والبرية والجوية لليبيا كما تنسق البعثة عملها مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الساحل وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، كما تناول أيضا الاتحاد الأوروبي في وثيقة حول التعاون مع دول المغرب العربي امكانية قيام الاتحاد بإنشاء اتصالات منتظمة وتبادل المعلومات بين السلطات المختصة في الدول المغاربية **واليوروبول*** ومركز التحليل المخابراتي للاتحاد الأوروبي، إلى جانب توفير المساعدة الفنية للسلطات المختصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومشاركة الاتحاد في الأنشطة الأمنية في إطار 5+5، بالإضافة لدعم بناء القدرات والتبادل الفني ومكافحة التطرف والتجنيد للإرهاب خاصة بين الشباب وفي خطة العمل مع المغرب تطبيقا للوضع المتقدم 2013 – 2017، تم النص على نفس مجالات التعاون لمكافحة الإرهاب التي كان منصوص عليها في خطة

[1]– المرجع نفسه، ص 284

* يوروبول هي وكالة تطبيق القانون الأوربية، وظيفتها حفظ الأمن في أوروبا عن طريق تقديم الدعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في مجالات مكافحة الجرائم الدولية الكبيرة والإرهاب.

العمل السابقة كالتعاون الشرطي والمخابراتي والتعاون في مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.[1]

أما على صعيد التعاون الثنائي بشكل عام تفضل دول جنوب المتوسط التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء في الاتحاد على التعاون متعدد الأطراف خاصة بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا مع دول شمال أفريقيا، وهنا يمكن القول أن التعاون الثنائي أكثر أهمية في إطار مكافحة الإرهاب ومن الصعب التوصل إلى أبعاد هذا التعاون نتيجة الطبيعة السرية له ولكن هناك أمثلة للتعاون المعلن كالتعاون بين اسبانيا والمغرب لمكافحة الإرهاب خاصة بعد تفجيرات مدريد عام 2004 وتورط مغاربة فيها ونتيجة لهذا التعاون تم إحباط محاولة لتفجير محكمة مدريد، كما أنه ونتيجة الحرب في سوريا والتخوف من زيادة أعداد المقاتلين الأوروبيين في صفوف الجماعات الجهادية المقالة في سوريا، قامت الأجهزة الأمنية الإسبانية بالتعاون مع المغرب بالقبض على خلية مسؤولة عن إرسال مقاتلين جهاديين إلى سوريا وأماكن صراع أخرى، أيضا التعاون بين المملكة المتحدة مع دول شمال أفريقيا لمكافحة الإرهاب فقد وقعت على مذكرات تفاهم مع عدد من دول شمال إفريقيا لترحيل المشتبه بهم في القضايا المتعلقة بالإرهاب، وبالرغم من نص مذكرات التفاهم على احترام حقوق الإنسان للمرحلين لكن لا يوجد آلية لضمان ذلك، أما في مصر و فرنسا فاتفقتا مع ليبيا بعد الأحداث والتخوف من تأثيرها على منطقة الساحل والصحراء على تدريب 1000عنصر من القوات الليبية لمكافحة الإرهاب، ومع أواخر عام 2013 في إطار مؤتمر أمن الحدود المنعقد في الرباط أعلنت فرنسا نيتها تدريب 1500 آخرين وتقديم مساعدات إضافية لمكافحة الإرهاب في ليبيا.[2]

[1] – المرجع نفسه، 285.

[2]- Aziz El Yaakoubi, France studies giving more counter-terrorism aid to Libya, Reuters, in : https://www.reuters.com/article/us-libya-france/france-studies-giving-more-counter-terrorism-aid-to-libya-idUSBRE9AD0V120131114

لكن عموما يمكن القول وحسب العديد من المحللين الأوروبيين الذين يرون أن تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط لمكافحة الإرهاب فرض إشكاليات بالنسبة للاتحاد تتعلق بالترويج للديمقراطية حيث بعضهم حول دراسة العلاقة بين مكافحة الإرهاب والترويج للديمقراطية في المغرب العربي إلى أن سياسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المعلنة والإجراءات الخاصة للتعاون مع دول جنوب المتوسط لمكافحة الإرهاب تقوض من الأهداف القيمية للسياسات الأوروبية في المتوسط، كما أشاروا إلى ترك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ما أسمته " بالأعمال الرديئة" في مكافحة الإرهاب لدول جنوب المتوسط كمصر والمغرب، حيث تستغل أنظمتها ذلك الاهتمام بالتعاون لمكافحة الإرهاب ضد حقوق الإنسان والأصوات المعارضة للأنظمة.[1]

[1] – هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق**، ص 282.

المبحث الثالث: السياسات والدوافع الاقتصادية الأوروبية المتوسطية

تتبع سياسة التوجه الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي نحو جنوب المتوسط من تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي ومن ثم بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية دولية قادرة على لعب دور مهم في السياسات العالمية، فقد شهدت علاقات التعاون بين أوربا وهذه الدول حالات من الصعود والجمود نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية وقد ساعدت تضافر عدة عوامل على تفعيل دعائم الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط

المطلب الأول: أهداف الشراكة الاقتصادية مع دول جنوب المتوسط

ركز البيان الختامي لندوة برشلونة على الجانب الاقتصادي كمحدد لنجاح استراتيجية الشراكة الأوروبية – المتوسطية وذلك باعتبار ان الاستقرار السياسي يحدده الازدهار الاقتصادي حيث كان عنوان المحور الثاني "**مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة".**

تقوم الاستراتيجية الأوروبية على الشروع في "**مشاركة اقتصادية ومالية**" بين دول الاتحاد الأوروبي ال 15 والدول المتوسطية ال 12 على الآليات التالية:

-التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر

-تنفيذ تعاون وتداول اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية

-زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

ومن أجل أن يدعم الاتحاد الأوروبي استراتيجيته اعتمد أداتين هما: منطقة التجارة الحرة وأداة مالية جديدة MEDA حيث يقصد بمنطقة التجارة الحرة تحرير الأسواق وما تعنيه من إلغاء للتعريفات الجمركية، أما ما يخص الأداة المالية الجديدة فهي تستند إلى المساعدات بقدر ما تستند

من الموارد الذاتية وقروض من البنك الأوروبي للاستثمار وقد استند هذا الترتيب كله إلى إقليمية محيطة حيث تحتل أوروبا المركز أما المتوسط فيترك في وضعه المحيطي التابع.[1]

هدف المشاركون الى مواجهة كل التحديات التي تعيق الوصول إلى بناء منطقة ازدهار مشتركة وحدد لمواجهة ذلك مجموعة من الأهداف التي ينبغي تحقيقها والتي تمثلت في" **تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي السريع عبر تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية – المتوسطية وتشجيع التعاون والتكامل الاقليميين**" فقد أطلق الاتحاد الأوروبي الشراكة الأورو متوسطية بهدف الوصول إلى النتائج التالية:[2]

– دعم الاصلاحات الاقتصادية لبلدان المتوسط وذلك بانفتاحها ووصولها للمنافسة وهذا ما يؤمن اقتصاد كلي يساعد في تسريع النمو، مما يخلق فرص عمل للشباب في دول جنوب المتوسط وذلك مما يخفف من ضغط الهجرة إلى أوروبا.

– تشجيع الاندماج الأفقي الجنوبي– الجنوبي الذي يفترض أن يكون نتيجة طبيعية للانفتاح من أجل زيادة التبادلات البينية بينها، والتغلب على معوقات تشابه الهياكل الاقتصادية وضعف القطاع الخاص.

– زيادة فرص استقطاب منطقة المتوسط للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يفترض أن تنجم عن أثر إعلان الشراكة الأورو متوسطية.

كما تقوم الاستراتيجية الأوروبية على قيام شراكة اقتصادية ومالية بينها وبين الضفة الجنوبية للمتوسط مع أخذ اعتبار الاختلاف في درجة النمو وذلك وفق الآليات التالية:

[1] – بشارة خضر، **مرجع سابق**، ص ص 67، 68.

[2] - أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 160.

-التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حرة.

-تنفيذ تعاون وتداول اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية.

-زيادة المعونات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

وقد اختلفت التحليلات في هذه الفترة وما بعدها حول إمكانية إقامة شراكة حقيقية بين ضفتي المتوسط المتفاوتة والمختلفة عن بعضها كثيرا في الإمكانيات والثقافة والأنظمة السياسية كذلك، وفي هذا الموضوع يرى الأستاذ بشارة خضر " أنه يوجد في المتوسط فئتان تتميزان بالوضوح فئة تصدر المنتوجات المصنعة أساسا وأخرى تصدر المحروقات والمعادن الخام وهو ما يعكس تباينا واختلافا بين الفئتين، لكن رغم ذلك هناك فرصة كبيرة لاستمرار تقسيم العمل في المنطقة إذا ما تم ترسيخ الصلات الأفقية خاصة وحدة المغرب العربي" [1]

لكن هناك ما يرى بعدم إمكانية إقامة شراكة حقيقية بين ضفتي المتوسط وذلك بسبب عدة عوامل هي:

1- كون منطقة البحر الأبيض المتوسط من أهم بؤر التوتر السياسية والاجتماعية في العالم مما يجعلها غير مناسبة إلى إقامة شراكة اقتصادية وتنمية اقتصاد السوق.

2- الوزن الاقتصادي الصغير للمنطقة بالإضافة إلى امكانياتها المحدودة.

3- تباين واختلاف امكانيات كل دولة من دول جنوب المتوسط.

4- عدم وجود أي شكل من أشكال التكامل الجهوي بين دول جنوب المتوسط.

[1] – بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، (ترجمة: جوزيف عبد الله). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص166.

ويمكن تحديد محاور اهتمام البيان الختامي في الشراكة الاقتصادية والمالية في إنشاء منطقة تبادل حر في حدود سنة 2010، تكثيف التعاون والتداول الاقتصاديين بين طرفي الشراكة الأوروبية – المتوسطية، وزيادة المساعدات المالية الأوروبية لدول جنوب المتوسط.

1- إنشاء منطقة تبادل حرة أوروبية متوسطية

جاء أول عنوان فرعي في المحور الثاني من البيان الختامي لندوة برشلونة إنشاء منطقة تبادل حر في الفضاء الأوروبي– المتوسطي وذلك كأهم هدف في الشراكة الاقتصادية والمالية فقد جاء في البند الرابع عشر من البيان" **ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية – متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي".** لقد اقترح الاتحاد الأوروبي منطقة التبادل الحر وتم اتفاق الأطراف المشاركة في ندوة برشلونة على مدة 15 سنة أي حتى سنة 2010 كتاريخ لتأسيس هذه المنطقة وذلك للأخذ بعين الاعتبار تأخر تحرير الدول الجنوب متوسطية لاقتصاداتها من ناحية والبدء في مفاوضات اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

جاء الهدف من وراء إنشاء منطقة التبادل الحرة هو تسهيل تداول السلع والأموال وتوسيع نطاق الأسواق وبعث طلب تنافسي تشجعه تحسينات الإنتاجية والجودة وهذا يفترض مسبقا بطبيعة الحال عدم وجود عوائق في وجه تفتح الأسواق وقدرة البلدان النامية على تحمل كلفة إلغاء السياسة الحمائية والإصلاح الهيكلي والاستفادة إلى أبعد حد من التفتح الاقتصادي الاقليمي وهذا ما لا يمكن توافره في المدى المتوسط في الدول الجنوبية رغم محاولاتها لذلك. [1]

[1] – المرجع نفسه، ص 48.

إن دول جنوب المتوسط تعتبر من الدول الأكثر تأخرا في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث يرى الاقتصادي الفرنسي "جاك ولد عوديه" في مقارنة أسباب استقطاب الاستثمارات بواقع البيئة المتوسطية بحيث حددها بارتفاع الحواجز الجمركية والتي أدت إلى غلق الأسواق المتوسطية في وجه المبادلات الأجنبية [1]

وأضاف البيان الختامي حول منطقة التبادل الحر الأوروبي– المتوسطي بحيث "**سيشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن التنظيم الدولي للتجارة OMC** " وهذا يعني أن كل المنتجات سوف يشملها التبادل الحر الصناعة، الزراعة، وقطاع الخدمات وفي كلا الاتجاهين، ويمكن أن يترتب على قيام منطقة التبادل الحرة عدة نتائج سلبية بالنسبة لدول جنوب المتوسط وذلك لعدة أسباب:[2]

– عدم تنوع اقتصاديات دول جنوب المتوسط وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة سواء محليا أو عالميا.

– ارتباط هذه الدول بمجموعة اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة. حيث تمنح هذه الاتفاقيات مزايا للدول الاوروبية تضمن حماية اقتصاداتها الوطنية.

– في مقابل تفكيك الجهاز الحمائي للدول المتوسطية، لا يقدم الاتحاد الأوروبي سوى بعض البدائل التجارية القليلة.

يختلف الأمر فيما يتعلق بتحرير تبادل **المنتجات الزراعية والغذائية** حيث سيقوم تحرير هذه المنتجات على مبدأ "المنفذ التفضيلي المتبادل"، حيث قيدت الدول الأوروبية التزاماتها مع تنفيذ

[1] – أحمد كاتب مرجع سابق، ص 164.

[2] – المرجع نفسه، ص 173.

السياسة الزراعية المشتركة كما نصت عليها **معاهدة ماستريخت** التي تمنع الاتحاد الأوروبي من منح أي تمييز من جانبه ودون مقابل لأي طرف ثالث كان في ميدان التبادل الزراعي.

كذلك فإن اعتماد منطقة للتبادل الحر في القطاع الزراعي مع دول جنوب المتوسط التي تمثل 22 %من الانتاج العالمي للفواكه و18 %من الخضر يؤدي الى تحفيز المضاربات التصديرية، مما يترتب عليه تبعية غذائية وزوال تحفيز سياسات الاكتفاء الذاتي الغذائي داخل الدول الأوروبية وتهديد التنمية الريفية مما يؤثر على استقرار التركيبة السكانية في الأرياف ونزوحها نحو المدن.

وأضافت الدول الموقعة على بيان برشلونة بعض التدابير من أجل تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحرة، وقد تمثلت في: [1]

– ضرورة اعتماد معايير دولية موحدة للمواد والسلع والخدمات مما يمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية، والتي تفرضها كذلك المنظمة العالمية للتجارة كشرط للشروع في مفاوضات الانضمام إليها.

– التزام دول جنوب المتوسط بسياسات الإصلاح الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي تقوم على الخوصصة وتحرير الاقتصادات الوطنية.

يمكن لمنطقة التبادل الحرة أن تكون لها آثار ايجابية وذلك بتحسين القدرة على المنافسة المتولدة عن إلغاء السياسة الحمائية وتخفيض أسعار المواد المستوردة، واجتذاب رؤوس الأموال الخارجية بينما ترتفع صادرات الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر باتجاه دول جنوب المتوسط.

[1] – المرجع نفسه، ص 177

إلا أنّ هذه المنطقة ستجمع بين طرفين متناقضين هما الاتحاد الاوروبي الذي هو عبارة عن دول متحدة اقليميا ومتقدمة اقتصاديا بينما يتمثل الطرف الثاني في دول جنوب المتوسط بكل تناقضاتها واختلاف سياساتها الخارجية وتضاربها بالإضافة إلى تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، إن عدم التوازن هذا يؤدي إلى تكريس وتعميق وتقسيم العمل الدولي القائم حاليا حيث يبقى الطرف الأوروبي مسيطرا بسبب التقدم الهائل الذي تتمتع به صناعاته وما تحققه من نمو وازدهار اقتصادي بينما تتكرس تبعية دول الجنوب المتوسطية لها وتبقى مختصة فقط في انتاج المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية من أجل تكريس دورها كمستودع للمركز وكسوق لتصريف منتجاته، والأخطر من ذلك هو عدم التمكن مستقبلا من تطوير صناعات تحويلية عربية لاستحالة المنافسة في ظل وجود منطقة للتجارة الحرة.[1]

2-تكثيف التعاون بين طرفي الشراكة

اتفق المشاركون في ندوة برشلونة على تنمية التعاون في العديد من القطاعات المتنوعة من تشجيع الاستثمارات إلى الطاقة مرورا بالتركيز على دور المرأة في التنمية وضرورة المحافظة على البيئة، حيث اهتم البيان تحت عنوانه الفرعي "تعاون وتداول اقتصاديين" اهتماما خاصا بمسألة البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط سواء ما تعلق بالمحيط المائي أو بقضايا حماية الأراضي والتصحر، حيث أكّد على ضرورة التنسيق المكثف من أجل دعم مختلف المبادرات الدولية والجهوية الهادفة لحماية المحيط البيئي المتوسطي ذلك أن التنمية الاقتصادية والصناعية تنعكس بصفة مباشرة على البيئة.[2]

[1] – بدر الدين طالبي، "الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 31، 32.

[2] – أحمد كاتب، مرجع سابق، 182–183.

كذلك أكّدت النقاط الأخرى على ضرورة وجود علاقات بينية كثيفة في شتى المجالات الاقتصادية كالصيد البحري والطاقة المائية والزراعة والتعاون كذلك في مجالات أخرى تتعلق بالبنى التحتية والمواصلات والبحث العلمي والإحصاء والتعاون بين الجماعات المحلية. [1]

3-زيادة المساعدات المالية الأوروبية للشركاء المتوسطيين

اعتبر البيان الختامي لندوة برشلونة أن اقامة شراكة اقتصادية مع الدول الثالثية المتوسطية مرهون بتحقيق نمو مستديم ضروري لتحسين الظروف المعيشية للسكان في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط لهذا قرر الطرف الأوروبي زيادة المعونة المالية إلى شركائه لمعالجة هذه المسألة، وقد أضاف الأوروبيون أن تعاونهم المالي مع الطرف المتوسطي سيتخذ منهجا عقلانيا في إطار برمجة تمتد زمنيا إلى جانب مراعاة خصوصية كل بلد. [2]

وبالرغم من أهمية هذه المعونات فإن البعض يعتقد أنها تبقى دون المستوى المطلوب لتغطية حاجيات دول جنوب المتوسط وبعيدة عن أهداف الاتحاد الأوروبي التي يريد أن يصل إليها ليتمكن من إنشاء منطقة للتبادل الحرة، كما أن اختلاف زيادة المعونات بين دول جنوب المتوسط وبين دول أوروبا الشرقية دون مراعاة عدة معايير أهمها العامل الديمغرافي والاختلافات المعتبرة في البنى الاقتصادية والهياكل التعليمية.[3]

---

[1] – بدر الدين طالبي، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] – عبد النور خليفي، "**الشراكة الأورو متوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط (الحصيلة والآفاق)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 72.

[3] – أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص 189 .

4-إهمال مسألة المديونية

لم تتطرق وثيقة برشلونة بصفة مفصلة إلى مسألة المديونية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط وتفادت عدم التطرق للمسألة إلا بعد إصرار الجزائر التي ترأست مجموعة العمل التحضيرية العربية للندوة حيث اقترحت الجزائر فكرة إجراء حوار سياسي حول المديونية ودعت الأوروبيين إلى الاهتمام أكثر بهذه المسألة.

اقترح الطرف الأوروبي في هذا الإطار ومن أجل معالجة المشاكل المالية للدول الجنوبية للمتوسط مشروع تحقيق استقرار سياسي كشرط كفيل بجلب المستثمرين الأجانب لكن البعض رأى أن هذه الحلول هي سياسات بعيدة بالنسبة لدول جنوب المتوسط. [1]

لقد تعرضت هذه الاتفاقية للعديد من النقد والتقييم فهناك من الاقتصاديين العرب من رأى فيها نقاطا إيجابية ثلاث:[2]

1-النسبة للتبادل التجاري ستؤدي الشراكة إلى تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة للسلع موضوع التبادل وهذا يتوقف على كفاءة توزيع المواد بعد إقامة منطقة التجارة الحرة والتي ستؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي.

2- زيادة معدلات الاستثمار سواء باجتذاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج أو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة أو زيادة الادخار المحلي.

[1] – بشارة خضر، مرجع سابق، ص ص 91، 193

[2] – توفيق المديني، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**. لبنان: دار لبنان للطباعة والنشر، 2004، ص ص 213، 214.

3-تدعيم المنافسة المحلية ويتوقف هذا الأمر على قدرة الدول العربية المتوسطية على التصدير في ظل المنافسة الخارجية القوية في بعض الصناعات كمعدات النقل والزجاج والبلاستيك والملابس والمصنوعات الجلدية.

المطلب الثاني: الطاقة كمحدد للاتحاد الأوروبي تجاه دول الجنوب

مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة والتنافس على السيطرة على مصادرها وقرب نفادها بات موضوع الطاقة وتأمين مصادر الحصول عليها يشكّل واحدا من أهم المواضيع التي تحدد السياسات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي الذي يعد من أهم مستوردي الطاقة في العالم ممّا يجعله في تبعية دائمة لمورديها.

إن أغلب دول الاتحاد الأوروبي تعتمد على الخارج لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي فالاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر سوق للطاقة في العالم حيث يوجد فيه 450 مليون مستهلك مع وجود احتياطات محدودة جدا في أراضيه ماعدا النرويج التي تمتلك احتياطا كبيرا لكنه مهدد بالنضوب خلال السنوات القليلة القادمة، مما يضاعف تبعية الاتحاد الأوروبي في الطاقة حيث من المتوقع أن تزيد نسبة استهلاكه لها لتبلغ 70 % بحلول عام 2030.[1]

وتعتبر روسيا من أهم الدول الموردة للطاقة الأمر الذي عزّز من مكانتها وأهميتها الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية وزاد تأثيرها الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي ذلك أنّ روسيا الشريك التجاري الأكبر لدول الاتحاد الأوروبي حيث وقعت معه العديد من اتفاقيات الشراكة لكن عودة روسيا إلى الساحة الدولية أثر على هذه العلاقات حيث بدت روسيا غير راغبة في

[1] – سهام حروري، "توسع الاتحاد الأوروبي: إشكالياته وانعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص 106.

التكيف مع المعايير الأوروبية في حقلي السياسة والاقتصاد، الأمر الذي أدّى إلى انتهاء اتفاقية التعاون والشراكة بين الطرفين في ديسمبر 2007 والشروع في مفاوضات جديدة للوصول إلى اتفاق يناسب الطرفين لتتأثر بعدها بالأزمة الجورجية 2008، وعموما فإن المتتبع للإستراتيجية الطاقوية الروسية يجد أنّها تتسم بالواقعية وتراعي مصالحها كما تعمل على استخدام الطاقة كأداة للسياسة الخارجية وذلك من خلال سيطرة الدولة على قطاع الغاز الطبيعي[1] الاستراتيجية الروسية للطاقة مثلت تهديدا بالنسبة للاتحاد الأوروبي وأثارت مخاوف دوله من توظيف روسيا ورقة الطاقة كسلاح لتحقيق مكاسب سياسية ومنافع اقتصادية كبيرة.

خريطة رقم (01): خريطة توضح حجم الاعتماد الأوروبي على الغاز

من خلال الخريطة الموضحة لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا يتبين حجم الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، وحجم التأثير الروسي على أوروبا كذلك وهو ما يمكننا من فهم

[1] – أحمد قاسم حسين، العلاقات الأوروبية – الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 61،

أسباب سعي دول الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الطاقة والتمسك بشركاء آخرين يمكنونها من التخفيف من تبعية الطاقة الروسية حيث تعتبر الجزائر أهم هؤلاء الشركاء.

وأمام هذه المخاوف يتجه الاتحاد الأوروبي نحو تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية وذلك منذ بدء الأزمة الأوكرانية حيث ازدادت مخاوف أوروبا من احتمال توقف إمدادات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي عبر الأراضي الأوكرانية، والتي تزود دول الاتحاد بأكثر من ثلث احتياجاتها من الغاز والنفط، إن تبعية الاتحاد الأوروبي للخارج فيما يتعلق بمصادر الطاقة من جهة واشتداد حدة الأزمات في مناطق استخراجها ومرورها من جهة أخرى دفعا الاتحاد إلى تكثيف جهوده من أجل اتباع سياسة جديدة تهدف إلى مزيد من تنويع هذه المصادر، ومما يعنيه ذلك تقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية وعلى هذا الأساس أعدت المفوضية الأوروبية في 2015 مسودة إستراتيجية جديدة تهدف إلى إقامة اتحاد أوروبي للطاقة يعمل على "مواجهة التبعية وضمان أمن الإمدادات والاستدامة وتوفير القدرة التنافسية للمؤسسات الأوروبية"، حيث جاء في الورقة أن ضمان أمن الإمدادات يفرض تنويع مصادر الحصول عليها وتعدد الموردين وطرق الاستيراد.[1]

ويمكن تحديد المصادر المتنوعة للطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي مع تعطل مشاريع نقل النفط والغاز من أذربيجان ووسط آسيا إلى أوروبا ظهر اسم النرويج والولايات المتحدة وكندا كموردين للمزيد من الغاز والنفط، إلا أن المشكلة تكمن في أن النرويج القريبة من الاتحاد ليست لديها احتياطات كافية من مصادر الطاقة لتلبية الطلب المتزايد في الأسواق الأوروبية كما ذكرنا من قبل، أما الولايات المتحدة وكندا فإن لديهما احتياطات ضخمة للتصدير إلى أوروبا ولا سيما بعد التزايد

[1] – إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية، نقلا عن موقع:
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/3/1

السريع في إنتاج النفط الصخري من الحقول الأمريكية والكندية بسبب تحسن تقنيات استخراجه غير أن المشكلة بالنسبة لأوروبا تكمن في ارتفاع تكاليف نقل مصادر الطاقة عبر الأطلسي بسبب البعد الجغرافي والحاجة إلى بنية تحتية لضغط الغاز وتسييله ونقله في سفن عالية التكلفة ومجهزة حصرا لذلك كما أن الموانئ الأوروبية لم تجهز بعد لاستقبال مثل هذه السفن، ويزيد من صعوبة الأمر الحاجة إلى بنية تحتية لنقل وضخ حمولة السفن عبر شبكات الطاقة الأوروبية ارتفاع تكاليف مصادر الطاقة من أميركا الشمالية ومحدودية الاحتياطات النرويجية إضافة إلى توقف مشاريع النفط والغاز من وسط آسيا يعني بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ضرورة التوجه جنوبا، وهنا ظهرت الجزائر في مقدمة الدول العربية المرشحة لتزويد أوروبا بمزيد من الغاز والنفط على ضوء الاضطرابات المستمرة في ليبيا وغياب الاستقرار السياسي فيها. ويدل على ذلك توجه الشركات الألمانية بشكل متزايد للمشاركة في مشاريع النفط والغاز الجزائرية وبالنسبة للمغرب وتونس هناك جهود أوروبية من قبل الحكومات والشركات لإقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة الشمسية من أجل تزويد الأسواق المحلية والتصدير إلى أوروبا.[1]

لقد زادت اعتمادية الاتحاد الأوروبي على وارداته من الطاقة من جنوب المتوسط على مدار العقد الأخير حيث وصل حجم استيراد الاتحاد الأوروبي للنفط من دول جنوب المتوسط في عام 2010 إلى 14.75 % من إجمالي ما يستورده، فاحتلت ليبيا المرتبة الثالثة بين الدول التي يستورد منها الاتحاد احتياجاته من النفط بعد روسيا والنرويج أما عن واردات الاتحاد من الغاز الطبيعي تأتي الجزائر الثالثة بعد روسيا والنرويج حيث توفر نصف الغاز الطبيعي الغير أوروبي المتدفق إلى أوروبا في إطار زيادة اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي، نسبة واردات الاتحاد من جنوب المتوسط مرشحة للزيادة خاصة مع توسع الجزائر ومصر في إنتاج الغاز الطبيعي المسال،

[1] - **المرجع نفسه.**

وزيادة الاستثمارات الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي في ليبيا فزاد استيراد الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي الليبي حوالي عشرة أضعاف في الفترة الممتدة بين 2003 و2006.

تعتمد الدول الأوروبية المتوسطية أكثر من غيرها على الجنوب في الإيفاء بمتطلباتها من البترول والغاز الطبيعي وتقدر نسبة تصدير الجزائر للغاز الطبيعي نحو لدول الأوروبية المتوسطية" ب: 27.5% من ما تستورده هذه الدول من الغاز الطبيعي، ففي عام 2009 وفرت له حوالى 33% و33.7 % من واردات إيطاليا واسبانيا من الغاز الطبيعي التوالي، كما تعد ليبيا مورد النفط الرئيسي لإيطاليا حيث تصل صادراتها إلى 16% من احتياجات النفط الإيطالية ومن أكبر مصدري الغاز الطبيعي لها من خلال خط أنابيب جرين ستريم بين إيطاليا وليبيا الذي تم افتتاحه في 2004.[1]

كما تمثل بعض دول جنوب المتوسط دول مرور الواردات للاتحاد الأوروبي من النفط والغاز الطبيعي من دول أخرى على سبيل المثال تعد مصر دولة مرور للنفط الخليجي عبر قناة السويس إلى جانب خط أنابيب بترول سوميد (خط أنابيب السويس– الإسكندرية) الممتد من العين السخنة على خليج السويس إلى سيدي كرير على ساحل البحر المتوسط بالإسكندرية وهو يمثل بديلا لقناة السويس لنقل النفط من منطقة الخليج العربي إلى ساحل البحر المتوسط، تمثل الجزائر أيضا دولة مرور للنفط والغاز الطبيعي القادم من افريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا ويتم إنشاء خط أنابيب غاز عابر للصحراء ويصل الغاز النيجيري إلى أوروبا عبر النيجر والجزائر.[2]

[1] - Bernard Duhamel and Henri Beaussant, **EU Energy Strategy in the South Mediterranean, Directorate General for International Policies Policy Department A: Economic And Scientific Policy Indusrty, Research and Energy**. Retrieved December 4, 2012, p 37.

[2] – هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق**، 168.

في إطار محاولة الاتحاد الأوروبي زيادة نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاكه من الطاقة بدأ الاتحاد في التعاون مع جنوب المتوسط للاستفادة من الطاقة الشمسية هناك من خلال مشاريع تقوم بها شركات اوروبية خاصة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، لتبني إطار عمل يسمح باستيراد الطاقة المتجددة من المغرب إلى ألمانيا– مرورا بفرنسا وإسبانيا– لكن توقف المشروع بفعل المشاكل الاقتصادية التي تمرّ بها أوروبا والانتفاع تكلفة المشروع، وبالتالي أصبح السماح بدخول الطاقة المتجددة من شمال أفريقيا إلى اسبانيا فكرة غير عملية وكانت إيطاليا التي تمثل بوابة أخرى محتملة لدخول الكهرباء من شمال أفريقيا في وضع مماثل، إلا أنّه وإدراكا لأهمية التكامل بين أسواق الطاقة لتحقيق أهدافها الطموحة للطاقة المتجددة جعل الاتحاد الأوروبي الآن ربط خطوط نقل الكهرباء أولوية له وذلك بتعزيز الربط بأسواق الطاقة المنعزلة مثل اسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة ركيزة أساسية في خطة التحفيز التي أعلن عنها رئيس المفوضية الأوروبية **جون كلود جنكر J.uncker** عام 2014.[1]

ظهرت أهمية الطاقة في الإدراك الأوروبي من خلال مبادرات الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط من ناحية ومن خلال وضع المتوسط كمنطقة ذات اولوية في سياسة الطاقة للاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى ومن خلال تصريحات مسئوليه من ناحية ثالثة. ففي اتفاقية برشلونة تم النص على الدور الهام لقطاع الطاقة لتقوية الشراكة في المجال الاقتصادي وتم إنشاء منتدى الطاقة الأوروــ متوسطي لبحث سبل التعاون في مجال الطاقة على المستوى الإقليمي، كما أكدّت بعض وثائق الاتحاد الأوروبي التي أصدرها المجلس الأوروبي تجاه المتوسط كالإستراتيجية المشتركة

[1] – سامح مبارك، "استيراد وتصدير الطاقة المتجددة: مكسب للاتحاد الأوروبي وشمال افريقيا"، تقرير: البنك الدولي، نقلا عن موقع :
http://blogs.worldbank.org/voices/ar/energy/renewable-energy-export-import-win-win-eu-and-north-africa

للاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط والشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع المتوسط والشرق الأوسط على أهمية الطاقة في العلاقات الأوروــ متوسطية والحاجة إلى تطوير أطر للتعاون [1]. كما مع وتقويته مع دول الجنوب وكذلك الاتحاد من أجل المتوسط.

أما في إطار الوثائق الأوروبية المتعلقة بالطاقة تنص خطة عمل المجلس الأوروبي للطاقة في الفترة من 2007 إلى 2009 على تدعيم علاقات الطاقة مع الجزائر ومصر وغيرها من الدول المنتجة في مناطق المشرق والمغرب، بالإضافة إلى تصريحات العديد من المسؤولين الأوروبيين على أهمية المتوسط لأمن الطاقة الأوروبي منهم مفوض الطاقة السابق "**أندريس بيبالغ Andris Piebalags**" (حتى 2011) الذي أكد على ضرورة أن تصبح شمال افريقيا بنفس قدر أهمية روسيا للاتحاد الأوروبي بحلول 2013.[2]

وقد أثرت أحداث ليبيا على السوق العالمي وعلى الاتحاد الأوروبي حيث بلغ الإنتاج الليبي قبل الحرب الاهلية عام 2011 ما يقارب 106 مليون برميل يوميا والذي بدأ يتناقص تدريجيا منذ بدء الأحداث والمظاهرات سنة 2011 إلى توقفه كليا ثم عودته بعد سقوط نظام القذافي لكن ليس لمستوياته السابقة وذلك لتدمر الكثير من المنشآت النفطية، وغياب الاستقرار السياسي والأمني وهذا ما أدى إلى استمرار تخوف الاتحاد الأوروبي على مصادره من الطاقة مما دفعه إلى التأكيد في وثيقة الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك على أهمية جنوب المتوسط لإمدادات النفط والغاز وأهميته كمعبر للطاقة من المنطقة وخارجها. [3]

[1]- Council of the European Union, Final Report: "**EU Strategic Partnership with the Mediterranean and middle East"**, Brussels, 15/16 December 2005, p04.

[2] – هايدي عصمت كارس، مرجع سابق، ص 171.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 177.

الشكل رقم(01): يوضح اجمالي استيراد دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي

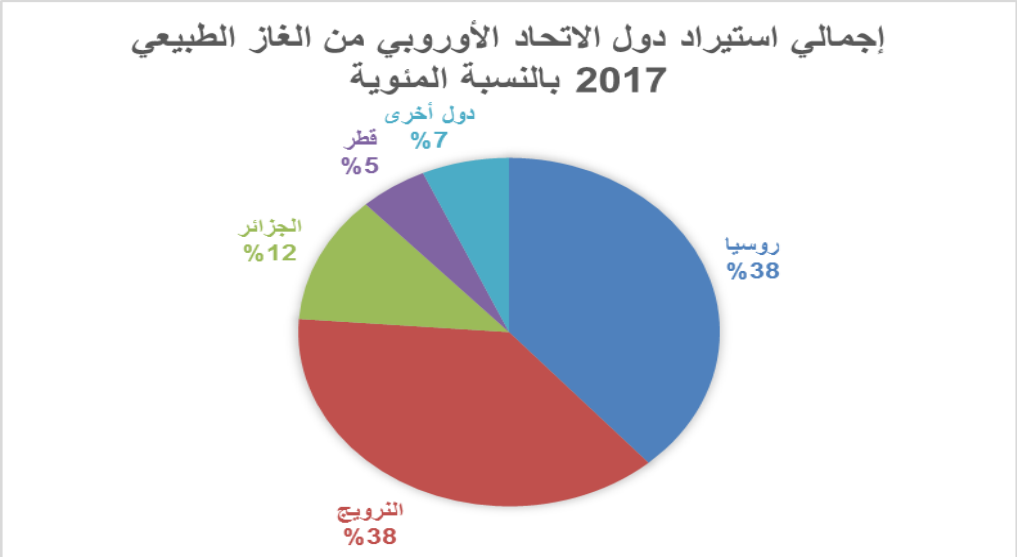

المصدر: التقرير السنوي للمفوضية الأوربية المتعلق بالتبادلات الطاقوية للاتحاد الأوروبي لسنة 2017

الشكل رقم (02): يوضح اجمالي استيراد دول الاتحاد الأوروبي من النفط

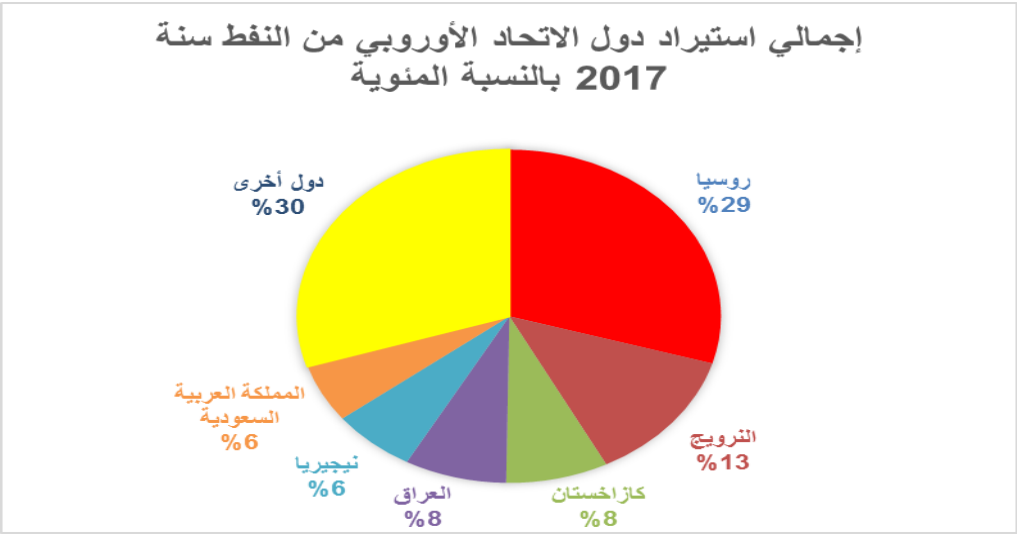

المصدر: التقرير السنوي للمفوضية الأوربية المتعلق بالتبادلات الطاقوية للاتحاد الأوروبي لسنة 2017

من خلال تتبع صادرات الاتحاد الأوروبي للطاقة لسنة 2017 نرى أن روسيا لازالت تمثل الشريك الأكبر في مجال الطاقة للاتحاد الأوروبي وذلك بنسبة 38.5% من الغاز تليها مباشرة

النرويج، ثم تأتي الجزائر كثالث مورد للغاز الطبيعي بنسبة 11.9%، أما في مجال النفط فتأتي روسيا والنرويج في مقدمة الدول المصدرة للنفط للاتحاد الأوروبي ثم تليها على التوالي كازاخستان 7.9 % ثم العراق 6.8 % ثم المملكة العربية السعودية 5.7 % ، حيث عاد غياب النفط الليبي مرة ثانية بسبب عمليات القتال في ليبيا.

تقييم التعاون في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط:

مع بداية القرن الحادي والعشرين، انتهت المقترحات في سبيل قيام سياسة طاقة مشتركة في ظل الجماعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي إلى تبني مبادئ عامة عريضة نتيجة اعتراض بعض الدول الأعضاء، ولكنها لم تخلو من بعض التقدم في إطار إنشاء سوق أوروبي موحد للطاقة حيث شهد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تطور في الاتحاد الأوروبي لتبني سياسة طاقة مشتركة، تبلور في إعداد المفوضية الأوروبية ما سمي بالورقة الخضراء في عام 2006 كاستراتيجية عامة تقوم على الحصول على طاقة مستدامة وتنافسية وتأمين الوصول إليها.[1]

حدّدت الورقة عدد من الأولويات العملية والفنية فيما يتعلق بالجانب الداخلي لسياسة الطاقة في إطار خلق سوق موحدة للطاقة لكن يأتي التطور الأبرز في الورقة على حاجة الاتحاد إلى سياسة طاقة خارجية متماسكة على عكس ما مضى من غياب التنسيق، ففي إطار سياسة طاقة خارجية تم التأكيد على أهمية عدد من الأهداف والآليات على المدى المتوسط والقصير منها تنويع مصادر امدادات الطاقة وإقامة شراكة في مجال الطاقة مع الدول المنتجة ودول المرور

[1]- Commission of the European Communitties. "GREEN **PAPER A European Strategy for Sustainable, Competitive and Secure Energy"**, Brussels, 8.3.2006, p. 1.

والمستهلكين الأهم كالولايات المتحدة والصين والهند وأضافت الورقة العديد من الأهداف والآليات الأخرى.[1]

بنهاية عام 2006 أعلن رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك **خوسيه مانويل باروسو** أنّ الطاقة كانت قضية منسية على الأجندة الأوروبية ولكنها عادت لتكون على الأجندة الأوروبية بعد الجماعة الأوروبية للفحم والصلب مع زيادة الاتفاق بين الدول الأعضاء على الرغبة في إقامة سياسة طاقوية مشتركة للاتحاد الأوروبي، وأكّد على أهمية جعل الطاقة قضية ذات أولوية في كل المباحثات مع الدول الأخرى وفي عام 2007 قامت المفوضية الأوروبية بالمراجعة الاستراتيجية الأولى لسياسة الطاقة التي وضعت خطة عمل وتبنتها القمة الأوروبية في مارس والتي تم التأكيد فيها على الاحترام الكامل لاختيارات الدول الأعضاء وسيادتهم على مصادر الطاقة، في العام ذاته تم التوقيع على اتفاقية لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ عام 2009 واحتوت فصلا على الطاقة يجعل سياسة الطاقة اختصاص مشترك بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على سبيل المثال من حق الدول الأعضاء إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد في مجال الطاقة، لذا في بعض الأحيان يظهر تنافس بين الدول الأعضاء حول مصادر الطاقة. [2]

بالرغم من ذلك التطور المتزايد في السعي لتطوير سياسة طاقة مشتركة للاتحاد الأوروبي إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذه السياسة في شقيها الداخلي والخارجي كعدم تحرير سوق الطاقة في بعض البلدان ومحاولة هذه البلدان حماية الشركات الوطنية من الاستحواذ عليها من قبل شركات أوروبية أخرى، أما على المستوى الخارجي هناك استمرار للاختلاف بين الدول

[1] – هايدي عصمت كارس، مرجع سابق، ص 266.

[2] - Jan Frederik Braun, "EU Energy Policy Under The Tready of Lisbon Rules: Between a New Policy and Business As Usual". **Working paper** No 31, Feb 2011, p 04.

الأعضاء والتنافس فيما بينهم في بعض الأحيان حول مصادر الطاقة فتظل سياسة الطاقة اختصاص مشترك بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.[1]

ويمكن التمييز في الحوض المتوسطي من حيث الطاقة بين مجالين مجال غرب المتوسط الذي يشمل دول شمال افريقيا ودول جنوب غرب أوروبا بينما يمكن تسمية المجال الثاني بشرق المتوسط والذي يشمل الشرق الأوسط وتركيا، بالنسبة لأوروبا تتميز في المجال الغربي للمتوسط بروابط حيوية مع دول شمال إفريقيا كما لا تعرف المنطقة ضغوطا وتنافسا كبيرا مثل التي يعرفها شرق المتوسط غير أن التنافس غير مستبعد في ظل المقدرات الهائلة للمنطقة بالإضافة إلى ضم نيجيريا إليها، والذي ينتظر ربطها بالبحر الأبيض المتوسط عبر مشروع نقل الغاز عبر الصحراء[2] والذي تم البدء في إنجازه فعليا سنة 2017 عبر المغرب.

يتطلب فهم طبيعة تعاون الاتحاد الأوروبي مع جنوب المتوسط في الطاقة التعرف على سياسة تعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول الموردة للطاقة لتأمين إمداداتها وبأسعار معقولة بشكل عام هناك جدل في الاقتصاد السياسي الدولي بين منهجين للتعامل مع أمن الطاقة، المنهج المعتمد على السوق والآخر المعتمد المقتضيات الجيوسياسية ينظر الأول إلى آليات السوق الكفء من تنافسية وتحرير تجارة منتجات الطاقة باعتبارها الوسيلة لتحقيق أمن الطاقة حيث تحمي المستهلكين من الأسعار الابتزازية واستخدام بعض الدول صادرتها من الطاقة لأهداف سياسة يتطلب هذا المنهج التعاون متعدد الأطراف وحوار بين المنتجين والمستهلكين لتأسيس مؤسسات متعددة الأطراف وقواعد حاكمة لهذا السوق، أما الأخير يضع مزيد من الاهتمام على التحالفات الاستراتيجية في ظل التنافس بين الدول المستهلكة للوصول إلى امدادات الطاقة والبحث عن ما يمكن تسميته بالساحات

[1] – هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق**، ص 267.

[2] – كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 204، 205.

الحصرية لإمدادات الطاقة من خلال عقود ثنائية طويلة الأمد بين المنتج والمستهلك وتنازلات سياسية لضمان تأمين إمدادات الطاقة ومحاولة السيطرة على الإنتاج من خلال استحواذ شركات الدول المستهلكة أو اندماجها في شركات الدول المنتجة.[1]

بالرغم من الأهمية التي حصل عليها منهج الاعتماد على السوق في التعامل مع الطاقة دوليا إلا أن المنهج المعتمد على المقتضيات الجيوسياسية مازال محوري في ظل غياب اتفاق حول هيكل حوكمة الطاقة الدولية وظهور مستهلكين جدد منافسين للدول الغربية المستهلك التقليدي للطاقة والذين يعتمدون على نفس المنهج.[2]

أما عن الاتحاد الأوروبي فتقترب وثائقه وتعهداته وتصريحات مسؤوليه من منهج السوق في التعامل مع أمن الطاقة فوجود أسواق عالمية كفء للطاقة هو الوسيلة المثلى لتأمين إمدادات الطاقة بأسعار مقبولة حيث يتحقق أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي- كما تم النص عليه في الورقة الخضراء عام 2009 من خلال إنشاء جماعة متوافقة مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة وفضاء تنظيمي مشترك مع الاتحاد الأوروبي من خلال توسيع الاتحاد الأوروبي لسوقه الداخلي للطاقة ليضم جيرانه في إطار قواعد تنظيمية مشتركة كقواعد التجارة والمرور والبيئة، واحترام قواعد السوق كعدم التمييز والمنافسة والشفافية مما يتطلب ضرورة إقناع الدول المنتجة بأهمية ذلك بالنسبة لهم وتعزيز هذه الأحكام في الاتفاقيات القائمة والمستقبلية للاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى.[3]

---

[1] – هايدي عصمت كارس، مرجع سابق، ص 268 .

[2] – **المكان نفسه.**

[3] – **المرجع نفسه، ص** 269.

بالرغم من اقتراب الاتحاد الأوروبي إلى منهج السوق في التعامل مع أمن الطاقة إلا أنه يمثل جانب من التعامل فهناك جانب آخر من التعامل يتصاعد الاعتماد عليه يستند إلى المقتضيات الجيوسياسية التي تعد منافسة صفرية بين مختلف الدول الأعضاء بعضهم البعض، وبين الدول المنتجة والاتحاد الأوروبي في مجمله فهناك اختلاف بين الدول الأعضاء حول اعتبار منهج الأساس لتحقيق أمن الطاقة فيمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات لآراء الدول الأعضاء: الأول مازال مترددا في التنازل عن الاستقلالية الوطنية في التعامل مع أمن الطاقة ويرى قلة البدائل لمحاولة كل دولة الوصول إلى إبرام اتفاق أفضل مع الدول المنتجة على المستوى الثنائي، وتعتبر ألمانيا القائدة لهذا الاتجاه، أما الثاني يرى أهمية السوق الحر في التخفيف من عدم الأمان ومجال الطاقة وتعد المملكة المتحدة من أهم الداعمين لهذا الاتجاه فالسياسة البريطانية الأكثر توجها نحو السوق، أخيرا الاتجاه الثالث يرى ضرورة الاهتمام بالعوامل الجيوسياسية لكن يتطلب ذلك مزيدا من التعاون الأوروبي ويمكن تصنيف فرنسا مع هذا الاتجاه، في هذا الصدد يرى بعض الدبلوماسيين أن محاولة الاتحاد التوفيق بين الثلاثة اتجاهات أدت إلى تخبط الاتحاد فأحيانا عرقلت هذه السياسة الدول الأعضاء في بعض المقترحات لتقوية السياسة الأوروبية المتجهة نحو السوق.[1]

إلى جانب الدول الأعضاء هناك دور الشركات الطاقوية الأوروبية التي تنتقد حكومات الدول الأعضاء والمفوضية لعدم الكفاءة في التوجه نحو السوق لكن على مستوى الممارسة تعطي أولوية لبناء تحالفات مع الدول المنتجة والحفاظ على الوضع المسيطر في السوق، فتضغط على الحكومات لتأمين اتفاقيات تفضيلية طويلة الأمد مع الدول المنتجة على المستوى الثنائي.

[1] – المرجع نفسه، ص 270.

وفي عام 2006 كثفت المفوضية ضغطها على الدول الأعضاء وانفت معظم حكومات الدول الأعضاء نتيجة عدم إيفائها بتحرير أسواق الطاقة التي تم الاتفاق عليه ومازالت تنتقد المفوضية الدول الأعضاء بل أحالت عدد من الدول إلى محكمة العدل الأوروبية واقترحت توقيع غرامات عليها. [1]

دفع ما سبق أحد الدبلوماسيين الأوروبيين إلى اقتراح أن نموذج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع أمن الطاقة هو "تحرير منضبط للسوق" بينما وصفه أخر أنه طريق ثالث بين السوق والمقتضيات الجيوسياسية، يرى أحد المسؤولين عن التحاور مع دولة منتجة أن الاتحاد الأوروبي يستند إلى المقتضيات الجيوسياسية في التعامل مع أمن الطاقة ولكن دون أن يغطيها بخطاب يستند إلى قواعد السوق، تتعدد الأمثلة عن تغليب المقتضيات الجيوسياسية في تعامل الاتحاد الأوروبي مع أمن الطاقة كالتعامل مع روسيا حيث يظهر جليا تعامل الاتحاد مع روسيا وفق المقتضيات الجيوسياسية فمنذ عام 2000 هناك حوار لنشر قواعد السوق وتحسين ظروف الاستثمار الأجنبي وغيرها من الأهداف التي تندرج تحت منهج السوق ولكن لم تحقق تطورا ملحوظا، على جانب آخر تدعم ألمانيا والعديد من الدول الأوروبية الرئيسية شركاتها الوطنية في إبرام عقود طويلة الأجل مع غازبروم الروسية.[2]

[1] – "الاتحاد الأوروبي يهدد بريطانيا بسبب سوق الطاقة الموحدة"، **مجلة الاقتصادية**، 2013/06/13، نقلا عن: http://www.aleqt.com/2013/01/26/article_727475.html

[2] – هايدي عصمت كارس، مرجع سابق، ص 271.

أهمية الطاقة في علاقة الاتحاد الأوروبي مع المتوسط:

سبقت الإشارة إلى أهمية الطاقة في العلاقات الأورومتوسطية من حيث تزايد اعتمادية الاتحاد الأوروبي على واردات النفط والغاز من جنوب المتوسط خاصة ليبيا والجزائر وأهمية دول جنوب المتوسط كمعبر للطاقة إلى أوروبا ومحاولة التعاون في مجال الطاقة المتجددة.

انقسم تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط في مجال الطاقة من ناحية إلى محاولة نقل القواعد التنظيمية لسوق الطاقة الأوروبي إلى دول جنوب المتوسط لخلق فضاء تنظيمي مشترك ممّا يندرج في إطار الاعتماد على منهج السوق لكن في بعض الأحيان يواجه ذلك بمقاومة من دول جنوب المتوسط الجزائر، من ناحية أخرى اعتمد الاتحاد على انشاء مشاريع البنية التحتية للطاقة بتمويل من الاتحاد أو بنك الاستثمار الأمر يندرج في إطار منهج المقتضيات الجيوسياسة، حيث قدم على سبيل المثال الاستثمار الأوروبي قروض بقيمة 2 مليار يورو لدعم مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية في مجال الطاقة خاصة استكمال مشاريع ربط الغاز والكهرباء في المتوسط بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب وتمويل مشروع خط أنابيب **ميدغاز Medgaz** الرابط بين مدينتي بني صاف على الساحل الجزائري وألميريا الإسبانية (تم تشغيله عام 2011) وتمويل المرحلة الثانية من خط الغاز العربي الرابط بين الأردن ومصر لتوصيل الغاز المصري إلى الأردن.[1]

[1] – **المرجع نفسه**، ص 272.

خريطة رقم(02): خريطة توضع امدادات الغاز الجزائري نحو أوروبا

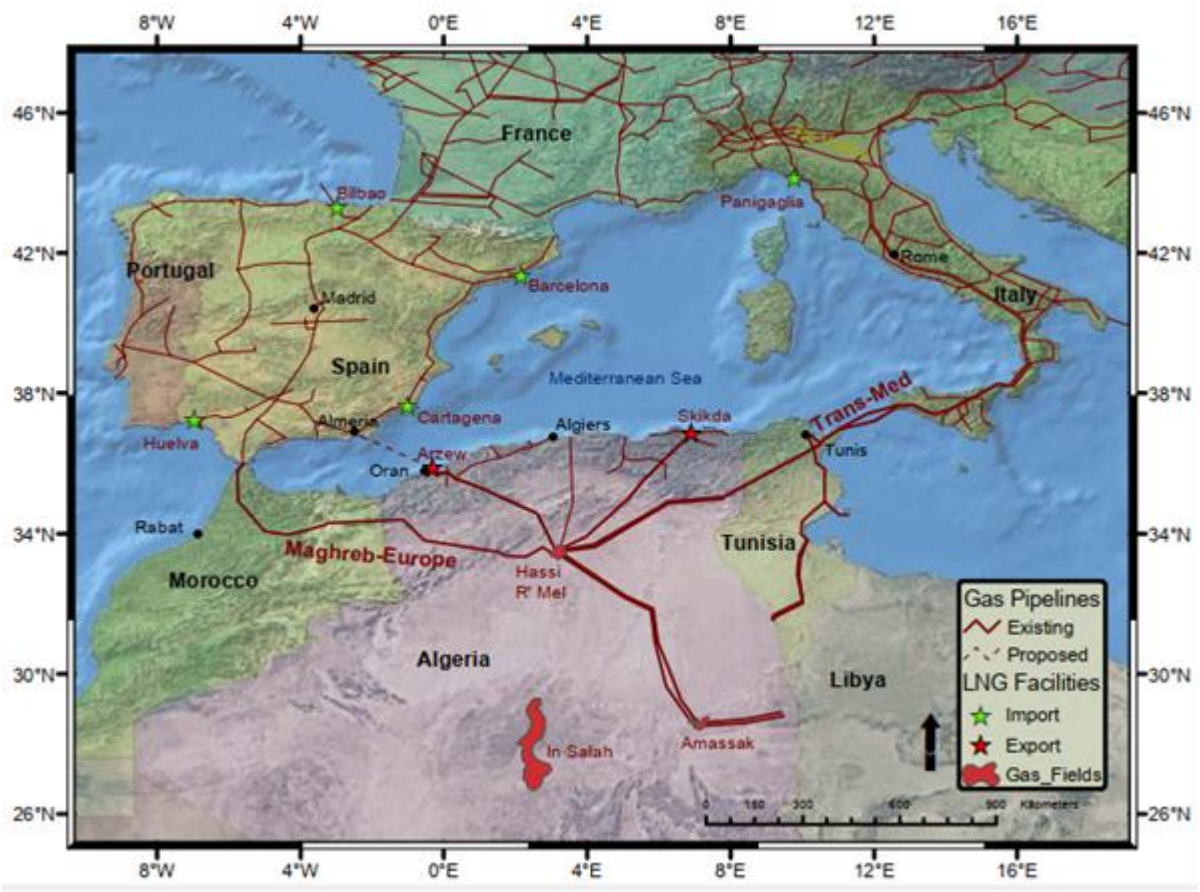

la sourse: MARK H. Hayes : ALGERIAN GAS TO EUROPE: THE TRANSMED PIPELINE AND EARLY SPANISH GAS IMPORT PROJECTS

من خلال الخريطة يتوضح أهمية الجزائر كمورد مهم للغاز بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الذي يصل اسبانيا عبر أنبوب Maghreb–Europe ليواصل طريقه نحو فرنسا وأنبوب Trans–Med الذي يتجه نحو إيطاليا، مع ملاحظة مرور الانبوبين على كل من تونس والمغرب وهو ما يتيح لها فرصة التأثير في الأمن الطاقوي الأوروبي عبر ما يسمى "دبلوماسية الأنابيب" والتي سنفصل فيها أكثر في هذا الفصل.

وتعد علاقة الاتحاد الأوروبي مع الجزائر علاقة خاصة باعتبارها نموذجا واضحا لتأثير أمن الطاقة على سياسة الاتحاد الأوروبي للترويج للديمقراطية في جنوب المتوسط قبل الثورات

العربية وبعدها فللجزائر أهمية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، فالجزائر تعتبر الثالثة عام 2010 بعد روسيا والنرويج في واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي، وتعد الأولى في تصدير الغاز الطبيعي للدول الأوروبية المتوسطية، فقد استطاع النظام الجزائري طرح نفسه كمورد موثوق فيه للطاقة أثرت أهمية الجزائر بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاهها من ناحية وأعطى الجزائر قوة في مواجهة الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

تعد الجزائر عضو في الشراكة الأورومتوسطية ووقعت على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ عام 2005 لكنها رفضت سياسة الجوار الاوروبية والاتفاق على خطة عمل نتيجة رفضها المشروطية السياسية وما تحتويه من منطق العصا والجزرة، واعتبار التحول الديمقراطي مطلب داخلي يتم التعامل معه داخليا دون ضغوط دولية.[1] وبالتالي لا يصدر لها تقرير الإنجاز المرتبط بخطة العمل ولكن تصدر مذكرة حول ما تم تحقيقه من إنجاز، دفع ذلك إلى وصف علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي بكونها "روسيا جنوب المتوسط" لكونها من أهم مصدري الطاقة للاتحاد من ناحية ولموقفها من أجندة الاتحاد فيما يتعلق بالترويج للديمقراطية من ناحية أخرى، ولتمتعها بعلاقات قوية بالدول الأعضاء الرئيسية المستوردين للطاقة منها أكثر من الاتحاد الأوروبي ككل من ناحية ثالثة. [2]

بالرغم من رفض الجزائر لسياسة الجوار الأوروبية اهتم الاتحاد الأوروبي بتدعيم العلاقات الثنائية معها فوفر الاتحاد دعم للجزائر بقيمة 220 مليون يورو و172 مليون يورو للبرامج التأشيرية للأعوام من 2007 –2010 وللأعوام من 2011–2013 على التوالي، كما ركز دعمه

[1] - Lotfi Boumghar, The Algerian Position on the European Neighbourhood Policy, **IEMed. Mediterranean Yearbook** 2013, p .208.

[2]- Hakim Darbouche and Susi Dennison, A "Reset" with Algerian: **The Russia to the EU's south, ECFR Policy Brief**, n 46, dec 2011, p .07.

على إصلاح القضاء وتنويع الاقتصاد وتحسين الخدمات العامة كالصحة وغيرها من البرامج كذلك ضاعفت اسبانيا معوناتها إلى الجزائر وفي عام 2007 طلبت رسميا من الجزائر "معاملة تفضيلية" في مجال امدادات الطاقة على غيرها من الدول الأوروبية، واقترحت شراكة ثنائية في مجال الطاقة أما فرنسا فبلغت المعونات المقدمة إلى الجزائر 250 مليون دولار أمريكي أي أكثر من ضعف ما تمنحه أسبانيا للجزائر (تعد أسبانيا ثاني أكبر دولة مانحة للجزائر، بقيمة 98 مليون دولار أمريكي)، في عام 2006 وقعت فرنسا على اتفاقية طاقة جديدة مع الجزائر وفي زيارة **نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy** الرئيس الفرنسي آنذاك إلى الجزائر عام 2007 في أول زيارة له خارج البلاد عرض على الجزائر تعهد جاد يتعلق بتوفير الجزائر امدادات الغاز على المدى القصير في مقابل التعاون الفرنسي في مجال الطاقة النووية على المدى الطويل، ودعا إلى تحالف أو حتى إندماج بين الشركة الفرنسية "**غاز فرنسا" Gaz de France** والشركة الجزائرية المملوكة للدولة **سوناطراك** لتأمين امدادات الغاز الطبيعي لفرنسا على المدى الطويل، لكن رفضت سوناطراك هذا العرض لعدم توافقة مع مصالح الجزائر في مجال الطاقة.[1] بحيث يمكننا الاستنتاج أن هذه المنح هي محاولة لكسب الجزائر من أجل التعاون في الطاقة.

إن العلاقات الطاقوية بين دول غرب المتوسط ترتبط بعلاقة مركبة حيث تظهر هذه المعادلة في علاقة تبعية الدول الأوروبية في مواردها الطاقوية لبلدان شمال افريقيا خاصة الجزائر، غير أن بلدا يعيش على الريع النفطي يصعب عليه كذلك فقدان الزبائن والمستثمرين، وهو ما يولد حالة تبعية متبادلة وهو ما أشار إليه المرصد المتوسطي للطاقة بالقول أن هناك علاقة اعتماد متبادل بين الطرفين، كما أنه ينبغي الأخذ بالاعتبار متغيرآخرفي هذا الاعتماد المتبادل وهو بلدان العبور والتي تنتهج دبلوماسية جديدة تسمى ب"**دبلوماسية الأنابيب**" تقوم على استغلال موقعها في التفاوض حيث

[1] – هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق**، ص 275.

تتفاوض على جعل عبور أنابيب الغاز وشبكات الربط الكهربائي لأراضيها ورقة رابحة في استارتيجية علاقاتها الاقليمية.[1]

وعموما وكتقييم لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المصدرة للطاقة أو دول العبور في جنوب المتوسط نجد أن هذه السياسة تتنافى مع ما جاء به اتفاق برشلونة الرامي إلى نشر الديمقراطية حيث بالرغم من ادعاءات الاتحاد الأوروبي لترويجه للديمقراطية إلا أنه يستمر في التعامل في مجال الطاقة مع الدول الموردة برغم عدم التزامها بالديمقراطية حيث نرى وجود تأثير سلبي لاعتمادية الاتحاد الأوروبي على استيراد الطاقة على سياساته للترويج للديمقراطية، من خلال تقويض قدرة الاتحاد على الترويج للديمقراطية في البلدان المنتجة للطاقة بل الأكثر من ذلك النظر إلى الأنظمة السلطوية باعتبارها مورد موثوق فيه الإمدادات الطاقة، بالرغم من التأكيد الأوروبي على أهمية الحكم الرشيد في البلدان المنتجة للطاقة الاستخدام ايرادات الطاقة بشكل جيد إلا أن التركيز اقتصر على تحسين ظروف الاستثمار للشركات الأوروبية في هذه البلدان.

على أقل تقدير زيادة اعتمادية الاتحاد على استيراد النفط والغاز – كما تم التوضيح سابقا – تقوض فرصه في الضغط للترويج للديمقراطية في البلدان المنتجة فقد أوضح **خافيير سولانا** **Javier Solana** الممثل السابق للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي أن اعتمادية الاتحاد الأوروبي على استيراد الطاقة قد أثر على المضي قدما لتحقيق أهداف السياسة الخارجية واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد فوجود احتياطيات ضخمة من النفط والغاز لأنظمة

[1] – كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 209، 210.

التي وصفها بالصعبة" تعطيها ورقة رابحة وإمكانية للضغط الخارجي واستخدام إيرادات صادرات الطاقة في أهداف قد يعتبرها الاتحاد إشكالية.[1]

لم تقتصر العلاقة بين الطاقة والديمقراطية على تقويض قدرة الاتحاد على الترويج للديمقراطية في البلدان المنتجة للطاقة، بل تنظر الحكومات الأوروبية والغرب بشكل عام إلى الحكومات السلطوية في الشرق الأوسط وفي جنوب المتوسط باعتبارها مورد موثوق فيه، حيث تسيطر الدولة على الشركات العاملة في قطاع الطاقة. لذا تحرص الحكومات الغربية على بقاء علاقات تحالف وتعاون مع الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبار أن التغيير السياسي ضار لمصالحها المتعلقة بالطاقة، حيث تتعهد هذه الأنظمة بحماية تدفق امدادات النفط والغاز والحفاظ على أسعارها ثابتة،[2] وهذا ما تجلى واضحا في سياساتها تجاه الثورات المضادة في بلدان الربيع العربي.

[1] - Javier Solana, EU High Representative for the common Foreign and Security Policy at **the EU Energy Conference EU High Representative for the Common Foreign and Security Policy**, Nov 20,2006,p 02.

[2] – هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق**، ص 264.

خلاصة الفصل:

في عالم سمته الأساسية أولوية الجيو اقتصاد على الجيو سياسة في ظل الجدلية عولمة – اقليمية أصبحت العلاقات الدولية علاقات تعاونية تنافسية في الوقت نفسه فكل قوة سياسية تحاول إقامة منطقة نفوذ اقتصادية، فالولايات المتحدة من خلال اتفاق التبادل الحر في شمال أمريكا NAFTA مع كندا والمكسيك، اليابان التي تبسط نفوذها على تجمع أمم جنوب شرق آسيا ASIAN وبالنسبة للاتحاد الأوروبي تمثل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة نفوذ طبيعية للمنطقة الأوروبية، منطقة ينبغي هيكلة العلاقات مع الدول المشاطئة لها حيث سيكون حوض البحر الأبيض المتوسط المنطقة الوحيدة للتوسع الجغرافي الأوروبي طال الزمن أو قصر، بحسب تعبير الاقتصادي الفرنسي جيرارد كيبابجيان، وهذا ما دفعها للارتباط مع هذه الدول بشراكة تشمل عدة جوانب وأبعاد.

يعلق اتفاق الشراكة الذي سمي باتفاق برشلونة أهدافه على أهمية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق أهداف تتمثل في بناء منطقة ازدهار متقاسمة حيث لا استقرار من دون أمن ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية، فالأمن في أوروبا بمفهوم مقاومة الجرائم المستوردة يبقى هو الآخر متأثرا بما ينشأ من التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء الدول الثالثية المتوسطية، كما أنه يعد التأسيس للحوار والشراكة الاستراتيجية مع الفاعلين الأساسيين في معادلة الطاقة، والتي تعتبر أهمها الجزائر التي تربطها بها علاقة خاصة لأهميتها بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي.

الفصل الثالث

تطور العلاقات الاقتصادية

الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من التعاون

إلى الشراكة

الفصل الثالث: تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة

تمهيد

إن العلاقات الجزائرية الأوروبية هي علاقة تاريخية تميزت بالكثير من التعقيد والتنازع والارتباط حيث بدأت منذ الحضارة الرومانية واليونانية واطماعهما الاستعمارية ليتغير ميزان القوى بعد وصول الإسلام لمنطقة المغرب العربي لصالح الجزائر قرونا عديدة، قبل حصول النهضة الأوروبية في المجالين العلمي والصناعي وتستعيد أطماعها باستعمار فرنسا للجزائر.

فرض استقلال الجزائر على دول أوروبا محاولة إيجاد صيغة للتعامل وهو ما أطرته من خلال اتفاقية التعاون سنة 1976 ثم ترقية العلاقات والوصول بها إلى اتفاق شراكة يهدف لإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجانبين الجزائري والأوروبي وذلك وفق نتائج عملية برشلونة عام 1995 الذي يطرح العديد من الفرص والتحديات مع خصوصية الوضع الجزائري، فالجزائر تحتل موقعا استراتيجيا مهما بالنسبة لأوروبا كونها بوابة افريقيا وهي بموقعها الجغرافي وشساعة إقليمها وتوسطها بلدان المغرب العربي مثلت منطقة عبور لأكبر المصالح العسكرية والاقتصادية في العالم، وبهذا الموقع تعتبر دولة محورية من منظور دول الاتحاد الأوربي ونافذة تطل بها على دول العالم الثالث وفي هذا الصدد عبر الخطاب السياسي الفرنسي عن ذلك من خلال مقولة الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" (كل شيء يدعونا للذهاب بعيدا مع الجزائر أكثر من أي دولة أخرى وذلك لوضع شروط ملموسة للتعاون بيننا).

المبحث الأول: التعاون الاقتصادي الأورو جزائري

تطورت العلاقات الجزائرية الأوروبية منذ الاستقلال حيث تجسدت في عدة اتفاقات وعقود عبر مراحل مختلفة منحت فيها الجزائر مكانة مهمة في سياسات الاتحاد الأوروبي وعلاقاته الخارجية كان المحرك الرئيسي فيها هو النفط والغاز.

المطلب الأول: تطور العلاقات الجزائرية ــ الأوروبية

يمكن تقسيم الاتفاقيات التعاونية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى جيلين من الاتفاقيات حيث نقسمها إلى اتفاقيات الستينات والتي كانت ثنائية ترتبط فيها كل دولة متوسطية على حدى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية وكان هدفها ترسيخ العلاقات التجارية التي ظهرت أثناء الفترة الاستعمارية فكانت الجزائر البلد المغاربي الوحيد الذي ورد ذكره في نص معاهدة روما وذلك لاعتباره مقاطعة فرنسية وجزءا من أوروبا.

ووفق "معاهد روما" تستفيد الجزائر من المزايا الممنوحة للمجموعة الأوروبية وتحصل على أفضليات جمركية لصادراتها نحو الجماعة وبعد الاستقلال عام 1962 طلبت الجزائر استمرار الوضع نفسه باستثناء تلقي المساعدات الخارجية وهذا ما تم فعلا بموجب قرار صادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963، إضافة إلى الامتيازات المتحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية. [1]

[1] – أسماء سي علي، "انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة _آفاق 2017_"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2017، ص 157.

ويرجع بداية التعاون بين المفوضية الأوروبية والجزائر إلى 13 فيفري 1963، حيث طلبت المفوضية الأوروبية من المجلس الأوروبي رأيا حول رغبتها في عقد اتفاقية تعاون مع الجزائر وافق من خلالها المجلس على فتح المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر والتي كانت متركزة في الأساس على المجال الاقتصادي بصفة أساسية.[1]

وعقد يوم 25 فيفري 1964 اجتماع توصل فيه الطرفان إلى ضرورة تغيير العلاقة المؤقتة التي تجمع الاتحاد الأوروبي بالجزار وفق اتفاقية روما*. وتم التوصل إلى أهمية تجديد العلاقات وضرورة التوصل إلى اتفاق تعاون أرادت الجزائر أن يشمل كل الميادين الاقتصادية، التكنولوجية والمالية، إلا أن الطرف الأوروبي أراده اتفاقا محدودا يتعلق بالمبادلات التجارية فقط على غرار تونس والمغرب.[2]

بدأ التعاون بين الجانب الأوروبي والجزائر إلى سنة 1969 عندما تم توقيع اتفاقا كان أساسه تجاريا وذلك لمدة خمس سنوات يربط الجزائر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (التي تضم ستة أعضاء) والواقع أن فرنسا كان لها الدور الأكبر في تجسيدها على أرض الواقع خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية الكبيرة في منطقة المغرب العربي، حيث سعت لفرض بعض الأسعار التفضيلية على بعض المنتجات كالحمضيات التي أعفيت بنسبة 80 بالمائة من الضرائب لأن اسبانيا لم تكن عضوا في المجموعة الأوروبية وبالتالي طبقت هذه الاتفاقية على المنتجات المستوردة والتي لا تشكل أي منافسة لمنتجاتها.

[1] – العربي العربي، "**أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية (1956–2013)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية "، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 134.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 135.

أخذت العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طابعا خصوصيا بخلاف المغرب وتونس اللتان وقعتا اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1969، حيث أن هذه الخصوصية يفسرها وجود اتفاقية مشتركة بين الجانبين خلال الستينات والاختلاف كذلك في تأثير اتفاقية التعاون التي وقعتها الجزائر سنة 1976 بالمقارنة مع تونس والمغرب، ذلك أن الاقتصاد الجزائري قبل استقلاله سنة 1962 كان مندمجا بصفة كاملة في الاقتصاد الفرنسي وبالتالي فقد كان جزءا من المجموعة الاقتصادية الأوروبية و اتسمت هذه العلاقة بعدة إشكاليات تمثلت في: [1]

-تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي وبالتالي الأوروبي وذلك عن طريق اتفاقية إيفيان (19 مارس 1962) المتعلقة باستغلال الجزائر مع متابعة الحصول على النظام التفضيلي لصادراتها اتجاه أوروبا.

-خضوع النشاط الفلاحي بعد الاستقلال للتدخلات البيروقراطية وتهميش القطاع الفلاحي في استراتيجيات التنمية، وهذا ما أدى الى فقدان هذا القطاع ثقله في تركيبة الاقتصاد الجزائري وفي الضغط على العلاقة بين الجزائر والجانب الأوروبي.

-الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية من النفط والغاز ممّا أعطى للجزائر مكانة مميزة مقارنة بتونس والمغرب في علاقتها مع المنطقة الأوروبية.

[1] – – ياسين جبار، **الشراكة الأورو متوسطية واقع وآفاق**. الجزائر: دار المعرفة، 2012، ص ص 27، 28.

-تم رفض منح الأفضلية للصادرات الجزائرية نهاية الستينات من قبل دول المجموعة الأوروبية ممّا دفع بالجزائر إلى الانطلاق في مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بهدف الوصول إلى اتفاق وفق السياسة المتوسطية الجديدة للمجموعة الأوروبية.

وقامت المجموعة الأوروبية في النصف الثاني من السبعينات بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع دول جنوب المتوسط من بينها الجزار حيث ركزت هذه الاتفاقيات على المساعدات الاقتصادية وتضمنت فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية وبعض التفضيلات في المنتجات الزراعية لكافة الدول المتوسطية باستثناء تركيا واسرائيل. [1]

ويمكن اعتبار سنة 1972 منعطفا أساسيا لحوض البحر الأبيض المتوسط حيث قرر رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية المنعقدة في أكتوبر 1972 تبني سياسة شاملة ومتوازنة اتجاه الدول المتوسطية الأخرى، من خلال انجاز جهاز مشترك لضفتي المتوسط يقوم علة نظام التفضيلات التجارية والتعاون المالي وفي 20 مارس 1972 قرر المجلس الأوروبي فتح المفاوضات قصد التوصل إلى اتفاق شامل حول المبادلات التجارية والتعاون وتم في نفس السنة إعلان سياسة متوسطية جديدة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.[2]

وقد تناولت المفاوضات سنة 1972 النظام المتعلق بالمبادلات التجارية ودعا بعدها الاتحاد الأوروبي إلى اقرار استكمال التفاوض بصورة موسعة لإقامة تعاون بين الأطراف في إطار اتفاقية شاملة حول المبادلات التجارية والميادين الأخرى للتعاون.[3]

---

[1] – العربي العربي، مرجع سابق، ص 134.

[2] – المرجع نفسه، ص 136.

[3] – المكان نفسه.

وبذلك أبرمت اتفاقات ثنائية جديدة في عام 1976 مع البلدان المغاربية الثلاث تونس والجزائر والمغرب كإطار للتعاون التجاري وتقديم مساعدات اقتصادية ومالية في شكل بروتوكولات مالية ثنائية، وهدفت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في تلك الفترة إلى تقديم هذه المساعدة لتطوير وتحديث وتنويع صناعاتها الصناعية والزراعية، وفي الوقت نفسه فرض قيود جديدة بالنسبة لصادرات شمال أفريقيا حيث جاءت الاتفاقية في الجانبين الصناعي والتجاري كالتالي:[1]

بالنسبة للجانب الصناعي فقد اعتمدت حرية دخول المنتجات الجزائرية باستثناء المواد البترولية والحديدية الجزائرية الخامة منها والنصف مصنعة والتي تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية ما يظهر النية المبيتة لاستمرار الاستغلال وفق المصلحة الخاصة لهذه الدول، فالجزائر ضعيفة في ميدان التصنيع وبالتالي لا يمكنها الاستفادة من المزايا الضريبية المنتهجة بل أن كل صادراتها من المحروقات والمواد الخام التي لا تطبق عليها نسبة 0 بالمئة ما يعني ميول الكفة لصالح الطرف الأوروبي منذ البداية.

أما فيما يخص الجانب التجاري فقد أقرت الاتفاقية نظاما تفضيليا لصالح الجزائر بحيث تدخل المنتجات الجزائرية إلى السوق المشتركة دون دفع رسوم جمركية وفي المقابل فإن المنتجات الصناعية الأوروبية تخضع لنظام دفع الرسوم الجمركية، إلا أنّ هذه المفاوضات عرفت عدة صعوبات كون النظام التفضيلي لم تعرفه الاتفاقات السابقة مع تونس والمغرب واقتصرت الصادرات الجزائرية على مواد الطاقة.

[1] – العربي العربي، مرجع سابق، ص ص 136، 137.

إنّ اتفاقية التعاون الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر شهر أفريل سنة 1976 تدخل في إطار المقاربة الشاملة المتوسطية التي أنجزها الاتحاد الأوروبي سنة 1972 واعتبر هذا التعاون بأنه نوع من التعاون التقليدي، حيث لا ينطوي على عضوية داخل الجماعة الأوروبية ولا اتفاق لإنشاء اتحاد جمركي وهو ما ينطبق على العلاقة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي أو باقي الدول الواقعة جنوب المتوسط مثل تونس، المغرب، مصر، الأردن، ولبنان.[1]

حيث اختصت هذه الاتفاقيات بالتبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي، التقني والمالي ففي الجانب التجاري تمنح المجموعة الأوروبية للجزائر الأولويات التالية:[2]

-تخفيض الحقوق الجمركية بين 20 % و100% لبعض المنتجات الزراعية.

-تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات وفي حالة تجاوز هذا السقف يعاد فرض الحقوق الجمركية.

حيث لم يعد معدل الصفر المطبق على المنتجات الصناعية المستوردة من بلدان البحر الأبيض المتوسط الثماني التي كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تتعاون معها في إطار برنامج الرصد العالمي ينطبق على المنسوجات والمنتجات النفطية المكررة التي تمثل جزءا كبيرا من الصادرات الجزائرية.

ولقد اعتبرت العلاقات الأوروبية الجزائرية هامة جدا بالنسبة لدول المجموعة الأوروبية مقارنة بعلاقاتها مع تونس والمغرب وذلك لكون الجزائر دولة مصدرة للمحروقات وليس للمواد الفلاحية

[1] – المرجع نفسه، ص 138.

[2] – ياسين جبار، مرجع سابق، ص 29.

فالصادرات الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية لم تشكل سوى 2 % من مجموع مبيعاتها في حين أن الصادرات الأخرى من البترول والغاز تدخل في حدود 98 % من مجموع الصادرات وهذا يعني أن الاتفاق الأوروبي الجزائري لا يخص سوى العنصر الهامشي من المبادلات بين الطرفين خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المجموعة الأوروبية لا تطبق أي حق على مشترياتها من البترول والغاز.[1]

لقد عرفت المبادلات التجارية بين الطرفين نموا خلال سبعينات القرن العشرين لكنّها اتجهت نحو الركود مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لما شهدته الجزائر من أزمة سياسية اقتصادية اجتماعية أمنية والتي كانت السبب في نقص الاستثمارات وهجرة اليد العاملة إلى أوروبا، وكنتيجة لهذه المؤشرات السلبية والتغيرات التي أثرت على الساحة الدولية عملت أوروبا على تغيير سياستها اتجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط بصيغة عامة والجزائر على وجه الخصوص حيث ظل الحوار بين الاتحاد الأوروبي والجزائر متواصلا من خلال إقامة شراكة شاملة لتحقيق التوازن في المبادلات والعلاقات، وإحداث نوع من التنمية الاقتصادية حتى تستطيع الجزائر مواكبة التطور الحاصل في كل المجالات، فأدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة بدل التعاون.[2]

[1] – أمال يوسفي، " **العلاقات الأورو – مغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة**"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2006، ص 55.

[2] – العربي العربي، **مرجع سابق**، ص 138.

المطلب الثاني: بوادر تغيير نمط العلاقات الجزائرية الأوروبية

أدت نهاية الحرب الباردة الى حدوث تغير جوهري في بنية النظام الدولي الأمر الذي أدى إلى تغير في مسار العلاقات وتوجهات الوحدات الفاعلة ككل في هذا النظام ، وهو ما أسس لإعادة النظر في العديد من المنظورات والنماذج والأطر المعرفية التي سادت فترة الحرب الباردة، وذلك بعد التأكد من عجزها في تقديم تفسيرات حول التحولات الجديدة – كما أسلفنا من قبل في الفصل الأول– ولعل من أبرز هذه التحولات هو التحول من المنظور السياسي الأيديولوجي إلى المنظور الاقتصادي ومن المنظور الكوني إلى المنظور الاقليمي، ومن منظور إدارة الأزمات إلى منظور حل هذه الأزمات وكذلك التحول في طبيعة المخاطر والتهديدات وفي مفهوم العدو الذي كان مقصورا في غزو دولة لأخرى ومن التهديد السوفياتي إلى مخاطر الجنوب.

انطلاقا من هذه المقاربات الجديدة حاولت الدول الأوروبية التعامل بمنطق جديد داخل المجتمع الدولي بصفة عامة ومع جيرانها بصفة خاصة من خلال آليات مستحدثة أبرزها الحوار والشراكة شمل الحوار المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول الجوار لتكثيف جهودها من أجل تنمية وتطوير العلاقات فيما بينها، ذلك عن طريق الاتفاق على وضع استراتيجية لتوثيق التعاون في المجالات المختلفة ترمي إلى تحقيق المصالح والأهداف المشتركة.

مثّلت المنطقة المغاربية بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص منطقة استراتيجية مركزية على خريطة العالم وهي ذات تأثير في مجريات السياسة الدولية فقد لاقت هذه الأقطار في الماضي والحاضر اهتماما متزايدا من القوى الدولية، سيما الدول الأوروبية التي تجمعها بها علاقات مميزة

منذ أقدم العصور حيث أن العلاقات لم تتراجع حيويتها وأهميتها بل زادت وتعمقت جذورها وتعددت جوانبها وأطرافها واتسعت مصالحها. [1]

وتتميز الجزائر وباقي منطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية في العقل الأوروبي انطلاقا من أربعة محددات: [2]

الأول: الهجرة، حيث تستوطن الدول الأوروبية جاليات مغاربية كثيفة تنحدر من الدول المشاطئة للمتوسط جنوبا.

الثاني: مصدر الطاقة حيث تحصل أوروبا على أكثر من نصف حاجيتها من الطاقة من دول شمال أفريقيا ومنطقة الخليج.

الثالث: التجارة والاقتصاد فالاتحاد الأوروبي يمثل أكبر شريك تجاري لكل دول المنطقة.

الرابع: الأمن ومكافحة الارهاب باعتبار أن الراسخ في الذهنية الأوروبية أن منطقة جنوب المتوسط أصبحت مصدرا للإرهاب هدفت الشراكة الأورو متوسطية إلى تحويل منطقة حوض البحر المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يحقق السلام والاستقرار وإقامة منطقة تجارة حرة.

إن خصوصية العلاقات الجزائرية الأوروبية وأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية مكّنتها من أن تكون البلد الأهم في عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كما أن هناك ارتباط اقتصادي شديد بين الطرفين، جعل منه الشريك التجاري الأول بالنسبة للجزائر بالتالي من مصلحة الاتحاد الأوروبي

[1] – محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 143

[2] – سعيد اللاوندي، **عملية برشلونة الأورو – متوسطية**. مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2006، ص 16.

المحافظة على السوق الجزائرية ورفع القيود الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة خصوصا وأن الواقع يثبت محدودية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية. [1]

وقد اعتبر الهدف الأساسي للشراكة الأورو متوسطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي هو أن تكون أوروبا قاطرة المتوسط سياسيا، استراتيجيا، اقتصاديا، وثقافيا، ولن يتجسد ذلك إلا بالتركيز على منطقة الغرب العربي وبوابتها الرئيسية الجزائر ذلك لكونها تمثل البوابة الرئيسية للوطن العربي وللقارة الافريقية كذلك، معتمدة في ذلك على الرصيد الثقافي واللغوي الفرنسي الذي تحمله الجزائر بحكم طول مدة الاحتلال الفرنسي لتحقيق التقارب بين الطرفين.[2]

اطلعت الجزائر على اعلان برشلونة الصادر عام 1995 واقتنعت بالعرض الأوروبي الذي يتضمنه والذي يقرّ بوضوح إما الانضمام لهذا المشروع أو البقاء على الهامش، ومنه مرت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعدة جولات تخللتها نقاشات حول مواضيع مختلفة تهم الطرفين.

وقد اختلفت الآراء حول موضوع عقد الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض فبين من يرى أن الجزائر تأخرت في هذه الشراكة مقارنة بتونس والمغرب وبين من يرى عكس ذلك، أي أن الأمر جاء مستعجلا لكن الجزائر أصبحت ترى أن اتفاق التعاون لم يعد مجديا ويجب عليها الدخول ضمن اتفاق الشراكة وذلك للأسباب التالية:

-يعتبر انضمام الجزائر إلى شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي فرصة للانفتاح الاقتصاد في ظل تحول النظام الاقتصادي العالمي على النظام الرأسمالي الحر حيث أن

[1] – محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 144.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، **جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار**. الجزائر: دار قرطبة، 2016، ص 203.

الجزائر عاشت انغلاقا اقتصاديا بانتهاجها النظام الاشتراكي ثم دخولها عدة أزمات: اقتصادية، سياسية، فأمنية.

-رغبة الجزائر في تغيير شكل العلاقات التي تربطها بدول الاتحاد الأوروبي وذلك لاقتناعها بعدم تحقيقها بالنتائج المرجوة من تعاونها مع السوق الأوروبية المشتركة والتي كانت كلها في صالح هذا الأخير، إذ استطاعت السوق أن تكسب لصالحها المجال التجاري حيث كانت هذه السوق تعد من أهم الزبائن المتعاملين مع الجزائر إذ تمثل المحروقات اكثر من 95 % من الصادرات الجزائرية إلى المجموعة، فما بين 1986-1987 ارتفعت مبيعات الجزائر من الغاز الطبيعي إلى المجموعة الأوروبية بنسبة 20.5 % إذ أن الجزائر تشبع 10.6 % من احتياجات الاستهلاك لبلدان المجموعة، وقد وفرت المجموعة 50 % من الاحتياجات الغذائية للجزائر سنة 1986، هذا كله يفسّر مدى أهمية التعامل مع السوق الأوروبية المشتركة، وذلك لعاملين: أن السوق تحظى بحصة كبيرة كشريك تجاري وأن فرنسا باعتبارها تشكل الاستعمار التاريخي هي جزء من هذه السوق (موقع جيوسياسي).[1]

-كذلك محاولة تعميق مجالات التعاون المالي والتقني حيث تم اصدار نظام من طرف المجلس الأوروبي ينص في مادته الأولى على تسريع عملية الغاء الرسوم الجمركية تجاه دول جنوب المتوسط من خلال تخفيض التعريفة الجمركية إلى أقل من 2 %.[2]

[1] – ناصر يوسف، " التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر" في: سلسلة كتب المستقبل العربي، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، 1999، ص 424.

[2] – فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام على منظمة التجارة العالمية، **مجلة الباحث**، العدد 11، 2012، ص 114.

يمكن القول أن المبادلات التجارية اتجهت نحو الركود مع نهاية الثمانينات لما شهدته الجزائر من أزمة سياسية اقتصادية واجتماعية، وهذا ما تسبب في نقص الاستثمارات وهجرة اليد العاملة إلى أوروبا، ممّا أدى بالاتحاد الأوروبي إلى تطوير العلاقات نحو الوصول إلى مفهوم للشراكة بدل الاقتصار على التعاون حيث كانت الجزائر من بين الدول الحاضرة في المؤتمر الأورو متوسطي يومي 27، 28 نوفمبر 1995 الذي ختم بإعلان برشلونة.

المبحث الثاني: المسار التفاوضي لاتفاق الشراكة الأورو جزائري وأبعاده

لقد اقتنعت الجزائر بجدوى الدخول في اتفاق الشراكة وقررت البدء في المفاوضات المؤدية اليه وقد مرت هذه المفاوضات بعدة جولات ذلك لإصرار الجزائر على التمسك ببعض الشروط من أجل حماية انتاجها الوطني في ظل ضعف الاقتصاد الجزائري مقابل اقتصاديات المجموعة الأوروبية، وعليه تم التوصل إلى الاتفاق سنة 2002 والذي حمل عدة أبعاد أمنية، اقتصادية وثقافية سنفصل في بنودها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل مفاوضات اتفاق الشراكة بين الطرفين

لقد أخذت الجزائر خلال التسعينات باستراتيجية للإصلاح الاقتصادي تهدف من خلاله إلى إقامة اقتصاد على أساس سوق متفتح على العالم ولتحقيق تحرير واسع للتجارة وتعزيز التعاون في الكثير من المجالات أعطت الجزائر موافقتها لإقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي، لكنها لم تحذ حذو تونس والمغرب اللتان وقعتا اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 و15 نوفمبر 1995 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية المتمثلة في كونها بلدا يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها ونسيج صناعي لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية وكذا مراعاة الخصوصية الجيو استراتيجية والسياسية المتمثلة في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة افريقيا،

أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل أساسا في الحركية التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في استكمال الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير. [1]

دخلت الجزائر في سلسلة من المفاوضات بعد موافقتها الانضمام لاتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي ولقد تمحورت هذه المفاوضات حول العديد من الدوافع والأهداف بالنسبة للطرف الجزائري وذلك لما يعانيه الاقتصاد الجزائري من مشاكل عويصة وما يغرق به من مديونية خارجية، اضافة لتفشي ظاهرة البطالة، وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية النمو الاقتصادي وتأخرها مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم والتسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل، وضعف الاستثمار المحلي وغياب الاستثمار الأجنبي... كل هذا دفع الجزائر إلى الرغبة في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي يتيح لها فرصا قد تمكّنها من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة،[2] حيث جرت هذه المفاوضات على مرحلتين:[3]

1- مرحلة المفاوضات الاستطلاعية:

شملت المرحلة أربع جولات بدأت في جوان 1994 وانتهت في فيفري 1996 حيث سمحت هذه الجولات بتبادل المعلومات ودراسة آفاق تطوير العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن الشراكة الأورو متوسطية، وقد تخللت هذه المحادثات المصادقة على إعلان برشلونة الذي لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذه القمة رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب التطورات الداخلية.

[1] – محمد سمير عياد، **العلاقات الأوروبية المغاربية**. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 144.

[2] – محمد سمير عياد، **مرجع سابق**، ص 144.

[3] – جبار ياسين، **مرجع سابق**، ص 29، 30.

فقد كان على الوفد الجزائري تقديم مقترحات تجيب عن تلك المقدمة في الوثيقة التفاوضية التي عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996 من قبل Manuel MARIN نائب رئيس اللجنة الأوروبية ومحافظ مكلف بالمتوسط حيث كان من المتوقع أن تدوم المفاوضات أكثر من ثلاث سنوات لإبرام عقد الشراكة.

انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في بركسيل يومي 3 و4 مارس 1997، واقتصرت مطالب الجزائر في الدورة الأولى على ما يلي: [1]

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي اعتبارا للخصوصية التي تميزه.
- تكثيف وتوسيع مجالات التعاون مع الجانب الأوروبي لضمان الاستفادة من مختلف الفرص المتاحة.

من جانب آخر رفضت الجزائر إلغاء مبدأ الحماية الصناعية دفعة واحدة، وعارضت مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية وساندت مبدأ المراجعة الدورية للتعريفة كل ثلاث سنوات أو خمس سنوات بهدف إعادة تأهيل القطاع الصناعي، وبموجب ذلك تأسّست علاقة شرطية بين إلغاء الحماية الصناعية والاجراءات الحمائية المنتظرة من الاتحاد الأوروبي في ضوء إلتزامه بما يلي:

- إلتزام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر من أجل إعادة تأهيل القطاع الصناعي.
- التزام الاتحاد الأوروبي ببرنامج خاص للحفاظ على صادرات الجزائر خارج المحروقات.
- توسيع التعاون المالي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي، والأخذ بعين الاعتبار النقائص في هذا المجال.

[1] – فاطمة الزهراء رقايقية، **مرجع سابق**، ص 133.

- أما الملف الزراعي فالمفاوضات لم ترض الطرفين، فالاتحاد الأوروبي كان حريصا على سوقه الزراعية المغلقة فيما يخص منتجات الدول المتوسطية النامية.
- في إطار هذه المفاوضات عملت الجزائر على استغلال جملة من العوامل الايجابية قصد الاستفادة منها في توفير شروط تفضيلية تسمح بتنمية وتطوير اقتصادها الوطني على جميع المستويات، فالاتحاد الأوروبي يعتبر أول شريك اقتصادي وتجاري للجزائر كما يعتبر عضوا هاما مؤثرا في المنظمة العالمية للتجارة وقوة اقتصادية على المستوى العالمي.

عقدت الجولة الثانية والثالثة من المفاوضات على التوالي يومي 21 و23 أفريل 1997، ويومي 27 و28 ماي من السنة نفسها، غير أن المفاوضات تعثرت وتوقفت في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري وتم تجميد عمل الورشات وذلك لعدة أسباب نذكر أبرزها فيما يلي:[1]

- اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية.
- الأوضاع الأمنية الصعبة التي عرفتها الجزائر في ذلك الوقت وموقف الأوروبيين تجاه الأزمة الجزائرية.
- رأت الجزائر بأن الاتفاق الذي كان مقررا لم يكن في مصلحة الجزائر.
- تجاهل الطرف الأوروبي للعديد من المسائل التي كانت تهم الجزائر كمشكلة المديونية وتنقل الأشخاص(الهجرة)، وعدم أخذه خصوصيات الاقتصاد الجزائري بعين الاعتبار ذلك أن الجزائر بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعاداته، وفي المقابل فإن نسيجه الصناعي لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية.

[1] – أسماء سي علي، مرجع سابق، 167.

استؤنفت بعدها المفاوضات على مستوى وزراء الخارجية حيث تم الاعلان عن قرار الاستئناف في 21 أفريل 1999، من قبل ممثل الاتحاد الأوروبي في بيان صادر في بروكسيل عقدت على إثر ذلك ندوة لرؤساء المؤسسات والشركاء الاجتماعيين الجزائريين والأوروبيين يومي 29 و30 جوان 1999، أعقبها إعلان السلطة الجزائرية بتاريخ الثالث من سبتمبر 1999 عن نية الجزائر في إعادة إحياء المفاوضات.

2- مرحلة المفاوضات الجدية:

مهّدت المفاوضات الاستطلاعية لمناقشة معمقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأهم ما ميز هذه الفترة هو تباين وجهات النظر فيما يتعلق بعدة مسائل من أهمها كيفية مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري ومسألة التعويضات المحققة لتأهيل الاقتصاد الجزائري عامة والاقتصاد الصناعي خاصة، إضافة إلى تشديد الطرف الأوروبي على عدم تخصيص اتفاق منفرد بالجزائر إذ يعمد إلى ابرام اتفاق إطار يتم بعده الدخول في التفاصيل وليس العكس كما يريد الطرف الجزائري، كما أصر الاتحاد الأوروبي على عدم فتح أسواقه أمام المنتجات الفلاحية لدول المتوسط.[1]

جولات المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 2000- 2001:

أستنفت مفاوضات الجولة الرابعة في 15 أفريل 2000، بعد اقرار وفد الترويكا بخصوصية الاقتصاد الجزائري بعد زيارة قام بها للجزائر وقد ركز الطرف الجزائري خلال مفاوضات هذه الجولة على أن لا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلا بعد 2002 مع ضرورة أخذ خصوصية القطاع الزراعي بعين الاعتبار.

[1] – المرجع نفسه، 168.

وفي شهر جويلية 2000 عقدت الجولة الخامسة تلتها في بروكسل الجولة السادسة في 13 ديسمبر من نفس السنة عرض خلالها المفاوض الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري مطالبا في الوقت نفسه بضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية وتفكيك القيود الجمركية، وهو ما اعتبره المفاوض الجزائري تحديا كبيرا من شأنه إضعاف مستوى حماية الانتاج الوطني وتحقيق خسائر جبائية هامة نتيجة التفكيك الجمركي والتي تتراوح ما بين 104 و107 مليار دولار حسب تصريح محافظ البنك المركزي الجزائري آنذاك. [1]

وبين 12-13 فيفري 2001 عقدت مفاوضات الجولة السابعة والتي ركزت على الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص كما قدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية، واتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات كل شهر حيث عقدت الجولة الثامنة يومي 15- 16 مارس 2001 وتناولت موضوع رؤوس الأموال، والجولة التاسعة بين 3- 5 ماي 2001 التي درست ملفي الزراعة والخدمات، في حين تم تناول قضايا التنقل الحر للبضائع، العدالة والشؤون الداخلية، وتقديم الخدمات والحق في الإقامة، لتصل بذلك المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ويستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في الجولات اللاحقة.[2]

ثالثا: المرحلة النهاية لمفاوضات الشراكة الأورو جزائرية (توقيع اتفاق ديسمبر 2001):

أظهر الطرف الأوروبي في هذه المرحلة نوعا من الليونة ساهم في استكمال جولات التفاوض تخطى

[1] – جبار ياسين، مرجع سابق، ص 32.

[2] – أسماء سي علي، مرجع سابق، ص168.

خلالها الطرفان عددا من القضايا خاصة بعدما أضحى الوضع التفاوضي للجزائر ضعيفا بعد موافقة كل من تونس والمغرب ومصر على اتفاق الإطار المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي.

ما أدى إلى دور تراجع المفاوض الجزائري تحت ضغط عامل الزمن في مسائل كانت من الأولويات على غرار حرية تنقل الأشخاص التي لم تحظ باهتمام الطرف الأوروبي، كما قوبلت باستقبال كل رعية وجدت في وضعية غير قانونية في أوروبا ويشتبه بأنها جزائرية أما الجانب الاقتصادي فإن الجزائر قبل التوقيع كانت قد باشرت عميات إدخال تعديلات وتخفيضات في التعريفات الجمركية بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001. [1]

أعلن وزير الخارجية الجزائري في السابع من ديسمبر2001 عن قرار توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بعد 17 جولة من المفاوضات التي انقطعت في عدة مرات وتم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق المبدئي والمصادقة الأولية في بروكسل ببلجيكا، و تم التوقيع عليه بصفه نهائية في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية، إلى أن دخل حيز التنفيذ في بداية سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه في الأول من أفريل 2005 من جهة وبرلمانات الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

واختلف أهداف الطرفين الجزائري والأوروبي حول الشراكة فالجزائر هدفت من خلال هذه الاتفاقية الى جلب المزيد من الاستثمارات وبالتالي مرافقة المؤسسات الجزائرية وتأهيلها لتقوية قدراتها التنافسية إلى جانب فتح الأسواق الأوروبية لمنتجاتها سيما المنتجات الفلاحية، بينما الطرف الأوروبي كان يرى أنه لابد من تشجيع للمزيد من المبادلات التجارية وكذا تحقيق المزيد من الاصلاحات الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى خلق مناخ سليم ومستقر وتشجيع المؤسسات الأوروبية للاستثمار في

[1] – جبار ياسين، مرجع سابق، ص 32.

الجزائر.[1] من جانب آخر يهدف الاتفاق إلى تشجيع التكامل المغاربي بتدعيم المبادلات والتعاون داخل هذه الكتلة المغاربية من جهة وبينها وبين الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، مع إيجاد السبل الكفيلة بتدعيم الاندماج المغاربي لاسيما تطبيق المبدأ العام المقرر في نص المادة 48 من الفقرة الثالثة والمادة 50 من اتفاق الشراكة غير أن استفادة الجزائر من اتفاق الشراكة تبقى مرهونة بعاملين أساسيين هما:

- القدرة التفاوضية للجزائر لجعل الاتفاق أكثر من شراكة تجارية بل شراكة إنتاجية أيضا إلى جانب ضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر فضلا عن استبعاد فرض قيود غير تعريفية جديدة تخل بالاتفاق.
- مدى التزام الطرف الأوروبي بتطبيق الاتفاق بكل بنوده دون محاولة إفراغه من محتواه.

ولقد اعتبر التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 19 سبتمبر 2001 تتويجا لسلسلة من المفاوضات الطويلة التي دامت سبع سنوات التقى الطرفين خلالها سبع عشرة مرة، وقد اختتم جولات المفاوضات الشاقة باللقاء الختامي في نوفمبر 2001، وعليه فإن التوقيع على الاتفاقية لم يكن سهلا وذلك لتعدد القضايا الشائكة التي مثلت اختلافا في وجهات النظر خصوصا ما تعلق بملف العدالة والشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص، وحقوق الانسان، كما ألحت الحكومة الجزائرية على ضرورة إيجاد آليات وطرق للتعاون في إطار الشراكة لمحاربة ظاهرة الإرهاب وهو احد العوامل الكفيلة بضمان أمن واستقرار منطقة المتوسط.

[1] – المرجع نفسه، ص 33.

المطلب الثاني: أبعاد ومضمون اتفاق الشراكة بين الطرفين

لقد عانت الجزائر من أزمة داخلية أمنية أدت بها إلى التفكير في توقيع اتفاق الشراكة وهذا للانفتاح نحو العالم الخارجي أكثر وكما ذكرنا من سالفا فإن العلاقات التي تجمع الجزائر والاتحاد الأوروبي ليست وليدة اتفاق الشراكة الأورو متوسطية كما أنّ بنود هذا الاتفاق لا تختلف كثيرا عن باقي دول الجنوب الموقعة مع الاتحاد الأوروبي لهذه الشراكة التي تتفاعل فيها الابعاد المختلفة.

ويحدد نص الاتفاقية مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها التعاون الاقتصادي والمالي والمحور الاجتماعي والثقافي وتنقل الأشخاص ونقل البضائع، العدالة والشؤون الداخلية كما يمكن أن نلمس هذه المحاور من خلال ديباجة الاتفاقية التي جاءت معبرة عن سعي الطرفين لتقوية الروابط المتينة بينهما، والتي تأتي كنتيجة لعلاقات تقليدية وتاريخية طويلة، تدعو إلى إقامة وتقوية الشراكة في مجالات مختلفة.

1-البعد السياسي والأمني

ركز الطرف الأوروبي في اتفاق الشراكة مع الجزائر على القضايا التي تهمه والتي دفعته لهذه الشراكة وهي تأمين الحدود الجنوبية من مخاطر انتشار الإسلام السياسي، الهجرة غير الشرعية، حيث تم الاتفاق بين الطرفين على ضرورة إقامة تعاون فعلي لمكافحة الإرهاب، وهذا ما نصت عليه المادة 09 من نص الاتفاق. [1]

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **اتفاق أوروبي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، من جهة أخرى**، الجزائر: وزارة الخارجية الجزائرية، 2002، ص ص 50.

حيث تضمن المحور المتعلق بالسياسة الأمنية في إطار الشراكة الأورو جزائرية عدة نقاط أهمها: [1]

– التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية، والذي تضمن مواد تؤكد على ضرورة تعاون الطرفين في مسألة الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، والتعاون في المجال القضائي والقانوني.

– حقوق الانسان والديمقراطية حيث نصت المادة 02 من الاتفاقية على مسؤولية الطرفين في احترام ودعم حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية وحمايتها.

جاءت الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة كمضمون في سلة السياسة والأمن من الشراكة الأورو–متوسطية في شكل إعلان المبادئ الأوروبية التي تتضمن احترام المبادئ الأساسية لدولة القانون والديمقراطية في النظام السياسي الأوروبي، وتعميق أسس الديمقراطية وزيادة فرص المشاركة بين المواطنين واحترام الحريات العامة وقواعد القانون والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وحماية استقلالية القضاء، إضافة إلى احترام مبدأ السيادة والحقوق المترتبة عليها وترجمة تلك المبادئ في العدالة والشؤون الداخلية لتلك الدول وهو ما يمثل الإيديولوجية الليبرالية التي تقوم على احترام الحريات العامة ابتداء من مبدأ – دعه يعمل دعه يمر– وصولا إلى تطبيق مبادئ الليبرالية السياسية تماما وفق الأطروحات التي دافع عليها كل **فرانسيس فوكوياما وصامويل هنتغتون** خلال العقود الأخيرة.[2]

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص 50، 59.

[2] – صالح زياني، " مقاصد السياسة المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط"، **مجلة جيوبوليتيكا**، العدد 06، السنة 2016، ص 24.

تركز هذه المرجعية الأوروبية على دعم فضاء الحرية والأمن والعدالة ومن هنا ظهر ما يعرف بسياسة نقل المعايير في العدالة والشؤون الداخلية في بعدها المتوسطي وتقوم هذه السياسة على ضرورة خلق حزام أمن من الأصدقاء لتعزيز الحدود الأوروبية وذلك عن طريق المساهمة في احتواء وتسيير التهديدات القادمة من الجنوب، ويمكن القول هنا أن هذه السياسة لا تخص فقط العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي وإنما هي مرتبطة بالدرجة الأولى بالسياسة الأوروبية للأمن المشترك وتعد لبنة أساسية في سياسة الدفاع والأمن في أوروبا، وتظهر في هذه السياسة أهمية الوسائل غير العسكرية في تسيير وإدارة القضايا والأزمات فسياسة نقل معايير الإتحاد الأوروبي لدول الجنوب تبرز أهمية دور الوسائل غير العسكرية في صنع السياسات العامة الأمنية، إذ من خلال اعتماد الإتحاد الأوروبي لخطاب منسجم في طرحه فإنّه يهدف بذلك إلى إعادة صياغة جديدة لثقافة الضفة الجنوبية بما يتوافق لمشروعه الأمني في المتوسط. إن إعادة صياغة ثقافة دول جنوب المتوسط تدعم أكثر محاولة الإتحاد الأوروبي العمل على تصدير معاييره وقيمه، وربط ترسانته القانونية والمعيارية بنظيرتها لدى دول الجنوب. وإذا أخذنا بعين الاعتبار بأن الإتحاد الأوروبي هو قوة معيارية، فإنه بإمكاننا عندئذ أن نلمس قوته المعيارية هذه في تلك التفضيلات والاختيارات الاجتماعية التي يمليها على شركائه المتوسطيين في جنوب الضفة.[1]

2- البعد الاقتصادي

يعتبر إقامة مشروع شراكة اقتصادية ومالية هدفا أوروبيا دفعها إلى الارتباط بدول المتوسط في إطار الشراكة وتعتبر أهمها الجزائر خاصة في الجانب الطاقوي، وقد سعت إلى تحسين المعيشة

[1] – المرجع نفسه، ص 25.

لشعوب المنطقة وتحقيق التنمية الاقتصادية حيث شمل الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في جانبه الاقتصادي والمالي عدة محاور الأول تحرير تبادل السلع حيث يقوم الطرفين بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد اعتبارا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ وقد ركز الباب الثاني من اتفاق الشراكة على المنتجات التي تسري عليها حرية حركة السلع في ثلاث فصول كان الفصل الأول عن المنتجات الصناعية، والثاني المنتجات الزراعية وسلع الصيد البحري، ثم تتبعها أحكام مشتركة وشروط عامة. [1]

احتل قطاع الطاقة أهمية كبيرة في إطار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية باعتباره قطاعا استراتيجيا مهما وباعتبار الجزائر شريكا مهما كذلك في هذا المجال حيث هدف التعاون في مجال الطاقة إلى تطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والأوروبية في نشاطات التنقيب والإنتاج والتحويل، كذلك تنمية الشراكة في مجال التنقيب على المحروقات، تنمية عبور الغاز والبترول، دعم الجهود الرامية إلى تحديث وتنمية الشبكات الطاقوية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وترقية الاستثمار الخاص في نشاطات قطاع الطاقة والمناجم. [2]

في ظل توجه دول العالم نحو التكتلات الاقتصادية وتشكيله قطبا اقتصاديا بالشراكة مع دول جنوب المتوسط سعى بشكل كبير إلى ربط الجزائر وضمها إلى هذا القطب والحاقها باتفاق الشراكة الأورو متوسطي وذلك لكونها تمثل سوقا كبيرة يمكن من خلالها تصريف العديد من المنتجات الأوروبية بالإضافة على كونها شريك مهم في مجال الطاقة، هذا الشريك الذي تسعى دول الاتحاد من خلاله إلى تأمين امداداتها من الغاز الطبيعي والاستثمار معه في المشاريع الخاصة بقطاع الطاقة

[1] – الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 8–17.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 40، 41.

ونقل الغاز الطبيعي، أما الجزائر فقد قبلت متأخرة هذه الشراكة لعدة أسباب كان أهمها الخروج من العزلة التي فرضتها عليها الأزمة الأمنية حيث توفر الشراكة فرصة لمواكبة العولمة والدخول للاقتصاد العالمي، كما تمكنها من الاستفادة من المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

إن عودة دور البعد الاقتصادي اليوم كمؤثر حاسم في العلاقات الدولية ومحرك رئيس لها، أدى إلى اهتمام ضفتي المتوسط بالتركيز عليه في إعادة بناء العلاقات فيما بينها، ورغم أن العلاقات بين الضفتين هي علاقات تبعية شديدة لاقتصاديات الدول الأوروبية الاستعمارية، إلا أنّ الإتحاد الأوروبي طرح فكرة جديدة لتسيير علاقاته مع الدول المتوسطية بحكم الضغوطات التي أخذت تمارسها الضفة الجنوبية على شمال الضفة كإلحاح دولة المغرب الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. [1]

وتركز الفكرة الجديدة للاتحاد على قيم جديدة ونظرة أكثر شمولية تحمل في طياتها محاولات بناء نظام أمني (أورو–متوسطي)، أي الانتقال من اهتمامات السياسة الدنيا إلى اهتمامات السياسة العليا بمعنى الانتقال من الأمور التقنية إلى الأمور السياسية حسب منظري النظريات الوظيفية، حيث يعتمد الإتحاد الأوروبي في إطار محاولته بلورة سياسة أمنية عامة في المتوسط على المتغير الاقتصادي وبالضبط على ما يعرف بـــ: "الإقليمية الإستراتيجية"، وهو مصطلح يشير إلى سياسة اقتصادية تهدف بالاعتماد على الإقليمية الاقتصادية إلى إنشاء علاقات قوة وتطوير أفضلية تنافسية

[1] – صالح زياني، مرجع سابق، ص 29.

في الأسواق وتعود أصول هذه الإقليمية الإستراتيجية إلى الفلسفة الليبرالية التي ظلت أوروبا والغرب ككل يتعاطى معها على أنها مكسب فريد من نوعه. [1]

3- البعد الاجتماعي والثقافي:

ركز اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على البعد الاجتماعي الثقافي والحضاري الذي يهدف إلى تنمية العلاقات بين الشعوب، لتكون مساندة للعلاقات بين الحكومات ومسهلة لها وذلك عبر الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان وتشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية، وأحكام خاصة بالعمال بين الطرفين، وخصص الفصل الرابع من الاتفاق عن التعاون في مجال الثقافة والتربية وذلك بالاهتمام بالنشاطات المشتركة في مختلف المجالات مثل الصحافة، السمعي البصري، التعاون في ميادين الترجمة الأدبية، وهدف التعاون في مجال التربية في الإسهام في تحسين المنظومة التربوية، تشجيع التحاق العنصر النسوي.[2]

لقد تم توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد سنة تقريبا من أحداث 11 سبتمبر 2001 الأمر الذي أثر على البعد الاجتماعي والثقافي للاتفاق حيث ركز الجانب الأوروبي على ضرورة الحوار بين الحضارات ومنع خطر أي تطرف ديني قادم من الجنوب، [3] كما أن أهمية البعد الثقافي تأتي من أهمية الحضارة الإسلامية التي تنتمي إليها الجزائر وهي حضارة عريقة ساهمت في الكثير للبشرية وكان لها دورا وتأثيرا على أوروبا، وقد عبر عن ذلك "**ريمون أوفرو**" أحد أعضاء البرلمان الأوروبي وهو أبرز رفقاء الجنرال ديغول: "إن رئيسي كان يحدثني دائما على الحضارة

---

[1] – **المكان نفسه.**

[2] – الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص ص 45، 48.

[3] – هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص 268.

الانسانية التي نحاول أن نخلقها تتطلب تعاون العالم الاوروبي والعالم العربي، إن أوروبا والعالم العربي مرشحان لاحتلال مكانة القوة الثالثة في العالم وحفظ التوازن الدولي.[1]

إن للجانب الاجتماعي والثقافي أهمية كبيرة قي نجاح الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ودول جنوب المتوسط بشكل عام باعتبارها تنتمي جميعا لنفس الثقافة وتتشابه في الظروف الاجتماعية، الأمر الذي دفع الشراكة للتركيز على هذا الجانب حيث فرض عليها ضرورة احترام الثقافة الإسلامية ومكافحة التعصب ضد المهاجرين والحد من انتشار الاسلاموفوبيا، كما أنها حاولت إيجاد حلول لمشاكل الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة اجتماعية والتعاون من أجل إيجاد حلول لها ضمن البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي كذلك.

[1] – – الحاج علي، مرجع سابق، ص 159.

المبحث الثالث: السياسات والآليات المتبعة بعد اتفاق الشراكة الأورو جزائري

لقد التزمت دول الاتحاد الأوروبي بعد اتفاق الشراكة مع الجزائر ببرنامجي ميدا 1، وميدا 2 مخصصة فيه عدة منح مالية مساعدة للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتمكينه من المنافسة الخارجية والتي تمكنه من التعامل مع منطقة التبادل التجاري الحر التي يطمح الاتحاد الأوروبي للتوصل إليها مع الجزائر، لتتبع بعد ذلك دول الاتحاد الأوروبي محاولاتها في تقوية العلاقات مع الجزائر بمحاولات اقناعها بالانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقتها باتجاه الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي والتي حملت العديد من المميزات المصاحبة للعديد من السياسات كذلك.

المطلب الأول: مساعدات الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية

يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم وإنجاز مختلف المشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين، وقد تجسد التعاون المالي في شكل مساعدات مالية ممنوحة في إطار برنامج ميدا MEDA أو في شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

1- المساعدات الممنوحة في إطار برنامج ميدا:

تم الاتفاق في مؤتمر برشلونة على اعداد مخطط يتيح تقديم اعانات مباشرة وقروض حيث حدّدت المساعدات المالية الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة (1995-2006) بمبلغ قدره 510.2 مليون أورو، وذلك عبر مرحلتين في إطار برنامجي ميدا 1 وميدا 2:

1- برنامج ميدا 1:

يمثل برنامج ميدا أداة مالية جوهرية في مشروع الشراكة الأورو متوسطية المعلن عنه في مؤتمر برشلونة سنة 1995 والموقع بين دول الاتحاد الأوروبي وبقية دول حوض المتوسط، وذلك لمساعدتها على إعادة تأهيل اقتصادياتها تجاوبا مع مرحلة الانتقال التدريجي وفقا لمقتضيات الشراكة بين الضفتين، فيما يتعلق ببرنامج ميدا 1 فقد اهتم بتحضير اقتصاديات الأقطار المتوسطية ومن بينها الجزائر للتكيف مع مرحلة الانتقال الاقتصادي خلال فترة (1995-1999) حيث استفادت بمبلغ 164 مليون أورو. وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): يوضح إلتزامات برنامج ميدا حسب البلد والسنة خلال فترة (1995-1999)

الوحدة مليون أورو

	1995	1996	1997	1998	1999	1999-1995
المغرب	30	/	235	219	172	656
الجزائر	/	/	41	95	28	164
تونس	20	120	138	19	131	428
مصر	/	75	203	397	11	686
الأردن	7	100	10	8	129	254
سوريا	/	13	42	/	44	99
لبنان	/	10	86	/	86	182
فلسطين	3	20	41	5	42	111
المجموع الثنائي	60	370	866	875	783	2954
مجموع الإقليمي	113	33	93	46	133	418
المجموع الكلي	173	369	9.2	809	802	2162.2

المصدر : commission des communautés européenne. Bruxelles leçon (2001) **Rapport de la commission au conseil et au parlement européen Rapport annuel de programme meda 2000**, p:12

من خلال الجدول نلاحظ أن المبلغ المخصص للجزائر من خلال برنامج ميدا 1 والمقدر ب 164 مليون أورو وذلك في الفترة ما بين (1995-1999)، حيث بدأت الجزائر الاستفادة من البرنامج

سنة 1997 وذلك بمبلغ 41 ميون دولار وهو المبلغ الأدنى تقريبا مقارنة بباقي الدول المستفيدة من البرنامج، فقد بلغت استفادة المغرب في نفس السنة 235 مليون دولار، وتونس 138 مليون دولار، وهذا يرجع إلى تنفيذ البرامج وتأهيل المؤسسات الصناعية للبلدين اللذين انضما لاتفاقية الشراكة قبل الجزائر.

ومن خلال نفس التقرير الذي نشرت فيه الاحصائيات السابقة، ذكر كذلك قيمة المبالغ المالية المخصصة لكل دولة في مقابل المدفوعات الفعلية لها وذلك وفق برنامج ميدا 1 (1995-1999) حيث بلغت قيمة المبلغ المخصص للجزائر – كما ذكرنا من قبل- ب: 164 مليون أورو في حين قدرت المدفوعات الفعلية للجزائر ب: 30.2 مليون أورو أي ما يعادل 18.4 % فقط من الحصة المخصصة للجزائر.[1]

[1] - commission des communautés européenne. Bruxelles leçon (2001) Rapport de la commission au conseil et au parlement européen Rapport annuel de programme meda 2000, p14.

جدول رقم (03): يمثل توزيع مشاريع ميدا 1 المخصصة للجزائر خلال الفترة (1996- 1999)

الوحدة: مليون أورو

القطاع/ المشروع	المبلغ	التوزيع
أ- دعم التحول الاقتصادي	129.00	% 79
دعم المصالح "التلوث الصناعي" بنك الاستثمار الأوروبي	10.75	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات	57.00	
دعم إعادة الهيكلة الصناعية	38.00	
دعم لتحديث القطاع المالي	23.25	
ب- برامج التكيف الهيكلي/ القطاعي	30.00	% 18
مرافق التكيف الهيكلي	30.00	
ج- تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي	5.00	% 3
دعم المنظمات الغير حكومية	5.00	
مجموع: أ+ب+ج	164.00	% 100

المصدر: commission des communautés européenne. Bruxelles leçon (2001) Rapport de la commission au conseil et au parlement européen Rapport annuel de programme meda 2000,p28.

من خلال الجدول يتوضح أن توزيع المبالغ المالية في إطار برنامج ميدا 1 كانت 79 % لدعم التحول الاقتصادي حيث خصصت النسبة الأكبر من الدعم نحو برامج التحول الاقتصادي وتحديدا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما خصصت قيمة 18 % من المساعدات لتسهيل التعديل الهيكلي، و3 % وجهت لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

1- برنامج ميدا 2:

يشمل برنامج ميدا 2 الفترة (2000- 2006) وقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج الى تغيير طريقة عمله مع الجزائر ومحاولة إيجاد أفضل السبل لتجسيد مضمون اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، ويمثل الجدول التالي المنح المالية المخصصة للجزائر في اطار برنامج ميدا 2 خلال الفترة (2000-2006):

جدول رقم(04) : يمثل التوزيع السنوي للمنح المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا 2 خلال الفترة (2000-2006)

الوحدة: مليون أورو

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
التنمية والإصلاحات الاقتصادية	/	/	50	/	/	20	55	125
اقتصاد السوق	/	/	/	25	5	/	/	30
التعليم والتكوين	/	60	/	/	17	/	/	77
دولة الحق والحكم الراشد	30	/	/	16	29	20	11	106
المجموع	30	60	50	41	51	40	66	338

المصدر : Délégation de l'Union Européenne en Algérie, Rapport sur la cooperation UE_Algérie Edition 2014, p : 10

يتبين من خلال الجدول تزايد قيمة المنح المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا2، حيث يلاحظ أنها بلغت سنة 2000 قيمة 66 مليون أورو لتصل نهاية 2006 إلى 66 مليون أورو، حيث بلغت في مجموعها الكلي خلال هذه الفترة قيمة 338 مليون أورو، ولقد شملت المساعدات في برنامج ميدا 2 طرق وآليات إدارة الاقتصاد، الحكم الراشد، التعليم والتكوين، وإصلاح العدالة، كما يلاحظ أن البرنامج قد عرف تحسنا مقارنة مع برنامج ميدا 1.

لكن من خلال ملاحظة الفروق بين القيم المالية المخصصة للجزائر والمدفوعة فعليا يتبين استمرارا في التباين حيث لم تتغير سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر عن سياستها السابقة في برنامج ميدا1، حيث قدرت قيمة المبالغ المالية المخصصة للجزائر خلال الفترة (2000-2006) ب: 338 مليون أورو في حين قدرت المدفوعات المالية الفعلية ب: 90.2 مليون أورو أي بنسبة 26.62%. [1]

كذلك قدم الاتحاد الأوروبي منح لبعض المشاريع التنموية للجزائر وذلك خلال الفترة (1996-2002) والموضحة في الجدول التالي:

[1] – العربي العربي، مرجع سابق، ص 180.

جدول رقم(05): القروض المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1996–2002)

السنوات	اسم المشروع	القيمة
1996	– تطبيق إجراءات ميدانية لمكافحة التلوث على مستوى 3 مواقع صناعية	50 مليون أورو
	بسكيكدة وعنابة	35 مليون أورو
	– كهرباء الجنوب	35 مليون أورو
	– تحديث وسائل المراقبة الجوية	
1997	– بناء أنبوب غازي من أدرار نحو حاسي الرمل	300 مليون أورو
	– تشييد خط كهربائي بين ورقلة وغرداية	35 مليون أورو
1998	– بناء سد بتاكسيت لتوزيع المياه على السكنات بالجزائر وتيزي وزو	30 مليون أورو
2000	– الطريق السيار شرق غرب الشطر الثالث منه	140 مليون أورو
	– بناء وحدة صيدلانية بالجزائر	3 مليون أورو
2001	– قنوات المياه لسد بتاكسيت نحو الجنوب	225 مليون أورو
2002	– الطريق السيار شرق غرب الشطر الخامس منه	70 مليون أورو
	– إعادة بناء الهياكل التالفة بموجب فياضانات باب الواد خلال شهر نوفمبر 2001	45 مليون أورو
	– المساهمة في بناء وحدة الاسمنت بالمسيلة	50 مليون أورو
		61 مليون أورو

المصدر: أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 179.

يمكن القول من خلال هذا الجدول والجداول السابقة أن الجزائر رغم كونها دولة غنية بالموارد الطبيعية التي تؤهلها إلى بناء بنية تحتية قوية ودعم مشاريع قوية فضلا عن المتوسطة والصغيرة، ورغم ذلك تستفيد الجزائر من المنح الأوروبية والتي تظل منقوصة عن القيمة التي يتم الاتفاق عليها من البداية وهذا يرجع لعدة أسباب أهمها تأخر الجزائر في انجاز المشاريع الممولة لهذه البرامج.

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار كآلية لدعم العلاقة مع الجزائر

شهدت السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تجددا ملحوظا اتجاه بلدان المتوسط عموما والبلدان المغاربية بشكل خاص بعد اتفاق الشراكة مع هذه البلدان واستمرارا في رغبة دول الاتحاد الأوروبي في التوجه نحو توسعة هذا الاتحاد عبر بناء فضاءات شراكة بينها وبين الضفتين الجنوبية والشرقية، وهو ما عبر عنه الاتحاد الأوروبي بالسياسة الأوروبية بالسياسة الأوروبية للجوار.

1- السياسة الأوروبية للجوار:

تنبثق سياسة الجوار الأوروبية من المؤسسات الأوروبية وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة ب: "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب"، وسميت في 2004 بسياسة الجوار الأوروبي.

ترتكز سياسة الجوار الأوروبية الجديدة حول المفاهيم الأساسية التالية:[1]

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي حسب الحاجة خاصة في الدول التي تعاني من أزمات (ينطبق ذلك على معظمها، بطريقة أو بأخرى).

- الدرجات المتفاوتة من التعاون والتقارب مما يؤدي إلى زيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي مع الشركاء الأكثر حرصًا على هذه العلاقات.

[1] - "سياسة الجوار الأوروبية"، الوثيقة الإستراتيجية، البيان 373 لعام 2004، ماي 2004.

– وضع سياسة أكثر واقعية على أساس المصالح المشتركة المتعلقة بالقضايا الملموسة والملحة.

– تعزيز القيم العالمية بدلاً من القيم الأكثر تحديدًا المذكورة في معاهدات الاتحاد الأوروبي وميثاق الحقوق الأساسية الخاص به.

وتعالج سياسة الجوار الأوروبي عبر برامجها خمسة مجالات وهي:[1]

– النمو الاقتصادي والتوظيف والتحديث الاقتصادي.

– أمن واستدامة إمدادات الطاقة، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ.

– النقل والبنى التحتية على المستوى الإقليمي.

– إدارة الهجرة والتنقل، بما في ذلك أزمة اللاجئين.

– الأمن ومحاربة التطرف والإرهاب.

وقد تطورت سياسة الجوار بشكل جوهري منذ نشر ما عرف ب: "**رسالة باتن Piten وسولانا Solana**" التي أكدت أن هذه السياسة هي البديل الأفضل في المرحلة القادمة للتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير، وهم بالنظر لتوقعات الانضمام ليس لديهم نفس التطلعات ولا الاستعدادات ذاتها. ولأن الاتحاد لا يمكن أن يتوسع إلى ما لا نهاية ترى هذه

[1] – المرجع نفسه.

الوثيقة أن سياسة الجوار هي الفضاء الأفضل حيث يمكن تجسيد شكل أكثر دقة ومرونة وفي الوقت ذاته إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الجوار الأوروبية قد كانت موجهة في البداية إلى دول أوروبا الشرقية ثم توسعت لتشمل روسيا ودول جنوب المتوسط التي لم تكن راضية تماما عن نتائج الشراكة الأورو متوسطية وقد قامت هذه السياسة على خاصيتين أساسيتين: [2]

1- تتمثل الأولى في "التوجه المفضل على المقاس"، انطلاقا من مبدأ أن الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، حيث تكون وطيدة وطموحة إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة وتكون ضعيفة عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح.

2 - تتمثل الخاصية الثانية في مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.

وتتمثل أحد العناصر الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية في خطة العمل الثنائية المتفق عليها بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المشاركة فيه والمعروف أن خطط العمل تحدد جدول أعمال للإصلاحات السياسية والاقتصادية ويخصص له أولويات على المديين القصير والمتوسط.

[1] - محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 305.

[2] - سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، العدد 5، جامعة محد خيضر بسكرة، مارس 2010، ص 349.

أ- الخطوة الأولى: التقارير القطرية

تتولى المفوضية الأوروبية أولا إعداد تقارير عن الدول وتغطي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي في كل دولة، ومدى التقدم الذي تم إحراز مجال تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات.

وتتضمن التقارير تقييما للموعد والكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تعميم العلاقات مع الدول المعنية. ثم يتم إرسال هذه التقارير إلى مجلس الوزراء المؤلف من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ليتسنى له اتخاذ قرار حول ما إذا كان يتوجب على الاتحاد الانتقال إلى المرحلة التالية وهي خطط العمل.[1]

ب-خطط العمل الثنائية:

بمجرد نشر التقارير القطرية وصدور إشارة البدء من مجلس الوزراء يتجه الاتحاد الأوروبي وكل من الدول المشاركة في سياسية الجوار الأوروبية على خطة عمل معينة، وحددت هذه الوثيقة السياسية الإصلاحات السياسية والاقتصادية المخطط لها وأولوياتها على المديين القصير والمتوسط وتغطى الخطط المجالات الآتية: [2]

- الحوار والإصلاح السياسي، التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- القضايا المتصلة بالتجارة والسوق والإصلاح التنظيمي.

[1] – محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 306.

[2] – المرجع نفسه، ص 307.

- التعاون في مجال العدالة والحرية والأمن.

- القضايا القطاعية وتتضمن قطاعات النقل والطاقة ومجتمع المعلومات والبيئة والبحوث والتطوير.

- البعد الإنساني بما في ذلك الاتصالات بين الشعوب والمجتمع المدني والتعليم والصحة.

وفي مقابل ما يتحقق من تقدم في برامج الإصلاح يوفر الاتحاد الأوروبي فرصا من أجل زيادة الاندماج في البرنامج والشبكات الأوروبية وزيادة في انفتاح الأسواق، وزيادة المساعدات الاقتصادية.

2- موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية:

عندما عرض الاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار والشراكة على جيرانه كانت أول دولة رفضت الانخراط فيها هي روسيا والتي اعتبرت نفسها قوة إقليمية وطالبت بشراكة ندية مع الاتحاد الأوروبي، بينما انضمت لها أغلب الدول المستهدفة من هذه الشراكة باستثناء ليبيا وسوريا وذلك لتوقف المفاوضات بعد الأحداث والاضطرابات الأمنية الحاصلة فيهما، أما الجزائر شريك الاتحاد الأوروبي في اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والذي يملك الإطار القانوني الملائم لتنفيذ هذه السياسة* فقد رفضت هذه السياسة في بدايتها لتبدي قبولا لها فيما بعد.[1]

* ينفذ الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار مع الدول المتوسطية ضمن اتفاقات الشراكة الأورو متوسطية كإطار قانوني يربطه مع كل دولة منها.

[1] – اسمهان تمنغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، في: سلسلة كتب المستقبل العربي، **الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص 475، 477.

إن الموقف الأول الذي اعتمدته الجزائر في البداية هو الصمت والترقب وذلك لعدة أسباب:[1]

– إنّ موقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية يتميز عادة بالتحفظ والترقب، مثلما كان قبل ذلك في التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو متوسطية.

– أبدت سياسة الجوار والشراكة التباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورو متوسطية فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة، الأمر الذي أربك الكثير من الدول المتوسطية حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عملتين متوازيتين.

– أطلقت سياسة الجوار والشراكة في 2004 أي في وقت لم يدخل فيه اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري الذي دخل حيز التنفيذ في 2005 – كما ذكرنا قبل–، وهو ما يبرّر عدم الرغبة لدى الجزائر على الأقل في ذلك الوقت الدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل أن تدرس آثارها الأولى.

أبدت الجزائر فيما بعد قبولا لسياسة الجوار الأوروبية المجددة (تم تعديل سياسة الجوار الأوروبية لتصبح سياسة الجوار الأوروبية المجددة) وذلك على إثر المحاولات العديدة من طرف الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت المحادثات التي أعلن عنها وزير الخارجية الجزائري آنذاك يوم 2012/01/23* من أجل مناقشة ودراسة إمكانية انضمام الجزائر للمبادرة. وقد تجلت أولى مؤشرات القبول في استضافة الجزائر لمراقبين أوروبيين في انتخابات 2012/05/10.[2]

[1] – المرجع نفسه، ص 477.

* يعتبر التقارب الجزائري الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية نتيجة ضغوطات لواقع إقليمي ودولي لا تستطيع الجزائر رفضه وفق متغيرات القوة المتاحة لها على مختلف المستويات، حيث أن الاضطرابات التي واجهتها البلدان العربية دفعت الجزائر بالقبول بهذه السياسة لدفع الشبهات عنها.

[2] – المرجع نفسه، ص 482.

3- مساهمة الآلية الأوروبية للجوار للجزائر:

بدأت المساعدات في إطار السياسة الأوروبية للجوار سنة 2007 حيث تم توفير المساعدات للدول المعنية بهذه المبادرة وذلك وفق شروط معينة، ويمثل الجدول التالي توزيع التمويلات في إطار هذه السياسة نحو الجزائر وذلك خلال الفترة ما بين (2007- 2013):

جدول رقم (05): يمثل تمويلات الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (2007-2013)

الوحدة: مليون أورو

المجالات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
إصلاح العدالة والحوكمة	17	---	---	---	---	---	10	27
النمو الاقتصادي والتوظيف	40	17.5	14	29	36.5	30	30	197
تعزيز الخدمات العامة الأساسية	---	15	21.5	30	---	---	---	66.5
التنمية المستدامة والثقافة	---	---	---	---	21.5	34	20	75.5
المجموع	57	32.5	35.5	59	58	64	60	366

المصدر: **Délégation de l'union européenne en Algérie**, Rapport sur la coopération Union Européenne – Algérie, édition 2014, p 11.

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن أكثر قطاع تم التركيز عليه في برامج الدعم المالي لسياسة الجوار الأوروبية والشراكة هو قطاع النمو الاقتصادي حيث يلاحظ وجود دعم له في كل السنوات المعينة في الجدول، ثم يأتي بعدها مجال تعزيز الخدمات العامة الأساسية والذي وجه له دعم خلال السنوات 2008، 2009، 2010، أما قطاع التنمية المستدامة والثقافة فقد تم التركيز عليه خلال السنوات 2011، 2012، 2013، بينما كان قطاع إصلاح العدالة والحوكمة هو الأقل تمويلا حيث تم توجيه الدعم له سنتي 2007، 2013 فقط وكان ذلك الدعم ضئيلا جدا مقارنة بباقي القطاعات.

ولقد تم اعتبارا من العام 2014 الاستغناء عن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة لتحل محلها آلية الجوار الأوروبية، والتي من المتوقع أن توفر المزيد من الدعم للدول الستة عشر الشريكة الواقعة شرق وجنوب حدود الاتحاد الأوروبي، حيث تمتد من الفترة (2014-2020) وتهدف إلى:[1]

1- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، والمساواة، والديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني المزدهر.

2- تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون المُعزّز من خلال التقريب التشريعي والتلاقي التنظيمي وبناء المؤسسات والاستثمارات.

3- خلق الظروف الملائمة للتنقل عبر الحدود ذو إدارة فعالة وتشجيع التواصل بين الشعوب.

4- تشجيع التنمية والحد من الفقر والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي، والتنمية الريفية، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث.

[1] – سياسة الجوار الأوروبية، نقلا عن موقع : https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighbourhood-policy/

5- تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تسهم في تحقيق الأمن ومنع وتسوية النزاعات.

6- تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود.

يرى **الأستاذ زهير بوعمامة** في تقييمه لسياسة الجوار الأوروبية أنه قد تم اعتمادها لخدمة جملة من المصالح الأوروبية الخالصة والمتمثلة في: [1]

- إعادة صياغة حدود الاتحاد الأوروبي وتعريفها من جديد.

- إبعاد مناطق المخاطر قدر الإمكان.

- ترسيخ معالم هوية أوروبية في الدول المجاورة.

ومن أجل الدفع بدول الجوار إلى الانخراط في هذا المسار قدم الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار حملة من الحوافز تمثلت في: [2]

1- إمكانية الذهاب إلى ما هو أبعد من التعاون باعتماد مقاربة الاندماج المدعم (المشاركة في السوق الداخلية للاتحاد مثلا)

2- تقليص الحواجز التجارية والانفتاح الاقتصادي

3- زيادة الدعم المالي

4- المشاركة في برامج المجموعة الأوروبية

[1] – زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، **مجلة المفكر**، عدد 5، في تاريخ 2010 ، ص 246.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 247.

5- تدعيم التعاون في الشؤون الإدارية (زيادة عدد التأشيرات مثلا)

وبالتالي يمكن القول بأن الهدف الأول والأهم للسياسة الأوروبية للجوار هو ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي الناشئ عن عملية التوسيع، وهذا مؤشر على أن الإدراك الأوروبي لم يعد ينظر إلى العلاقة مع فضائه المجاور بمفردات نظام الأمن الجهوي، بل بمنظار فكرة مركب الأمن متعدد المقاسات.[1]

عموما يمكن القول أن التعاون المالي الأورو جزائري بمختلف الآليات المخصصة لتحقيقه بما فيه سياسة الجوار الأوروبية لم يسجل آثارا إيجابية ملموسة بالنسبة للجزائر، وذلك يرجع إلى الاختلاف في الأهداف بين طرفي الشراكة من ناحية وكذلك البنية الأحادية للاقتصاد الجزائري، وعدم استغلال أي برامج في تنويع القاعدة التصديرية والنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات. بينما يمكن تفسير إصرار الاتحاد الأوروبي على السياسة الأوروبية للجوار في التنسيق مع الجزائر لمواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة والحصول على امدادات الطاقة، وكذلك نقل القيم والمعايير الأوروبية في مجال الممارسة السياسية.

[1] – المرجع نفسه، ص 243.

خلاصة الفصل:

لقد ارتبط اقتصاد الجزائر بالاتحاد الأوروبي منذ الاستعمار الفرنسي حيث كان الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع الاقتصاد الفرنسي، لكن بعد الاستقلال واستكمال الجزائر تحريرها الاقتصادي من الاستعمار الفرنسي اضطرت الجزائر إلى توقيع اتفاقية تعاون مع هذه الدول لتظل هذه الاتفاقية سارية حتى بعد انعقاد مؤتمر برشلونة 1995 ودخول دول الاتحاد الأوروبي شكلا جديدا من العلاقات مع دول الجنوب.

لتنظم بعد ذلك الجزائر إلى هذه الشراكة وذلك بعد عدة جولات من المفاوضات عملت الجزائر فيها على تأجيل التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية وذلك لحماية اقتصادها الضعيف، إلا أنها كانت ترى في هذا الاتفاق أيضا فرصة تمكنها من الاستفادة مما توفره لها من انفتاح خارجي بعد عشرية وأكثر من العزلة، بينما لم تكن أوروبا لتستغني عن شريك كالجزائر وما تمثله من دور محوري في المنطقة، وكذلك خصوصيته المتمثلة في كونه بلدا مصدرا للطاقة وسوقا واعدة لتصريف المنتجات.

حملت هذه الشراكة بالإضافة إلى البعد الاقتصادي بعدا أمنيا حاولت فيه أوروبا جعل الجزائر منطقة حماية من التهديدات الإرهابية والهجرة غير الشرعية، كما ضمت بعدا ثقافيا يتم فيه التقريب بين الثقافات الضفتين، كما استحدثت دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى اتفاق الشراكة السياسة الأوروبية للجوار حملت هي كذلك مساعدات مالية مقابل إصلاحات سياسية مشروطة.

الفصل الرابع

واقع وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورو

جزائرية

على الجزائر

تمهيد

تميز اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بدعم التعاون بين العديد من الميادين الاقتصادية كما قدم العديد من المشاريع والبرامج الاقتصادية في مجالات مختلفة وأقّر اتفاق الشراكة بصفة خاصة إرساء منطقة للتبادل الحر بحيث تم في المرحلة الأولى التركيز على المنتوجات الصناعية، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية بصفة تدريجية خلال مرحلة انتقالية وسنحاول في هذا الفصل تحليل اتفاق الشراكة المتفق عليه بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لاستنتاج السياسات الملزمة لنجاحه التي تمكن الاقتصاد الجزائري من النهوض والاستفادة من فرص الاتفاق، كما نستنتج كذلك التحديات والتهديدات التي يمكن أن تؤثر عليه وتعيقه، وبعد ذلك نحاول تقييم واقع العلاقات الاقتصادية بين طرفي الشراكة من خلال قراءة الصادرات والواردات وتحليل الميزان التجاري مما يمكّننا من معرفة مدى عمق المصالح الاقتصادية بين الطرفين ومدى تكافئها أيضا، ومحاولة فهم التحديات تواجه الجزائر في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي ومستقبل هذه العلاقة كذلك.

المبحث الأول: تحديات وآفاق اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري

سنحاول من خلال هذا المبحث البحث في الفرص التي يمكن أن يوفرها ابرام اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للاقتصاد الجزائري وذكر الإيجابيات التي قد يستفيد منها اضافة للتهديدات التي من الممكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري في ظل عدم جاهزيته لمثل هذا الانفتاح.

المطلب الأول: السياسات المؤدية لنجاح اتفاق الشراكة الأورو جزائري

إن تطبيق اتفاق الشراكة وبنوده يمكن أن يوفر للجزائر العديد من المزايا الإيجابية ان استطاعت الجزائر من خلاله تحسين وضعها واستغلال هذه المزايا التي لا تقتصر فيها نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية فحسب، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة لها والتي تساعد على خلق مناخ استثماري من شـــأنه أن يؤدي إلى تحسين الاقتصاد الوطني، ويمكننا تلخيص أهم هذه الإجراءات، في النقاط التالية: [1]

1- **إعادة التأهيل الصناعي:** يعرّف برنامج إعادة التأهيل على أنه "مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية"، ويمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي، غير أنّ فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث

[1] – عزيزة سمينة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، **مجلة الباحث**، العدد 09، سنة 2011، ص 152.

أساليب التنظيم والإنتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة.

2- **توسيع نطاق الحكم الراشد:** إن الظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة.

3- **ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية:** تعتبر المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي وقد استفادت الجزائر من 164 مليون أورو خلال الفترة (1995-1999) أي بنسبة 05 % فقط من المبلغ المخصص لبرنامج (MEDA) وهو 3.435 مليون أورو، حيث ينبغي التأكيد على أن نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها ومؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول رأسمال الأجنبي والاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، ورفع قدراتها التصديرية.[1]

4- **ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك والمتمثل

[1] - المرجع نفسه، ص 153.

أساسا في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية ، حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين كونها المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج، وتدخل ضمن تكاليفه وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق مسعى جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على إعطاء الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني ينبغي حصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في الجزائر، وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والجبائية والمحاسبية (كأنظمة الخضوع، المعدلات الجبائية، الامتيازات، الإعفاءات...إلخ)، ووضعها تحت تصرف المستثمرين الوطنيين والأجانب (أي وضع دليل المستثمر)، كما أن خلق مناخ استثماري مناسب يكون عبر القضاء على البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما يؤدي إلى: [1]

- توفير مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة وكذا تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية لا سيما الاتصالات، المواصلات، والسياحة،...وغيرها من القطاعات.
- بعث نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما يسمح بإعادة بناء النسيج الاقتصادي وتنويعه اعتبارا من أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد عصب الاقتصاد للعديد من الدول المتقدمة.
- التحكم في فنون وقواعد التسيير والتسويق بما في ذلك النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

[1] – عبد الحميد زعباط، "الشراكة الأورو متوسطية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 01، 2005، ص ص 64-65.

- الوصول في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ومنح فرص للمنتوجات الجزائرية من أجل دخول السوق الأوروبية من خلال منطقة التبادل الحر، خاصة مع انفتاح الجزائر أمام سوق تضم حوالي 380 مليون نسمة، مستوى دخل الفرد فيها مرتفع.[1]

إن اتفاق الشراكة يحمل العديد من الفرص التي يمكن للجزائر أن تستغلها، فالاتفاق سمح للجزائر الانفتاح والخروج من العزلة التي فرضتها الأزمة الأمنية، حيث يسمح لها بلعب دور ريادي في المنطقة ككل من خلال الاعتماد على مقدراتها الذاتية وخبرتها الأمنية في مكافحة الإرهاب.

كذلك يسمح الاتفاق للجزائر بالاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بتطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لانفتاحها أمام المنافسة الأجنبية وزيادة الجودة، كما يمكن لهذا الاتفاق أن يسمح بجلب الاستثمارات الأجنبية وذلك بتوجيه الاهتمام نحو تحسين المناخ المناسب لذلك، كما أنه يمكّن الجزائر عبر الالتزام بمعايير الجودة الأوروبية العالية المنتجات الفلاحية تطوير منتجاتها الفلاحية مما يسمح بتشجيع المنتجات الفلاحية الجزائرية وتصديرها نحو الخارج، مما يسمح بتنوع أولي للاقتصاد الجزائري إلى حين وصوله إلى مراحل متقدمة أخرى.

لكن هذا البعد المتاح لا يليق بمستوى الجزائر مقارنة بالمستوى الذي يمكنها أن تصل إليه باستغلال قدراتها الذاتية وبالعمل على إزالة عقبات عمليات الاستثمار، الإنتاج والتصدير، وزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية، غير أن الفائدة التجارية المتوقعة من الشراكة على المدى البعيد قد لا تكون كافية وكبيرة للحد من الخسائر المحتملة على المدى القصير والمتوسط، ذلك أنّها تضع قيودا

[1] – المرجع نفسه، ص60.

على دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، كما أن عدم تنويع الاقتصاد الجزائري واعتماده على المحروقات فقط لن يمكّنه من الاستفادة من مزايا هذه الشراكة.

يمكن للجزائر الاستفادة أيضا من الألية الأوروبية للجوار حيث يحاول الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب وشرق المتوسط بناء العلاقات من خلال الآلية الجديدة التي ذكرناها في الفصل السابق تمتد من 2014 إلى غاية 2020، وتحمل هذه الآلية حزمة من المنح المالية والتي تشمل هاته الالية كذلك وضع وتسهيل تنقل الطلاب، وكذا الاهتمام بمختلف شرائح المجتمع حيث يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه الآلية في كونها تربط المنح المالية بما تحقّقه الدولة من إصلاحات اقتصادية واجتماعية وبالتالي سيدفع هذا إلى تبني العديد من الإصلاحات التي من شأنها أن تحسن القدرات الإنتاجية وفاعلية المجتمع المدني.

لكن هذه الآلية كما أشرنا من قبل تحمل العديد من المخاطر نحو دول الجنوب وبالتالي فإنّ الفرص التي تتيحها قد تكون مجرد اغراءات لتنفيذ الأهداف الأوروبية نحو هذه الدول وأهم هذه الأهداف تتمثّل في أن الهدف الرئيسي لآلية الجوار الأوروبية هو التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا للأمن الأوروبي وفي مجال إدارة الحدود الخارجية، تبنى الاتحاد الأوروبي فكرة إقامة "حزام واقي" على أراضي دوله المجاورة حيث تقوم هذه الدول بلعب دور مناطق العزل تتم من خلالها تصفية الوافدين إلى أوروبا، وهذا ما يتفق مع آلية الدفع نحو الخارج حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن التجاور الجغرافي يقتضي إعادة توزيع للمسؤوليات (الأمنية خاصة) من خلال تقاسم العبء الناتج عن التجاور حيث تطرح مشكلة الهجرة غير الشرعية على

أنها مشكلة جماعية،[1] كما أنها تعمل على الانتقاء في الهجرة وهذا ما يسمح لها باستقطاب الأدمغة من دول الجنوب.

المطلب الثاني: التهديدات المحتملة على الاقتصاد الجزائري من اتفاق الشراكة بين الطرفين

يعرف اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي عدة انعكاسات من شأنها أن تؤثر على البنية الكلية للاقتصاد الجزائري، كما أن ضعف هذا الأخير قد يساهم تعميق الهوة وتباين مستويات التنمية الاقتصادية للطرفين، من خلال هذا المطلب سنركز على أهم الآثار التي يمكن أن يحدثها الاتفاق على الاقتصاد الجزائري من الناحية المالية العمومية، الصناعة، والتجارة الخارجية.

1- تهديد الاتفاقية على المالية العمومية

اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي يقضي بإنشاء منطقة تبادل حرة بين الطرفين يتم فيها إزالة الحواجز الجمركية من خلال إقرار الإعفاءات على عدد كبير من السلع ضمن ما يعرف بـــ: "التنقل الحر للسلع"، منها السلع الصناعية والإنتاجية، والسلع الزراعية، بالإضافة إلى السلع المتعلقة بالصيد البحري، فالتفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الإتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول

[1] – زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 247.

الخاضعة للتخفيضات الجمركية وهذا ما جعل الجزائر تخسر أموالا كبيرة من خلال عدم فرض الرسوم الجمركية على الملايين من الحاويات والسلع الآتية من منطقة الاتحاد الأوروبي. [1]

حسبما كشفت عليه الجمارك الجزائرية فإنّ حجم العائدات الجمركية غير المحصلة منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 2005 وحتى نهاية 2015 قد قدرت بأكثر من 700 مليار دينار جزائري.

وأوضح المدير الفرعي بمديرية العائدات والتحصيل لدى الجمارك الجزائرية توفيق ساسي خلال ندوة صحفية لعرض حصيلة نشاط الجمارك الجزائرية في سنة 2016 أن حجم العائدات الجمركية غير المحصلة انحفض إلى 120 مليار دينار جزائري بينما كانت تقدر ب 140 مليار دينار في 2015. وحسبه فانه وبمقابل هذا النقص المسجل في مجال العائدات الجمركية في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فان حجم التحصيل المالي الشامل لإدارة الجمارك يقارب 1.000 مليار دينار خلال سنة 2016 ما يمثل 40 % من الجباية العادية للدولة.[2]

فهذا الحجم من التأثير في الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الاختلالات التي تخلفها طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الطرفين نتيجة التفكيك الجمركي على المالية العامة لدول جنوب المتوسط التي تتقاسم الجزائر فيه نفس الوضع، سيما إن لم تتمكن الجزائر من تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية، والنفقات الإضافية لتمويل عملية التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية

[1] – عزيزة سمينة، **مرجع سابق**، ص 130.

[2]– حمزة كحال، "الجزائر ترفع الرسوم الجمركية لتقليص فاتورة الواردات"، **العربي الجديد**، بتاريخ 2018/07/02، نقلا عن:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/1/2

2- تهديد اتفاق الشراكة على التجارة الخارجية والميزان التجاري:

سيكون للتفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر ذلك أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية، وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وسياسات الإحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشريات السابقة للشراكة والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة غير التنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي.

سيؤدي التفكيك الجمركي كذلك إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري الجزائري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب التالية:[1]

- أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معيار الجودة...إلخ)، تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير.

- أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك فإن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول

[1] - عزيزة سمينة، مرجع سابق، ص ص 155-156.

الأخرى (الأمريكية، الأسيوية...)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق أسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

كما أنه بتحليل الميزان التجاري الجزائري – الذي سنفصل فيه لاحقا – نجد أن 80% من الواردات تأتي من الاتحاد الأوروبي أي قرابة 40 مليار دولار سنويا، منها مايعادل 18 مليار دولار تمر تحت مظلة الإعفاءات الجمركية التي جاءت بها الشراكة، وبالتالي تحولت الجزائر من علاقة رابح – رابح، إلى رابح – خاسر". كما أن الجزائر استوردت سنة 2016 ما يعادل 46.72 مليار دولار، مقابل 51.07 مليار دولار في 2015، منها 4.74 مليارات دولار من فرنسا و4.64 مليارات دولار من إيطاليا، وسجّل الميزان التجاري للجزائر عجزاً قدّر بـــ17.74 مليار دولار خلال عام 2016، مقابل عجز بـــ13.17 مليار دولار في 2015، أي بزيادة في العجز قدرها 4.8%.

3- تهديد الاتفاقية على النسيج الصناعي:

ستواجه المؤسسات الجزائرية واقعا جديدا يطرح فرصا وتحديات معتبرة وينشئ منافسة قوية من المؤسسات الاقتصادية الأوروبية، بفعل تفكيك أو إلغاء الرسوم الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية، أما التحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية فتتمثل في رفع الاحتكار الذي ظلت تعمل في إطاره وتحت طائلة الأرباح الغير طبيعية المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة، ناهيك عن عدم مراعاتها للمواصفات والجودة طالما أن المستهلك ليس له اختار في اقتناء السلع المتوفرة، وبالتالي فالمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية الجزائرية ستفكر في عامل الجودة والمواصفات الصحية، البيئية، رفع الكفاءة الإنتاجية، والتحكم في

التكاليف، وهذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية في الإنتاج فحسب، بل كذلك من حيث التغليف، التعليب، التعبئة لاسيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، وبروز علاقات اتفاقية من الجيل الجديد قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين.[1]

4- تهديد الاتفاقية على الادخار والاستثمار:

تؤدي اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجيع الاستهلاك من خلال توفير سلة واسعة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي، ومنه إلى جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة على المدى القصيرة ، خصوصا في ظل وضعية الاقتصاد الكلي الجزائري الذي لا يتسم بالاستقرار.[2]

وتجدر الملاحظة هنا أن تصحيح الاختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة، لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص الشغل

[1] – عزيزة سمينة ، مرجع سابق، ص 135.

[2] – المرجع نفسه، ص 136.

الدائمة ومنه خلق مدا خيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي، غير أن المشاكل التي تواجهها الجزائر تتمثل في ضعف مستوى المدخرات المحلية وبالتالي اللجوء إلى موارد التمويل الخارجية وما نتج عنه من تفاقم لحجم المديونية، ففي ظل هذه المعطيات فإن البديل الحقيقي يتمثل في تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لتحل محل التمويل بالديون، وعلى هذا الأساس فإن اتفاق الشراكة الأورو–جزائري سوف يؤثر تأثيرا هاما على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية، وبالتالي فإن الأثر الأول الممكن تسجيله لهذه الاتفاقية ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي، كما يمكن له أن ينعكس إيجابيا على ميزان حساب رأسمال، وذلك بلجوء المؤسسات الأجنبية إلى بيع عملاتها مقابل الحصول على العملة الوطنية لتغطية وتمويل احتياجاتها المحلية، أما الأثر الثاني فيكمن في سد حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، كما تؤدي كذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ككل إذا ساهمت هذه المؤسسات في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وإعادة التصدير إلى الدولة الأم.[1]

ولن تتحقق هذه الاستفادة إلا بالعمل على إزالة العوامل التي تعيق الاستثمار الأجنبي في الجزائر كتلك المتعلقة ببعض المعلومات عن السوق الجزائرية وتباطؤ الإصلاحات الاقتصادية التي تكبح قدوم الاستثمار الأجنبي، كذلك توفير الضمانات القانونية والاهتمام بإصلاح المنظومة البنكية والمصرفية.[2]

[1] – **المرجع نفسه**، 137.

[2] – أحمد باشي، "الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 08، ص 22.

5- آثار الاتفاقية على التشغيل:

من الاثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات مما يؤدي إلى نشوء بطالة قائمة على تحويل العمل أو التسريح، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية والغير جمركية الذي قد يكون سببا لرفع حدة المنافسة، وهي بدورها ستؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة أو الغير قادرة على الصمود أمام الجودة الأوروبية، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابد من مواجهة هاته الآثار على المدى القصير بخلق مناصب شغل في القطاعات القادرة على التصدير وكذا على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد.[1]

عموما يمكن القول أن الاتفاق كما يحمل مزايا يمكن للجزائر الاستفادة منها ويدفع نحو آفاق وفرص وإمكانيات جديدة للاقتصاد الجزائري تسمح له بالنهوض، وأن فكرة التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي تعني التقرب من التقدم والازدهار، والدخول في إطار التعامل مع عالم التكتلات التي يمثلها تكتل من أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم مما يمكن الاستفادة من طاقات وإمكانيات هذا الاتحاد. كذلك فإنه يحمل عدة تهديدات على الاقتصاد الجزائري الغير مؤهل للانفتاح والمنافسة الأجنبية برغم المطالبات السابقة المؤيدة للاتفاق، إلا أنّه حتى في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري فإنها تبقى فتية وغير مؤهلة لفتح الأسواق أمام المنتجات الأوروبية ما يعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات نظرا لاختلاف الجودة والتكاليف المنخفضة ولن تقوى أمامها المنتجات الجزائرية.

[1] – عزيزة سمينة، مرجع سابق، ص 158.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تضمن اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي – كما ذكرنا من قبل– ثمانية محاور مست عديد الجوانب، حيث ركز الاتفاق على المبادلات التجارية من خلال المحور الخامس، منها المتعلق بالتعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، ويتمحور هذا التعاون أساسا على القطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوربي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي.

المطلب الأول: دراسة في المبادلات التجارية بين الطرفين

قمنا بدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية وذلك لتحديد درجة اعتماد الجزائر على الاتحاد الأوروبي كسوق لتصريف منتجاتها، حيث يتضح من الدائرة النسبية أن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية كونها تعتبر أهم زبون للجزائر.

الشكل رقم (03): دائرة نسبية تمثل صادرات الجزائر لسنة 2017

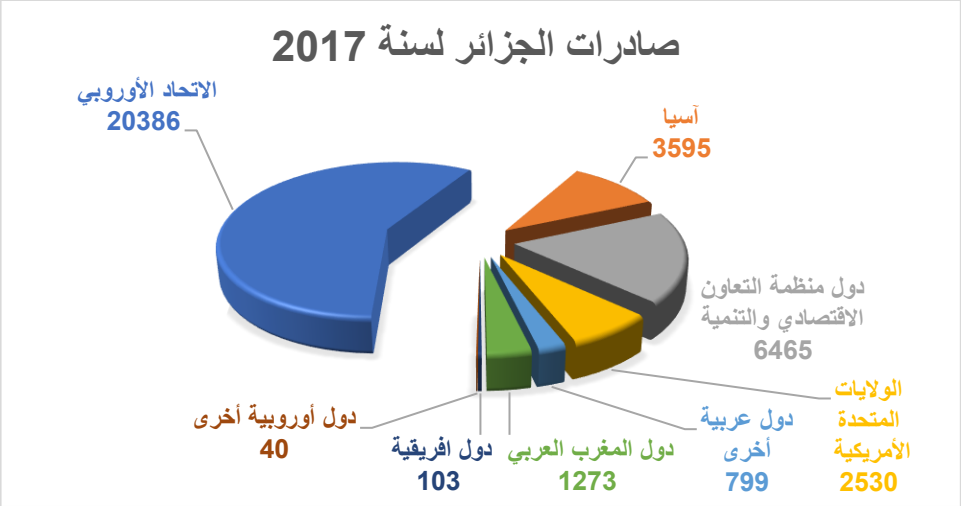

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

الشكل رقم(04): دائرة نسبية تمثّل واردات الجزائر لسنة 2017

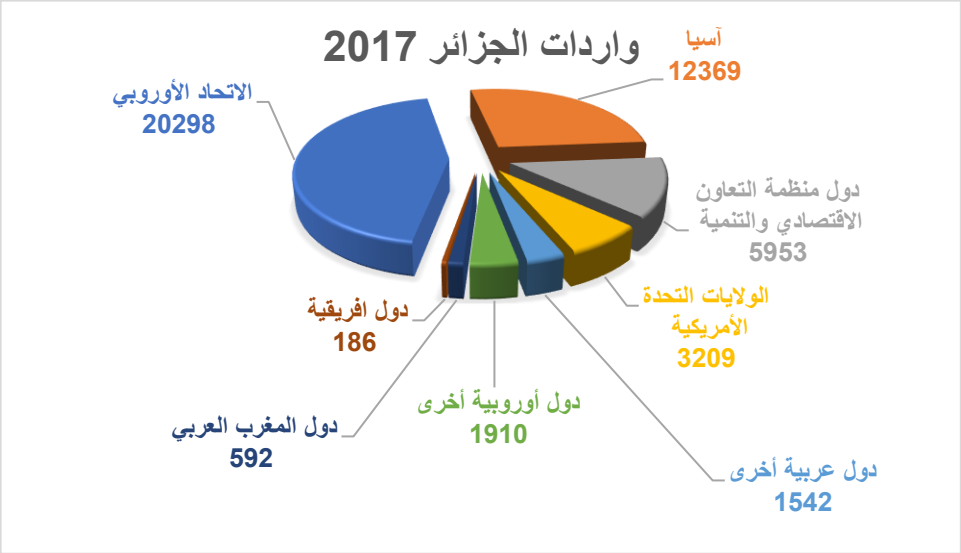

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على احصائيات لمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

بقراءة احصائيات المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية نلاحظ أنه قد انخفضت الواردات الجزائرية بنسبة 2.4٪ مقارنة بسنة 2016، من 47.08 مليار دولار أمريكي إلى 45.95 مليار دولار أمريكي، كما يلاحظ كذلك أن الجزائر لا زالت تعتمد الطابع الأحادي في صادراتها، إذ تهيمن المحروقات على الصادرات الاجمالية حيث شكلت خلال عام 2017 مع حصة 94.54 ٪ من إجمالي حجم الصادرات بزيادة قدرها 16.45 ٪ مقارنة مع عام 2016. وتبقى الصادرات خارج المحروقات ثانوية فبالإضافة إلى نسبتها الضئيلة فهي في أغلبها تدخل ضمن مشتقات المحروقات والألمنيوم والزنك والأمونيا والمواد الكيميائية، إلى جانب صادرات المواد الغذائية والمواد نصف المصنعة والمواد الاستهلاكية والمواد الخام.

حيث حسب إحصاءات الجمارك الجزائرية لسنة 2017، فإن الصادرات خارج المحروقات استقرت عند 1،89 مليار دولار، وهو ما يمثل أقل من 5،46 % من الصادرات ولا تغطي سوى 27 %من فاتورة غذاء الجزائريين، أي أن مستوى الإنتاج الوطني يبقى ضعيفا لدرجة أنه لا يمكن أن يعول عليه لتعويض الواردات من المواد الغذائية وتقليص فاتورتها التي قدرت بـــ8،4 مليار دولار سنة 2017، مقابل 8،22 مليار دولار سنة 2016، ما يمثل ارتفاعا بـــ2،60 %.

ويبقى مستوى الصادرات خارج المحروقات لا يعكس المداخيل الفعلية للإنتاج الوطني والذي يتمثل أساسا في صادرات المواد نصف المصنعة بما قيمته 1،38 مليار دولار، والممثلة أساسا في صادرات المواد المشتقة من البترول، مثل الزيوت والمواد المستخرجة من الزفت بما يمثل حوالي 28% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، بقيمة 530 مليون دولار سجلت سنة 2017، مقابل 395،4 مليون دولار سنة 2016، أما الصادرات خارج المحروقات الأخرى فتمثلت في

السكر المصدر بقيمة 225 مليون دولار والتمر ب: 51،37 مليون دولار وآلات الغسيل بـــ30،86 مليون دولار وغيرها من المواد الأخرى.

ولا يزال المصدرون يطالبون في كل مرة بإزالة نفس العقبات التي تحول دون تطوير الصادرات خارج المحروقات أهمها صعوبات التي تواجه عمليات التحويل المالي نحو البلد الذي تصدر إليه المنتجات الوطنية، زيادة على منحهم 25 % فقط من عائدات ما يصدرونه بالعملة الصعبة وغيرها من المشاكل التي بقيت تشجع الواردات على حساب الإنتاج الوطنين في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الجزائر انطلقت في استيراد بعض المواد التي كانت تصدرها على أساس منتوج خاص بالجزائر مثل التمور.

ورغم جميع الإجراءات والقوانين التي وضعت إلى غاية الآن، تبقى المحروقات تمثل المبيعات الأساسية للجزائر نحو الخارج، بما يمثل 94،54 % من إجمالي الصادرات 34،76 مليار دولار سنة 2017، مقابل 30 مليار دولار سنة 2016، ما يمثل ارتفاعا بمعدل 15،87 %.

فيما يتعلق بالتفصيل حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2017، فيتبين بوضوح من خلال الدائرة البيانية أعلاه أن دول الاتحاد الأوروبي تعد الشريك الرئيسي للجزائر بنسبة 44.03 % من الواردات و58.37 % من الصادرات.

بالمقارنة مع عام 2016، فقد انخفضت الواردات من الاتحاد الأوروبي بنسبة 9.95 ٪ أي من 22.47 مليار دولار في 2016 إلى 20.24 مليار دولار في عام 2017، مقابل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي التي سجلت زيادة قدرها 449 مليون دولار 17.8 ٪.

داخل منطقة الاتحاد الأوروبي، يمكننا أن نلاحظ أن العميل الرئيسي للجزائر هو إيطاليا التي تهيمن على حوالي 16 ٪ من الصادرات، تليها فرنسا بنسبة 12.92 ٪ وإسبانيا بنسبة 11.92 ٪ وتجدر الإشارة إلى أن أغلب صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي تتركز على قطاع المحروقات وذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تصدير المحروقات، أما بالنسبة للدول الموردة للجزائر فتحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 9.35 ٪ ، تليها إيطاليا وألمانيا مع نسبة 8.17٪ و 6.99٪ من إجمالي واردات الجزائر.

الشكل رقم(05): دائرة نسبية تمثّل صادرات الجزائر لسنة 2018

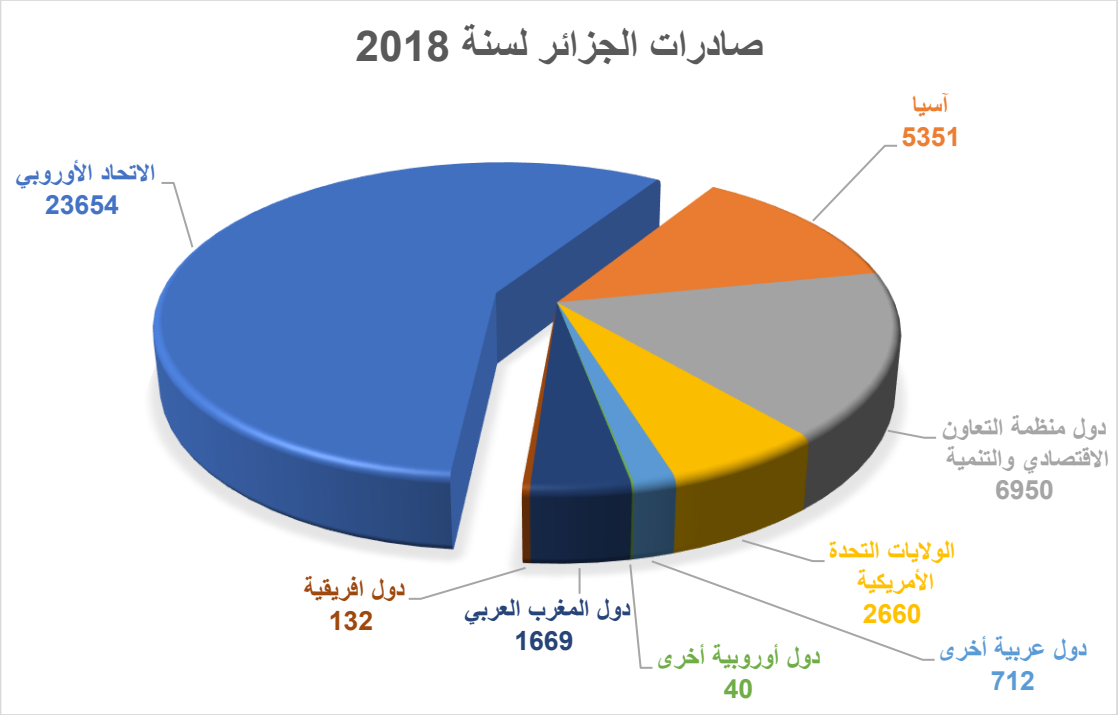

المصدر: من اعداد الباحثة وفق احصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

الشكل رقم(06): دائرة نسبية تمثّل واردات الجزائر لسنة 2018

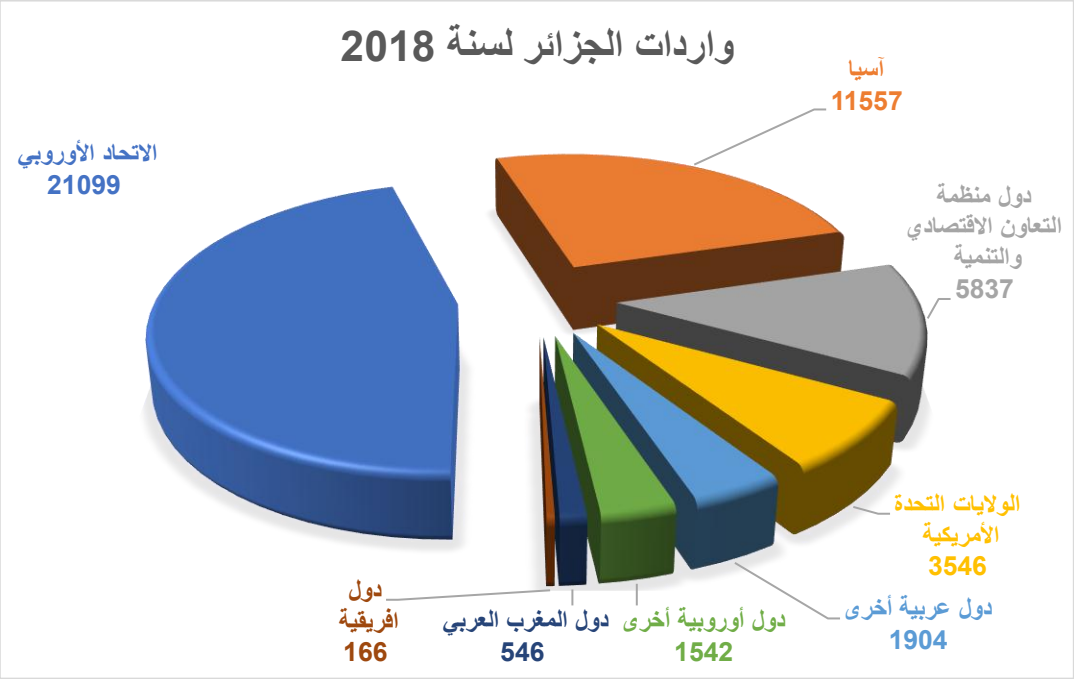

المصدر: من اعداد الباحثة وفق احصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

لقد ارتفعت الواردات الجزائرية بنسبة 0.30 ٪ خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، أي من 46.06 مليار دولار إلى 46.19 مليار دولار. كما استمرت سيطرة قطاع المحروقات على صادرات الجزائر والتي سجلت عام 2018 نسبة 93.13 ٪ من إجمالي حجم الصادرات، وذلك بزيادة قدرها 15.26 ٪ مقارنة مع عام 2017.

بينما ظلت الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة مشكلة نسبة 6.87٪ فقط من حجم الصادرات الجزائرية أي ما يعادل 2.83 مليار من دولارات الولايات المتحدة ، وذلك بزيادة قدرها 46.63 ٪ مقارنة بسنة 2017.

بينما ظل الإتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للجزائر خلال سنة 2018 بنسبة 45.67 ٪ من الواردات و57.46 ٪ من الصادرات.

حيث ارتفعت الواردات من الاتحاد الأوروبي لديها بنسبة 3.95 ٪ أي من 20.29 مليار دولار أمريكي في 2017 إلى 21.10 مليار دولار في عام 2018. كما ارتفعت نسبة الصادرات الجزائرية إلى هذه البلدان ما قيمته 3.27 مليار دولار أي بنسبة 16.03 ٪.

ويمثل الجدول التالي الذي يمثل ترتيب الدول المستوردة من الجزائر لسنة 2018:

شكل رقم (07): جدول يمثل ترتيب الدول المستوردة من الجزائر لسنة 2018

الوحدة: مليون دولار

الدول المستوردة من الجزائر	القيمة	النسبة المئوية (%)	التطور (%)
إيطاليا	6127	14.88	8.69
إسبانيا	5002	12.15	21.73
فرنسا	4631	11.25	4.37
الولايات المتحدة الأمريكية	3857	9.37	11.06
بريطانيا العظمى	2771	6.73	72.33
تركيا	2318	5.63	25.98
هولندا	2250	5.47	18.05
البرازيل	2248	5.46	5.49
الهند	1622	3.94	85.80
الصين	1311	3.18	89.18
الجمهورية الكورية	1264	3.07	41.55
بلجيكا	1225	2.98	32.86
البرتغال	1111	2.70	16.09
تونس	952	2.31	26.26
المغرب	653	1.59	45.76
المجموع الفرعي	37342	60.71	
المجموع العام	41168	100%	

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك CNIS

يمثل الجدول تقسيم صادرات الجزائر نحو الخارج وذلك لسنة 2018 ومن خلاله يمكن ملاحظة أن دول أوروبا (إيطاليا، اسبانيا، فرنسا) تسيطر على الصادرات الجزائرية حيث كانت إيطاليا الزبون الأول للجزائر بنسبة 13.26 ٪ من الصادرات الجزائرية، تليها اسبانيا ب 10، 83 ٪ وفرنسا بنسبة 10.02 ٪.

أما الجدول التالي فيمثل ترتيب الدول المصدرة للجزائر لسنة 2018:

شكل رقم (08): جدول يمثل ترتيب الدول المستوردة من الجزائر لسنة 2018

الوحدة: مليون دولار

الدول الموردة للجزائر	القيمة	النسبة المئوية (%)	التطور (%)
الصين	7850	16.99	-5.77
فرنسا	4781	10.35	11.08
إيطاليا	3653	7.91	-2.87
اسبانيا	3535	7.65	12.69
ألمانيا	3179	6.88	-1.64
تركيا	2310	5.00	14.87
الولايات المتحدة الأمريكية	1892	4.10	24.39
جمهورية كوريا	1628	3.52	-10.55
الأرجنتين	1299	2.81	31.88
البرازيل	1208	2.61	-28.61
فيديرالية روسيا	1202	2.60	-12.65
الهند	911	1.97	-25.45
هولندا	698	1.51	31.45
بلجيكا	667	1.62	45.63
رومانيا	617	1.34	-2.83
المجموع الفرعي	35430	76.69	
المجموع	46197	100%	

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك **CNIS**

يمثل الجدول أهم الدول المصدرة للجزائر حيث ظلت دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة هي المسيطرة على الواردات الجزائرية، بينما تتقدم عليها الصين إذا جزأنا دول الاتحاد إلى دول، حيث تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الاتحاد الأوروبي من الواردات الجزائرية بنسبة 10.35 ٪ ، تليها ايطاليا واسبانيا بنسبة 7.91٪ و 7.65٪ من إجمالي واردات الجزائر.

من خلال كل الاحصائيات السابقة بالإضافة إلى آراء خبراء الاقتصاد في الجزائر يمكن القول أن سنة 2018 كانت "مجرد رقم جديد" ضمن الأزمة الاقتصادية المستمرة في الجزائر، التي استمرت للسنة الرابعة على التوالي التي شهدت تطبيق إجراءات تقشفية صارمة. والتي شملت إجراءات كحظر الاستيراد حيث استقبل الجزائريون سنة 2018 بارتفاع كبير في مختلف أسعار السلع، وذلك على خلفية قرارات حكومية بحظر استيراد نحو 900 سلعة، من ضمنها الأجهزة المنزلية والأثاث والخضراوات واللحوم والأجبان والفواكه والشوكولاتة والمعجنات والمكرونة والعصائر والمياه المعبأة ومواد البناء. حيث بررت الحكومة الجزائرية خطوتها بخفض فاتورة الواردات التي فاقت 40 مليار دولار مع نهاية 2017، من بينها 10 مليارات دولار قيمة فاتورة المواد الغذائية. وهو ما رفضه الاتحاد الأوروبي في حين بررته الجزائر بأن اتفاق الشراكة بين الجانبين، يجيز لأحد الطرفين اتخاذ إجراءات استعجالية لحماية اقتصاده، ولإحداث التوازن في الميزانية العامة. وبعد ستة أشهر من تطبيق الحظر، قررت الحكومة الجزائرية التراجع عنه بفرض إجراءات أخرى رفعت بموجبها الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ما بين 30 و200 %.[1]

وعلى الرغم من ترسانة الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة، بداية بفرض نظام الحصص واعتماد قائمة منع استيراد ضمت نحو 1000 منتوج وموقع تعريفي، إلا أنها لم تؤدي

[1] – يونس بورنان، " الجزائر 2018.. السنوات العجاف في مواجهة "معركة التصدير" المرتقبة"، **العين الإخبارية**، نقلا عن موقع: https://al-ain.com/article/algeria-economy-in-2018

إلى خفض نسبة الواردات وهو ما يدل على أن الحكومة فشلت في اتخاذ إجراءات حقيقية بل إن هذه الواردات أخذت منحى تصاعديا بزيادتها بنسبة 0.30 % خلال الفترة التي اعتمدت فيه اجراءات منع ونظام حصص، بل إن هذه التدابير حسب الخبراء، أدت إلى إنشاء نوع من الاحتكار في بعض المنتجات والمواد، وتسببت في ندرة ومضاربة في أخرى، دون أن تفك شفرة معادلة الاستيراد مقابل ضعف الصادرات خارج المحروقات.[1]

المطلب الثاني: تحليل الميزان التجاري للعلاقات الاقتصادية الأورو جزائرية

يرتبط الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أساسا بصادرات المحروقات فأسعار البترول وكمية الطلب العالمي عليه هو المتحكم في الميزان التجاري الجزائري، وفيما يلي منحنى بياني يمثل تطور الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من 2007 إلى 2017 حيث يسمح لنا بقراءة رقمية لكل مراحل العلاقة الاقتصادية بين الطرفين.

[1] – حفيظ صواليلي، " الحكومة تعجز عن خفض الواردات وتنويع الصادرات" ، الخبر، 2019/02/19.

الشكل رقم (07): منحنى بياني يمثل تطور الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من سنة 2007 الى سنة 2017

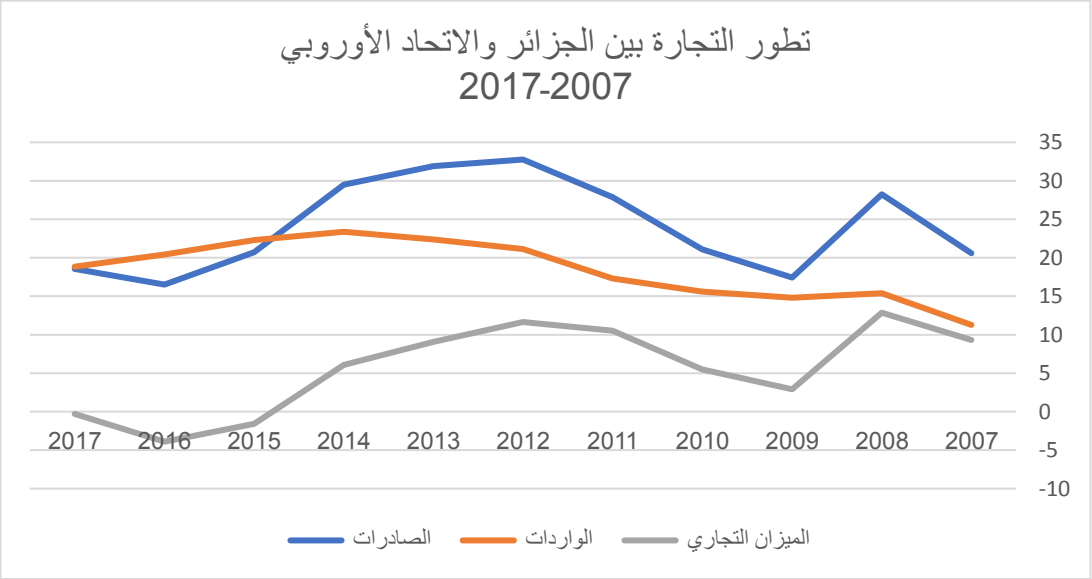

La Source: European Union Trade in goods with ،European Commission 16-04-2018.،**Algeria**. Directorate-General for Trade. Units A4 / G2

يتضح من خلال الشكل رقم 02 أن الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي سجل فائضا طيلة الفترة الممتدة من 2007 الى 2015 إلا أنه شهد تذبذبا من الفترة اللاحقة، وهذا نتيجة تذبذب حركة الصادرات والواردات بين الطرفين، حيث انتقل رصيده من 10.387 مليون أورو عام 2005 إلى 14.177 مليون أورو عام 2006، وهو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة، ويمكن تفسير هذه النتائج بالمخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2005 فقد مثل مخطط الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات، مما كان له الأثر البارز على الميزان التجاري بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات، مما أعطى دفعة قوية للصادرات

من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني وتشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية وبعض الصناعات الخفيفة.

وفي عام 2007 انخفض فائض الميزان التجاري بنحو 34.29 % مقارنة بعام 2006 نتيجة انخفاض الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بنحو 17.78 %مقابل زيادة الواردات من الاتحاد الأوروبي بمعدل زيادة قدرب: 12.96 %.

أما عام 2008 الميزان التجاري بين الطرفين ارتفاعا من جديد حيث بلغ 12.859 مليون أورو، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والتي حطمت رقما قياسيا حيث بلغت 99.97 دولار للبرميل عام 2008، لينخفض هذا الفائض إلى حوالي 2.59 مليون أورو عام 2009، أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 79.86 % عن سنة 2008 وذلك نتيجة الانخفاض الكبير لقيمة الصادرات السلعية الاجمالية تجاه دول الاتحاد الأوروبي، وفي جزء كبير منها انخفاض قيمة الصادرات النفطية على اعتبار انها تشكل الحصة الأكبر في الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي فقد تراجعت أسعار النفط من 133.19 دولار إلى حوالي 47 دولار للبرميل في فترة لا تتجاوز ستة أشهر(من منتصف 2008 إلى بداية 2009)، تزامن ذلك مع تراجع الاتحاد الأوروبي نتيجة الأزمة الاقتصادية.

خلال الفترة الممتدة بين 2010- 2012 عرف الميزان التجاري فاضا متزايدا عام 2012 إلى حوالي 11.639 مليون أورو، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية، وذلك بعدما تم العمل على تخفيض حجم انتاج النفط بهدف الحد من الانخفاض في الأسعار وذلك في إطار منظمة أوبك، وهذا ما انعكس إيجابا على حجم التجارة الخارجية الجزائرية.

وفي سنة 2014 عاود الميزان التجاري الانخفاض إلى حوالي 6.082 مليون دولار بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 47.75 % عن سنة 2012، وذلك بفعل تراجع حجم الصادرات بنسبة 10.09 % وارتفاع حجم الواردات بنسبة 10.65 % وهذا راجع لعدة عوامل أهمها:

-تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية وغير التعريفية.

-التسهيلات الممنوحة للمستوردين من قبل مصالح الجمارك، من حيث التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية والتسهيلات الموضوعة على مستوى الإجراءات.

-الزيادة في واردات التجهيزات الفلاحية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، والتجهيزات الصناعية.

خلال الفترة الممتدة بين 2015- 2017 عرف الميزان التجاري عجزا كبيرا سيما العام 2016 وذلك لانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك لعدة أسباب أهمها:

-صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترول.

-عودة إيران بعد توقيعها على الاتفاق النووي إلى التصدير

-سياسة أوبك الرافضة لخفض مستوى الإنتاج والتدخل لإعادة التوازن للسوق.

إن المتتبع لوضعية الميزان التجاري الجزائري يجد أنّه رهين إيرادات صادرات المحروقات من جهة وواردات المنتجات الغذائية وسلع التجهيز من جهة أخرى، فاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية لم تغير من هذا الوضع كثيرا، بل عززت وعمقت العلاقات التجارية بين الطرفين لصالح الاتحاد الأوروبي.

من خلال التحليل السابق يمكن القول أن النسبة المتدنية للصادرات خارج المحروقات تعكس خللا في هيكل الصادرات السلعية الجزائرية، وتظهر بوضوح الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، خاصة إذا تعلق الأمر بمستوى التصنيع، مما يجعل المؤسسات الوطنية عاجزة عن دخول سوق الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني بقاء الوضع على حاله.

ويرجع تحقيق الصادرات غير النفطية لهذه النسب الهامشية إلى السياسة المتبعة لترقية الصادرات التي لم تكن سوى حلول ترقيعية لمشاكل يعاني منها الاقتصاد الجزائري في القطاعين العام والخاص، فبالنسبة للقطاع العام رغم الإجراءات التي اتخذت إلا أنه لا زال يعاني من عجز وتفاقم ديونه رغم تكفل البنوك والخزينة العمومية بديونه، كما هو الحال في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ومؤسسة صناعة التجهيزات الفلاحية، أما بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم عملية إعادة تأهيلها إلا أن ذلك لم يقض على مشاكلها، وهو ما أدى إلى فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الجزائر على اقتحام الأسواق الخارجية وبالتالي بقيت الصادرات الجزائرية حبيسة أسعار المحروقات.[1]

كما أن انضمام أوروبا إلى منظمة التجارة العالمية يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة المزايا نفسها التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير التجارة مع أغلب الدول الأخرى (الأمريكية، الآسيوية...)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق

[1] – أسماء سي علي، **مرجع سابق**، ص 204.

الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى الواقعة في افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وأميركا اللاتينية.[1]

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأوروبي في الجزائر

تعتبر الجزائر دولة غنية بالموارد الطبيعية مما يجعلها دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي كما أن الجزائر سعت على تحقيق مناخ استثماري جاذب مما أدى إلى زيادة المشاريع الاستثمارية فيها، وترجع أهمية الاستثمار إلى كونه يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملاً محدداً في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، كما أنه يعتبر عنصرا فعالاً في الدخل القومي، ولهذا فإن حجمه وتوزعه يبيّن اتجاه النمو أو تقلصه، ويعمل أيضا على امتصاص البطالة وإيجاد فرص العمل. ولفهم مجالات الاستثمار في الجزائر وتركز نشاطاتها ينبغي علينا قراءة الجدول التالي:

[1] – عزيزة سمينة، مرجع سابق، ص 156.

جدول رقم (09): يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية الأوروبية بالجزائر لسنة 2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية للمشاريع %
الزراعة	13	1.44 %
البناء	142	15.76%
الصناعة	558	61.93 %
الصحة	6	0.67 %
النقل	26	2.89 %
السياحة	19	2.11 %
الخدمات	136	15.09 %
الاتصالات	1	0.11 %
المجموع	901	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ويمكن توضيح مجالات الاستثمار الأجنبي في الجزائر الموضحة في الجدول السابق بالأعمدة البيانية التالية:

شكل رقم (08): أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية للاستثمار في كل قطاع في الجزائر

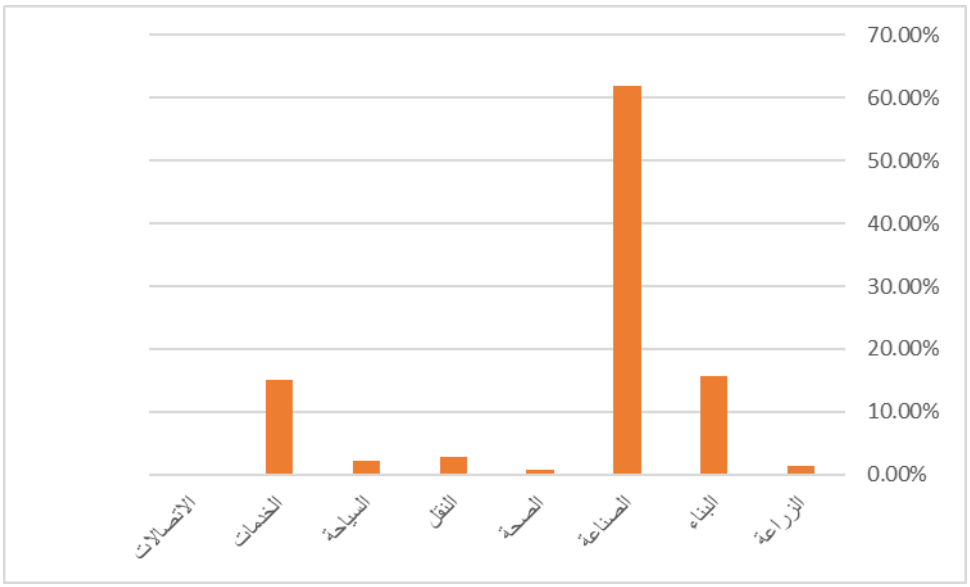

المصدر: من اعداد الباحثة وفق احصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

من خلال الأعمدة البيانية يتوضح ارتفاع نسبة الاستثمار في قطاع الصناعة في الجزائر حيث نلاحظ أن هناك تباين استثماري بين القطاعات، حيث تتركز الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة بنسبة 61.93% ب 558 مشروع وذلك للاهتمام الأجنبي بالاستثمار في قطاع المحروقات، يليه بعد ذلك قطاعي البناء بنسبة 15.76 % ب 142 مشروع والخدمات بنسبة 15.06 % ماتمثل 136 مشروع وذلك لسعي الجزائر إلى تطوير وتعزيز البنية التحتية وشبكة المواصلات، وكذلك تلبية الطلب المحلي المتزايد من الخدمات الاجتماعية، وينعدم الاستثمار تقريبا في قطاع الصحة رغم أهميته وكذلك قطاع الزراعة رغم توفر المؤهلات التي تسمح بنجاح الاستثمار في هذا القطاع، وهذا ما يستنتج منه عدم اهتمام الجزائر بالاستثمار في هذه القطاعات.

تركّز الاستثمار الأجنبي في الجزائر واعتماده بشكل كبير على قطاع النفط والغاز الذي انخفضت أسعاره في السنوات الأخيرة ما أدى إلى تراجع معدلات الاستثمار في الجزائر حيث وفقا للبيانات التي نشرها **الأونكتاد*** في تقرير الاستثمار العالمي 2018، انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر بين عامي 2016 و2017 بشكل طفيف، من 1.64 مليار دولار إلى 1.2 مليار دولار. وانخفض ترتيب الجزائر من المركز 74 إلى المركز 83 بين عامي 2016 و2017 في ترتيب البلدان التي تتلقى أكبر عدد من التدفقات، ويفترض أن قوانين الاستثمار التي تم وضعها وتنويعها في الجزائر أن تسمح لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعافي في سنوات قادمة. حيث وصل تدفق الاستثمار إلى 29 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017، وهو ثامن أعلى مستوى بين الدول العربية.[1]

لقد عمل اتفاق الشراكة الأورو جزائري على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ويمثل الجدول التالي التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر وقيمة الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات ومقارنتها بغيرها من الدول الأخرى.

* الأونكتاد أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (بالإنجليزية: UNCTAD) وهي اختصارا لـ United Nations Conference on Trade and Development هو منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح باندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

[1] - ALGERIA: FOREIGN INVESTMENT, in: https://en.portal.santandertrade.com/establish-overseas/algeria/foreign-investment

جدول رقم (10): يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار جزائري)
أوروبا	472	1148208
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
افريقيا	6	39686
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	31603
المجموع	901	2519831

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

ويمكن توضيح الدول المستثمرة في الجزائر المذكورة في الجدول السابق بالأعمدة البيانية التالية:

شكل رقم (09): أعمدة بيانية تمثل التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر بين (2002-2017)

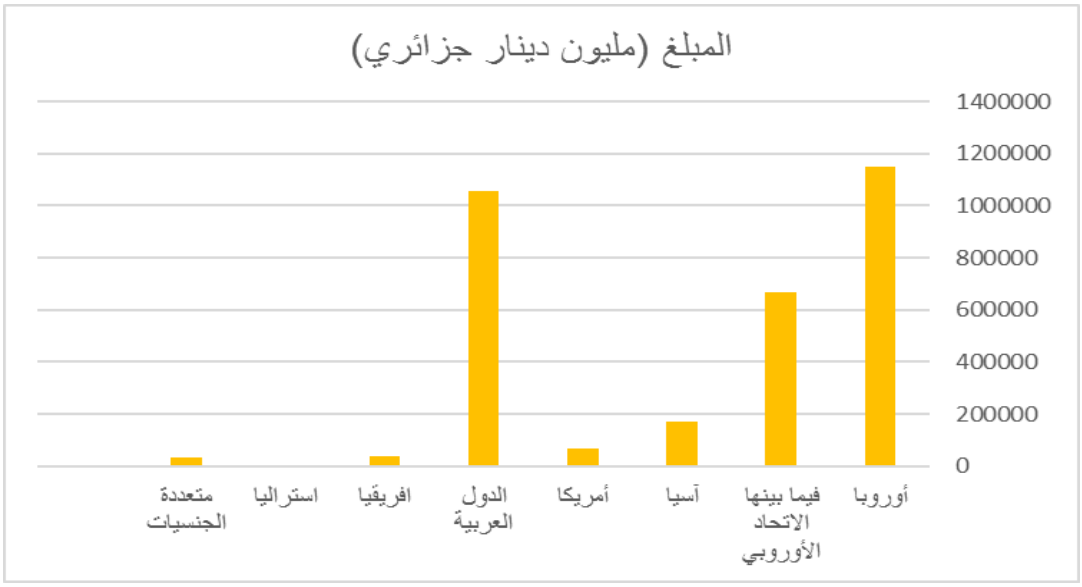

المصدر: من اعداد الباحثة وفق احصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

يظهر من خلال الأعمدة البيانية أن القارة الأوروبية تمتلك أكبر حصة من الاستثمارات المباشرة خارج قطاع المحروقات حيث تحتكر أكثر من 50 % من المشاريع الاستثمارية المصرح بها لعام 2017 مع ملاحظة ضعف رؤوس الأموال المصاحبة لهاته المشاريع، حيث بلغت 1148208 مليون دينار جزائري مقارنة بالاستثمارات العربية التي تصل الى نصف مشاريع الدول الأوروبية تقريبا والتي تبلغ قيمة استثماراتها بما يقارب 1057257 مليون دينار جزائري، كما يشار إلى أن أغلب الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الجزائر والتي قدرت استثماراتها ب 28 مشروعا هي أوروبية بالدرجة الأولى.

إن المناخ الاستثماري في الجزائر رغم المحاولات العاملة على تحسينه وما تضمنه هذه المحاولات من العديد من المزايا والحوافز، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لحد الآن لم ترق إلى مستوى الفرص والامكانات المتاحة ذلك أن هناك جملة من العوائق إضافة إلى الإيجابيات حيث يتميز المناخ الاستثماري الجزائري بحسب رأي المستثمرين الأجانب بجملة من المعطيات تتمثل في[1]:

- انخفاض تكلفة الطاقة (الغاز والوقود والكهرباء).
- إمكانات قوية في مجال الطاقة المتجددة والسياحة.
- القوى العاملة الماهرة وغير مكلفة.
- القوانين الحديثة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والحوافز المختلفة للمستثمرين الأجانب.
- قرب الجزائر من أوروبا، حيث يعتبر موقعها الجغرافي كواجهة بين أوروبا وأفريقيا وداخل المنطقة المغاربية.

في حين هناك عدة معوقات أهمها: [2]

- تعقد وبطء الإجراءات الإدارية في عمليات التسجيل والرخص.
- اعتماد الاقتصاد على الهيدروكربونات مما يزيد من الاعتماد على واردات السلع المحولة.
- التطور غير الكافي للأسواق الإقليمية، التي تقيد جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب
- تعقيد التشريعات، وخاصة قانون الضرائب وعدم وضوحها كذلك بحيث تختلف وتتباين في التطبيق.
- من الصعب الحصول على الملكية للأراضي بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها.

[1] - Ibid
[2] - Ibid

- تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر لكل مشروع استثماري جديد في الجزائر، يجب أن يكون غالبية رأسماله (51٪) مملوكًا لشركاء محليين.
- السياق الجغرافي السياسي الإقليمي المتدهور (ليبيا، مالي، التوترات مع المغرب).

ويمكننا إضافة عنصر آخر وهو الفساد الإداري المتفشي في الجزائر وانتشار التزوير، الرشوة والاعتداء على المال العام، بالإضافة إلى غياب المحاسبة والمساءلة القانونية للمسؤولين.

من جهة أخرى يعد الاتحاد الأوروبي أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ويهدف من خلال سياسته الاستثمارية مع الدول الشريكة إلى: [1]

- الحرص على التكافؤ والمساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

-توفير بيئة استثمارية مناسبة من خلال تعزيز الشفافية والتزام قواعد واضحة ودقيقة حول حماية الاستثمار من خلال إنشاء آلية دائمة لتسوية المنازعات تسمى نظام محكمة الاستثمار.

-حماية المستثمرين وتسهيل حركة الأشخاص ذات الصلة بالاستثمار

-ضرورة أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في النمو الاقتصادي، رفع معدلات التشغيل، وخفض نسبة الفقر، وتحقق تنمية مستدامة.

ولإحداث توازن في العلاقات بين الطرفين فتحت الجزائر رسميا ملف تقييم العلاقة اجتمع الطرفان يوم 2017/03/13 على طاولة التقييم في العاصمة البلجيكية بروكسل، وانتهت الاجتماعات بكتابة وثيقة مشتركة من 21 توصية تمت المصادقة عليها في اجتماع مجلس إدارة

[1] - **European Commission, Investment,** In: http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment/

اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر والذي يترأسه كل من وزير الخارجية الجزائري والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية **فديريكا موغيريني**.

وقد صرح المستشار الاقتصادي لدى الحكومة الجزائرية **عبد الرحمان مبتول**، في صحيفة "**العربي الجديد**": "إن التقييم يخضع لجملة من الشروط التي تكبل أيادي الجزائر، فعلى سبيل المثال تمنع المادة 37 من الشراكة الطرفين من اتخاذ قرارات من جهة فردية وبطريقة مفاجئة حتى وإن كانت بدافع تفادي خسارة كبيرة، كما أن التقييم لن يغير شيئا في المعادلة لأن الجزائر لا تملك هامشا كبيرا للتحرك فاقتصاد الريع لا يسمح لها بدخول المفاوضات من موقع قوة، وأضاف أن الجزائر أمام حتمية تقييم نفسها وتغيير العقليات البيروقراطية التي تميز الإدارة الجزائرية وتحول دون تحرير الاقتصاد".

المطلب الثالث: تقييم اتفاق الشراكة بين الطرفين على الاقتصاد الجزائري

إن مرور فترة طويلة على الشراكة الأورو متوسطية تستوجب تقييم لمعرفة إيجابيات وسلبيات هذا الاتفاق، وتصحيح الأخطاء وهو ما قامت به الجزائر سنة 2015 وذلك بمناسبة مرور 10 سنوات على الاتفاق، وقد طالبت الجزائر بهذا التقييم لإدراكها أنها قد تضررت من هذه الشراكة رغم ما حصل لها من إيجابيات، وفي هذا المطلب يمكننا أن نجمل تقييما عاما يشمل كل الأبعاد لهذه الشراكة محددين في ذلك كل الإيجابيات والسلبيات التي انعكست على الجزائر جراء توقيع هذا الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن نبدأ بالبعد الأمني ثم الاقتصادي فالثقافي.

1- تقييم البعد الأمني للشراكة الأور جزائرية:

سنحاول التطرق في هذا البعد للانعكاسات على الجزائر في هذا المجال وذلك بالتركيز على قضيتي تحقيق الأمن والاستقرار وقضية اصلاح أساليب الحكم، حيث يمكن اختصار أهم الانعكاسات الإيجابية للبعد الامني بين الطرفين في: [1]

– أن التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي حددتها الشراكة لا يمكن أن تكافح إلا بالتعاون الاقليمي بين الدول.

– أن الشراكة الأورو جزائرية قد أخرجت الجزائر من عزلتها التي كانت تعاني منها فترة التسعينات، وهو ما هدفت إليه الجزائر منذ دخولها مفاوضات التوقيع على الشراكة.

– أكد اتفاق الشراكة على ضرورة احترام الديمقراطية وهذا في حد ذاته يمثل أمرا ايجابيا، حيث أن التعاون مع الأنظمة الأوروبية العريقة في الديمقراطية بهدف إرساء الديمقراطية وأساليب الحكم قد ينعكس بكثير من الإيجابيات على الممارسة الديمقراطية في الجزائر.

بينما يمكن حصر أهم الانعكاسات السلبية في هذا المجال في:

- إن الجزائر وأغلب الدول العربية التي وقعت اتفاق الشراكة ترفض إقامة علاقات دبلوماسية مع الاحتلال الصهيوني، والقبول بهذا الاتفاق جعل هذه الدول تقبل بهذا الكيان كشريك متوسطي وهو ما يفتح مجالا للعمل المشترك الذي يعتبر اعترافا به.[2]

[1] – اسمهان تمغارت، "الشراكة الجزائرية – الأوروبية: الخلفيات، الأهداف والنتائج"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 08، ديسمبر 2017، ص66.

[2] - Amine Ait-Chaalal, "Le Partenariat euro-méditerranéen Dix ans après, quel bilan politque ?" **Académie de Géopolitique de Paris,** in:

– فرض الاتحاد الأوروبي على الجزائر وغيرها من الدول الشريكة في اتفاق الشراكة طبيعة التهديدات التي يتم التعاون في مكافحتها في حين أنها لم تراع ولويات هذه الدول الأمنية ولم تتشارك معها في تشخيص التهديدات التي تواجهها والتي تختلف في بعضها عن تلك التي تهدد أمن واستقرار أوروبا.

– الفشل في تدعيم تطبيق مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحل النزاعات الإقليمية حيث لم تضف أي قيمة تذكر لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي كما أن دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا ظلت تساند المغرب على حساب مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي، الأمر الذي أدى إلى استمرار النزاع بين المغرب والجزائر والذي يشكل أهم التهديدات بالنسبة للجزائر. [1]

– إن إرساء الديمقراطية وتعلمها من المدرسة الأوروبية قد يحمل عدة مخاطر للجزائر التي قد تؤدي الحسابات الأوروبية فيها إلى التدخل في شؤونها الداخلية باسم الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان لهز الاستقرار الداخلي. [2]

في مقابلة لجريدة "الخبر" الجزائرية مع **جون أورورك John O'Rourke** سفير الاتحاد الأوروبي في الجزائر والذي تحدث عن العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد إعادة تقييم لاتفاق الشراكة بينهما عقب مرور عشر سنوات من تطبيقه حيث ذكر في الجانب الأمني أن للجزائر أهمية بالنسبة إلى أوروبا في ظل عدم استقرار المنطقة ووجود العديد من التهديدات فيها، حيث تمثل الجزائر قطب استقرار في هذه المنطقة وبالتالي لا تريد أوروبا أن تخسره بل تعمل على تقويته ودعمه.

http://www.academiedegeopolitiquedeparis.com/le-partenariat-euro-mediterraneen-dix-ans-apres-quel-bilan-politque/

[1] – اسمهان تمغارت، **مرجع سابق**، ص 67.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 68.

وفي رأيه حول الهجرة الغير الشرعية والمقاربة الجزائرية في ذلك واختلافها مع المقاربة الأوروبية قال "إن الجزائر اتخذت إجراءات إيجابية فيما يخص المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، حيث من حقهم الاستفادة من التعليم والصحة كما تنص القوانين والتشريعات الدولية وهذه مقاربة تقدمية تجعل الجزائر أفضل من كثير من الدول في هذا المجال، بالمقابل هناك جدل قد أثير حول طريقة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين رغم أن وزير الداخلية السيد نور الدين بدوي تعهد العام الماضي بإعطاء وضع قانوني لبعض المهاجرين يمكّنهم من العمل وهو الأمر الذي إذا تحقق سيكون تقدما كبيرا من الجزائر"، وأضاف كذلك " إلا أنه لا يمكن لأحد أن يتدخل في الجزائر لكننا نريد التعاون والحوار في هذه المسائل ونقترح مثلا تعاونا ماليا خاصا بمسائل الهجرة في مفهومها الواسع الذي لا يقتصر فقط على مراقبة الحدود وتفكيك الشبكات الإجرامية التي تتاجر بمآسي المهاجرين، وإنما يخص الأسباب العميقة للظاهرة خصوصا المسائل الاقتصادية والاجتماعية، سواء في دول الساحل أو الجزائر، كما أن الهجرة هي ظاهرة بطبيعتها عابرة للحدود لذلك فإن اعتماد مقاربة "الحصن" لن تنفع في معالجتها ناهيك عن أننا نعتقد أن ثمة آثار إيجابية للهجرة، أثبتتها الدراسات الاقتصادية حول نسبة نمو الناتج المحلي الخام نحن نؤمن بضرورة اعتماد مراقبة الحدود مع تكييف ذلك بنظام فعال فيما يخص التأشيرة، يسمح بجعل التنقل شرعيا في الحدود الممكنة دون تخلي أوروبا عن واجبها الإنساني في مساعدة وإنقاذ المهاجرين في عرض البحر، وهو ما يقوم به الاتحاد الأوروبي منذ بدء التدفق على حدوده وسمح بإنقاذ عشرات آلاف الأرواح".[1]

[1] – مقابلة مع السيد جون أورورك، "لا يمكن للجزائر أن تكون دركيا لأوروبا"، **جريدة الخبر** ، بتاريخ 2018/04/02.

كما ذكر أنه لا صحة لما يتم ترديده بأن عملية ترحيل المهاجرين من دول جنوب الصحراء التي تقوم بها الجزائر تتم بإيعاز من الاتحاد الأوروبي، وبأن لدينا نية لجعل الجزائر دركي الضفة الجنوبية، وأضاف: ما أؤكده أن الجزائر حريصة جدا على سيادتها ولا تخضع أبدا لضغط بروكسل أو أي قوى أخرى في هذا الأمر.. كما قال "إننا نرى في رفضها الاستفادة من الدعم الأوروبي حول الهجرة نوعا من الحذر حتى تحافظ على استقلالها ولا تعطي الانطباع بأنها حارس أوروبا في المنطقة".[1]

2- تقييم البعد الاقتصادي في الشراكة الأورو جزائرية:

تقوم الشراكة في بعدها الاقتصادي على التعاون الاقتصادي والدعم المالي وعلى إقامة منطقة للتبادل الحر، وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة التطرق للانعكاسات الإيجابية والسلبية لهذين الجزئين، ومنه يمكن البدء واجمال الانعكاسات الإيجابية فيما يلي:[2]

- يعتبر التعاون الاقتصادي في إطار اتفاق الشراكة فرصة للجزائر لتحقيق التكامل والاندماج في الإطار الإقليمي كما أنها تساهم في نقل الخبرة من دول الاتحاد الأوروبي نحوها.

- الاستفادة من القروض المالية الأوروبية المقدمة لتمويل الكثير من البرامج والمشاريع.

- تعد برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في هيكلة الاقتصاد ومساعدته للانتقال من الاقتصاد المركزي والتخلص من رواسبه نحو اقتصاد السوق وتعلم ميكانزماته على يد خبراء الاتحاد الأوروبي ذو التجربة الاقتصادية العريقة، حيث تتم نقل

[1] – المرجع نفسه.

[2] – اسمهان تمغارت، مرجع سابق، ص 70.

الخبرة الأوروبية إلى الجزائر عبر الدورات التكوينية، نقل الأدوات والمناهج العصرية في الإدارة والتسيير، المساعدة والمرافقة التقنية التي يقدمها خبراء أوروبيين، وكذلك تصحيح الأنظمة القانونية والسلوكيات الإدارية والاقتصادية بما يتماشى مع طبيعة اقتصاد السوق.

– إن أهم ما يشغل الجانب الأوروبي في اتفاق الشراكة هو إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث يفترض أن تحرير الاقتصاد وإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر سيؤدي الى عملية إيجابية تسحب الجزائر نحو المركز المتقدم وتتيح لها رفع تنافسية الاقتصاد الداخلي بسبب ضغط المنتجات المستوردة من المركز بدون رسوم جمركية، وجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل محيط منفتح مما يتيح عدة مزايا أهمها توفير مناصب شغل.

بينما تتمثل جل الانعكاسات السلبية في الاتفاق فيما يلي: [1]

– إن المشاريع المقترحة في إطار الشراكة والتي من المفترض أنها تخدم الطرفين نجد أنها في الحقيقة تخدم الطرف ذو النشاط الاقتصادي وهي دول أوروبا والتي تتجه في أغلبها نحو تطوير وسائل النقل ومصادر الطاقة في المتوسط، كما ان هذه المشاريع هي التي تستحوذ على أغلب المساعدات المالية.

– عند مقارنة المساعدات المالية الممنوحة لدول جنوب المتوسط مع الممنوحة لدول شرق أوروبا وهو ما يعكس أفضليتها لدى الدول المانحة في الاتحاد الأوروبي، باستثناء فرنسا التي طالبت باهتمام أكبر بجنوب المتوسط الذي يشكل أولوية استراتيجية بالنسبة لها.

[1] – المرجع نفسه، ص 76.

– لم يحظ التعاون الجهوي جنوب– جنوب بالاهتمام الكافي في النشاط الإقليمي الذي لم يخصص فيه بالنسبة للمغرب العربي إلا برنامجا واحدا متعلقا بإدماج الأسواق المغاربية للجزائر، تونس والمغرب في مجال الطاقة، رغم تأكيد الشراكة الأورو متوسطية وكذا الاتفاقات الثنائية لها على أهمية هذا البعد في تحقيق الازدهار الإقليمي والجهوي.

– خسارة الخزينة العمومية نتيجة تنفيذ برامج التخفيض الجمركي الممهدة لمنطقة التجارة الحرة.

– لم يحقق تنفيذ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر الانعكاس المنتظر فيما يتعلق برفع نسبة الاستثمارات الأجنبية التي تعد من أحسن السبل لرفع معدلات النمو والقضاء على البطالة، فرغم التسهيلات التي أعطيت للمستثمرين خاصة في إمكانية نقل الأرباح بقيت الاستثمارات الأوروبية في الجزائر ضعيفة، كما أن معظمها موجه لقطاع المحروقات.

– يتضمن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تأجيل التفاوض حول التبادل التجاري للمنتجات الزراعية في حين تسعى إلى تحقيق التبادل الحر للمنتجات الصناعية، وهو ما يثبت أن الاتحاد الأوروبي يراعي مصالحه فقط حيث أنه استبعد المنتجات الزراعية لأن الجزائر يمكن لها أن تنافس في هذا المجال داخل الأسواق الأوروبية.[1]

إن التقييم الذي قامت به الجزائر في 2017 قد أدى إلى استصدار عدة قوانين للحد من آثار اتفاق الشراكة والتي يفهم منها أنها تراجعا عن الاتفاق ككل وذلك ما يبدو من خلال أحكام قانون المالية لسنة 2017، الذي زاد من توسيع قائمة السلع المحظورة من الدخول إلى السوق الجزائرية حماية لها من المنتوج الخارجي، مما أدى إلى خفض فاتورة الاستيراد إلى حدود 35 مليار دولار،

[1] – **المكان نفسه.**

ثم الوزير الأول آنذاك عبد المجيد تبون صرح عن سلسلة من الإعلانات المتضمنة قوائم جديدة من المنتجات الأوروبية التي يمنع دخولها إلى السوق الجزائرية، وقد بررت الجزائر اللجوء إلى مثل هذه القرارات إلى الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري بسبب انهيار أسعار البترول وانخفاض الميزانية العامة للجزائر من العملة الصعبة مع العجز المسجل في الميزان التجاري.[1]

بالنسبة للبعد الاقتصادي والأهم في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فقد ذكر أورورك في حواره مع جريدة الخبر الجزائرية أن التقييم قد تم بطلب من الجزائر التي يتوجب عليها كي تستفيد من اتفاق الشراكة أن تقوم بتحديث قوانينها وإعادة هيكلتها، وليس اتخاذ إجراءات كمنع استيراد بعض المنتجات وهو ما يضر بالاقتصاد الجزائري –حسب أورورك– وأن هذه الاجراءات ليست الحل المناسب لإيقاف معدل انخفاض احتياطي العملة الصعبة، بل يجب تبني اجراءات اقتصادية تقوم على الانفتاح مع ضرورة حماية الصناعات الحديثة، لكن الاتجاه العام ينبغي أن يكون نحو الانفتاح ذلك أننا في عصر العولمة لا توجد الكثير من الحدود الحمائية والتي يفترض تطبيقها بحذر شديد، كما أشار كذلك إلى العراقيل التي تحد من الاستثمار في الجزائر، مثل البيروقراطية وغياب المرونة وعدم القدرة للحصول على العقار.[2]

مضيفا أن الجزائر تبرّر إجراءاتها بقولها أنه بتطبيق التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي خسرت الجزائر نحو سبعة مليار أورو من المداخيل الجمركية في حين لم يتم تعويض ذلك بتصدير منتجات جزائرية إلى أوروبا، في حين أن خسارة مداخيل جمركية ليس بالضرورة خسارة للجزائر لأن المستهلك من حيث المبدأ سيدفع أقل للحصول على السلعة، صحيح أن استيراد

[1] – عبد القادربخة، ساجي علام، "الشراكة الجزائرية الأوروبية (بين طموح واعد وثقة مفقودة)، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، العدد جوان 2017، ص ص 305–306.

[2] – مقابلة مع السيد جون أورورك، "لا يمكن للجزائر أن تكون دركيا لأوروبا"، **جريدة الخبر** ، بتاريخ 2018/04/02.

الجزائر للسلع لم يواكبه تطوير للصناعات الداخلية التي تضمن لها تنويع اقتصادها لكن هذا لا يمكن أن نحمله فقط للاستيراد من أوروبا إذ يجب مراجعة كاملة لبنية الاقتصاد الجزائري من أجل ضمان تحوّله، وأن أوروبا تضع الحواجز الجمركية على المنتجات الجزائرية الفلاحية فقط لأن السوق الأوروبية ليست مفتوحة تماما كما يعلم الجميع، لكن مع ذلك نخصص للجزائر حصصا في عدد من المنتجات الفلاحية لتصديرها إلينا بينما لا تملأ الجزائر 02% من هذه الحصص. هذا يبرر أن بعض الإجراءات التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي في الميدان الفلاحي كما أن المنتجات الجزائرية يجب أن تخضع للمعايير الأوروبية من حيث الجودة والسلامة لحماية المستهلك الأوروبي. ونحن نريد أن نعمل مع الجزائر في هذا المجال من أجل اعتماد مؤسساتها هذه المعايير والطريقة الأفضل في رأينا هي في جلب استثمارات إلى الجزائر من أجل إنتاج منتجات تستجيب للمعايير ونقل الخبرة إلى باقي المؤسسات حتى تطور من أدائها.[1]

3 ــ تقييم البعد الاجتماعي والثقافي في الشراكة الأورو جزائرية:

يعتبر الجانب الاجتماعي والثقافي مهما في التقارب بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والذي تعول عليه أوروبا في الحد من الهجرة غير الشرعية، وذلك عبر البرامج الاجتماعية المتعلقة بالشباب والمرأة... كما تعول على التقارب الثقافي بين الشعوب للحد من ظاهرة التطرف والإرهاب.

[1] – المرجع نفسه

وفي تناولها لهذا التقييم ينبغي أن نقّر أولا بالانعكاسات الإيجابية المتمثلة في: [1]

– استفادة الجزائر من برامج لدعم قطاع الصحة وبرنامج لدعم وتحسين أنظمة الحماية الاجتماعية، كما قدم الاتحاد الأوروبي برامج ثنائية متعلقة بدعم المناطق النائية والمناطق التي تعرضت للإرهاب تقدم خدمات اجتماعية وإعانات مالية.

– تقدم الشراكة الأورو جزائرية في مجالها الاجتماعي تشخيصا جيدا لمشكلة التكوين والتعليم العالي وعلاقتها بالتشغيل عبر ضرورة رفع مستوى القطاعين وربط نشاطهما بالمتطلبات الاقتصادية.

– ركّز بيان الاتفاق على التقارب الثقافي بين الشعوب وضرورة فصل الإرهاب عن الإسلام ودعم أهمية الحفاظ على التراث.

بينما تتمثل أبرز الانعكاسات السلبية في هذا الجانب في النقاط الآتية: [2]

– حرص ومبالغة الاتحاد الأوروبي وتأكيده في اتفاق الشراكة على محاربة الهجرة غير الشرعية ومحاولة فرض اتفاقيات لإعادة المهاجرين في مقابل مطالبتها بحرية تنقل السلع، كما أنها لا تركز على ربط قضية الهجرة غير الشرعية بأزمة البطالة.

– تولي الشراكة الأورو متوسطية أهمية كبيرة لضرورة ادماج المرأة في الحياة المهنية دون مراعاة للاختلافات الثقافية وطبيعة المجتمع الجزائري ومتطلبات المرأة الجزائرية ورغباتها.

[1] – اسمهان تمغارت، مرجع سابق، ص ص 77

[2] – المرجع نفسه، ص 79.

- ذكرنا في إيجابيات اتفاق الشراكة في أن الاتحاد الأوروبي قد قدم تدابير ومقترحات لتحسين المستوى التعليمي الجامعي على غرار نظام "ليسانس–ماستر–دكتوراه" لكن بعد تطبيق هذا النظام لا نرى أي نتائج إيجابية قد تحققت إلا من حيث زيادة البطالة على كل المستويات.
- إن تأرجح أوروبا بين تدعيم المجتمع المدني وتأييد السلطة في الجزائر حسب المصالح الأوروبية يجعل من النصوص الحاثة على ترقية دور المجتمع المدني مجرد أداة للضغط على السلطات في حالة توتر علاقاتها معها، وهو مالا ينتظر منه أي انعكاسات ونتائج إيجابية على المجتمع المدني الجزائري.
- إن أي حوار ثقافي يهمل الاعتراف بجرائم الاستعمار والاعتراف الصريح بسماحة الإسلام وابتعاده على كل ما يلصق به، وإعادة النظر في الحجم الكبير والحواجز التي توليها أوروبا بشأن الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن يؤدي إلى أي تقارب بين الشعوب. [1]

[1] - **المرجع نفسه**، ص80.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

يحظى الاهتمام بالدراسات المستقبلية بأهمية كبيرة على مستوى مراكز الدراسات والأبحاث حيث أصبحت ضرورة حتمية لمختلف الدول و المجتمعات، وذلك بما تتيحه تلك الدراسات من بدائل و اختيارات مطروحة تساعد صانع القرار على المفاضلة بينها بما تسمح له الامكانات والقدرات المتوفرة فالدراسات المستقبلية ليست مبنية على التكهن، كما كان معروفا في القديم بل تستند على مؤشرات علمية و إحصاءات دقيقة هذا من جهة أما من جانب أخر فدراسة المستقبل يساهم أيضا من التقليل من أخطار الأزمات في المستقبل عند وقوعها و التخفيف من شدتها، خاصة و أن الازمة بطبيعتها تتميز بضيق الوقت ممّا يستدعي توفر خيارات أنية و جاهزة من أجل إدارتها و التحكم فيها على النحو المرغوب.

تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة، والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث وبلورة الخيارات والافتراضات الممكنة والمتاحة والأكثر احتمالا للحدوث استنادا إلى مجموعة متغيرات ومؤشرات في الحاضر ومدى تطورها في المستقبل وفق نماذج وتقنيات علمية محددة، وترشيد عمليات المفاضلة بين هذه الاحتمالات وهذا ما يؤدي إلى التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول استشراف مستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية في ثلاثة سيناريوهات آخذين بعين الاعتبار المعطيات الحالية والتحديات التي سيشهدها كل طرف في السنوات القادمة.

المطلب الأول: السيناريو القائم على الاستمرارية "المد والجزر"

يفترض هذا السيناريو بقاء الوضع على حاله دون تغيير في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي واستمرار اتفاق الشراكة في وضعه الحالي حيث تبقى مقررات الاتحاد الأوروبي تجاه الشراكة رهينة اتفاق دوله حيث لم يصل الاتحاد إلى سياسة أوروبية مشتركة ومتناسقة، سواء تعلق الأمر بالبعد الاقتصادي أو بقية الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية الأخرى، وذلك في ظل انسحاب بريطانيا من الاتحاد والخلافات بين فرنسا وألمانيا حول الأموال والمساعدات الموجهة لدول شرق أوروبا ودول جنوب المتوسط، حيث في صراعات التوسع(التوسع الأفقي والتوسع العمودي) تقود فرنسا التيار المتوسطي الذي يعتبر التيار المدافع على تطوير الشراكة الأورو متوسطية، في حين تقود ألمانيا تيارا يدعوا إلى توجه الاتحاد الأوروبي بتنمية اقتصاده واستثماراته نحو شرق أوروبا والاهتمام بمشاكل الاندماج الأوروبي والانضمام إلى حلف الناتو، حيث يدعو إلى الحفاظ على الطابع الوطني والقومي للوحدات الأوروبية والتركيز على الوحدة الاقتصادية في مقابل التنسيق السياسي، هذه التوجهات المتضاربة في الرؤية لمستقبل أوروبا تؤثر بدورها على مستقبل الشراكة بين الطرفين فالدعم الأوروبي للجزائر كان من المفروض أن يأخذ منحا تصاعديا مع تقدم التفكيك الجمركي، إلا أنّ العكس هو الذي حدث مع كل توسع للاتحاد الأوروبي فالحصة الأكبر للمساعدات والقروض كانت تذهب باتجاه دول شرق أوروبا وهو ما أدى بالتوسع الأوروبي الى أن يكون على حساب الشراكة مع دول الجنوب .[1]

وبالمقابل نجد استمرار الجزائر في عدم الاستجابة لمشاريع الشراكة في ظل هشاشة الوضع الاقتصادي وغياب مشروع تكاملي اقتصادي حقيقي يجمعها بباقي دول الجنوب المتوسطية سواء

[1] – إبراهيم قلواز، " مستقبل الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ص 03، نقلا عن موقع:
http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=527500&ac=2

المغاربية أو العربية بشكل عام، في حين يتعامل الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة ككتلة وهو ما انعكس سلبا على اتفاقيات الشراكة وعلى مسيرتها ونتائجها، حيث نجد أنّ الدول العربية ككل والمغاربية بشكل خاص تعاني من خلافات وحساسيات سياسية تضعها في أولوياتها عند محاولة قيام أي اتحاد بينهم بخلاف دول الاتحاد الأوروبي التي استطاعت تجاوز الخلافات السياسية نحو القضايا الاقتصادية، وهذا ما منع قيام واستمرار الاتحاد المغاربي الذي كان من الممكن أن يكون اتفاق الشراكة بينه وبين الاتحاد الأوربي وهو ما عزّز موقع هذا الأخير الريادي في الفضاء المتوسطي، بعد أن أصبح الشريك الرئيسي في المبادلات التجارية مع الدول جنوب المتوسط، كما حافظ الاتحاد الأوروبي على أمنه الطاقوي بفضل وارداته من النفط والغاز من الجزائر التي تعتبر ثالث مصدر للطاقة لدول الاتحاد بعد كل من روسيا والنرويج.

كما أنه فضل هذه الشراكة أيضا في ظل التزم الجزائر ودول الضفة الجنوبية بالتعاون في مكافحة الهجرة الغير شرعية والإرهاب والجريمة المنظمة، مما يحقق للاتحاد الأوروبي أهدافه من الشراكة لن هذا الأخير من سياساته تجاه المنطقة.

الملف الآخر الذي يعيق جهود الطرفين في تعميق هذه الشراكة يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أن الشراكة لن تكون على حساب التطبيع المجاني للعلاقات مع إسرائيل دون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة في حين تصر الدول الأوروبية على إدراج إسرائيل في المنظومة المتوسطية وهذا ما تم بالفعل في سياسة الجوار الأوروبية، ونلاحظ أنّ مجمل المشاريع المتعددة الأطراف التي أت بها الاتحاد الأوروبي جعلت من الطرف الإسرائيلي جزءا من المعادلة،[1] وهو ما يمثل عائقا في أي

[1] - **المرجع نفسه** .

نجاح شراكة مع الدول العربية والجزائر على وجه الخصوص التي ترفض رفضا قاطعا أي تقارب مع دولة الاحتلال والتي صرحت بأن قبولها لسياسة الجوار الأوروبية لا يعني التطبيع مع إسرائيل، وفي هذا الصدد يرى بعض المحللين أن توقف نجاح الشراكة الأورو متوسطية يرجع لملف الصراع العربي الإسرائيلي والتركيز على دعم التعاون في حوض المتوسط على غرار التجربة الأوروبية التي بدأت اقتصادية مصلحية متجاوزة الخلاف الفرنسي الألماني، إلا أن هذا التحليل – في رأيي– لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن ينطبق على الصراع العربي الإسرائيلي ذلك أن صراعنا مع الكيان الصهيوني هو صراع وجود وليس صراع على الحدود أو المقدرات فإسرائيل بالنسبة لنا كيان يجب إزالته من الوجود، كما أن القضية عقائدية تمس مقدسات الأمة الإسلامية ولا يمكن لأي مسلم أن يتجاوزها، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي هو نفسه لا ينأى عن هذا الصراع بل يحاول فرض هذا الكيان في كل مبادرة متوسطية، كما أن الاتحاد لا زال لم يوحد سياسة له مشتركة فهو يخضع لتعدد السياسات الخارجية لدوله.

العقدة الحضارية نتيجة الحروب الصليبية والفتوحات الإسلامية[1] حيث التنافس على الهيمنة الدينية والفكرية على المتوسط، وما ترتب عنه من حساسية بين طرفي المتوسط والتي زادت بتوضح عدم جدية الطرف الأوروبي في إقامة حوار حضاري بين الضفتين يتضمن اعترافا بالهوية المتوسطية، حيث تهمل وثيقة برشلونة وواقعها البعد الحضاري وتكتفي بالاهتمام الثقافي الذي لا يتعدى الموروثات الشعبية وهو ما يترجم عدم جدية الاتحاد الأوروبي في إقامة شراكة شاملة لكل الأبعاد والجوانب، الأمر الذي يرهن العلاقات الجزائرية الأوروبي ويكرس حالة التبعية الموروثة عن الاستعمار ويدعم حالة الشك والريبة الموروثة بين ضفتي المتوسط نتيجة فترة الاستعمار في المسائل السياسية والاقتصادية.

[1] – **المرجع نفسه.**

وفي هذا الصدد يرى الأستاذ رابح لونيسي المتخصص في التاريخ المعاصر أن أكبر تهديد مستقبلي يهدد حوض المتوسط هو إمكانية اندلاع حرب حضارية طبقا لنظرية **صامويل هانتينغتون** S. Huntingto إذا لم يتم إحداث ثورة فكرية وثقافية للقضاء على روح الانغلاق وتحييد المتطرفين في ضفتي المتوسط فهذا الحوض يمثل حدود التماس بين الشمال الغني والجنوب الفقير وكذلك بين الغرب والإسلام، فهو بقدر ما كان مركز تثاقف وتبادل تجاري عبر التاريخ بقدر ما كان أيضا مركز صراعات دينية وحضارية وثقافية كالحروب الصليبية وحروب الاسترداد في إسبانيا، والصراع العثماني–الأوروبي، ثم استعمار دول شمال المتوسط لجنوبه وخلّف هذا كله أحقادا تاريخية مؤثرة إلى حد اليوم وهي من العوامل الأساسية المغذية للتطرف في ضفتي المتوسط، مما يتطلب معالجتها في العمق وفي الجذور والعمل الجاد لبناء السلم في مجالات الفكر والثقافة والإعلام وخاصة في المجال التاريخي والديني ومنها مثلا ضرورة الاعتراف بجرائم الاستعمار في بلدان جنوب المتوسط كجرائم فرنسا في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: السيناريو القائم على إعادة بناء اتفاق الشراكة "رابح– رابح"

يعد هذا السيناريو تفاؤلي حيث يرى أنه وفي ظل هذه الآثار هناك الكثير من الفرص التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة لشركاء الضفة الجنوبية، من خلال سعي الاتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته أكثر مع هذه الدول حيث يرى البنك الدولي أن إحدى أسباب تأثير الأزمة المالية تعود إلى ضعف الأسواق الناشئة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تجارته الخارجية، ومن ثم يتطلب الأمر من مصلحة أوروبية تأهيل هذه الأسواق على غرار السوق الجزائرية، وتوسيع وتفعيل هذا السوق يتطلب بالضرورة رفع الحضر عن نوع من التكنولوجيات اللازمة لدفع النمو مستقبلا مما

[1] – رابح لونيسي، " **من يريد إشعال حرب حضارية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ؟**"، جريدة الخبر، 2014/10/10 .

يسمح للجزائر وغيرها من دول جنوب المتوسط من خلق مشاريع مشتركة تمكنهم من الاحتكاك بالخبرات الغربية وتحصيل نوع من المعارف التقنية لدعم المؤسسات المحلية مستقبلا في بناء تقنيات ذاتية في الإنتاج.[1]

حيث أنه يتوجب على الاتحاد الأوروبي العمل بجدية على تصحيح مسار الشراكة بجعله متناسب مع اقتصاد الجزائر، فليس من الممكن تكافؤ المعاملة بين اتحاد اقتصادي يضم دولا من أقوى اقتصادات دول العالم في مقابل دولة واحدة ضعيفة الاقتصاد، هذا التصحيح من شأنه أن يساعد الجزائر للنهوض باقتصادها مسترشدة بالدعم الأوروبي الذي سيستمر احتياجه المستقبلي للطاقة من الجزائر في ظل استمرار الاكتشافات الطاقوية فيها مقابل تراجعها في الاتحاد الأوروبي.

كما أن أحد أهم الأهداف التي كان يسعى إليها الطرف الأوروبي هو الهدف الجيوبوليتيكي ومقاومة الهيمنة الأمريكية على مناطق النفوذ التقليدية لأوروبا، إذ يعتبر الأوروبيون شمال إفريقيا والجزائر تحديدا بمثابة الحديقة الخلفية لأوروبا بكل ما تعنيه هذه العبارة من رمزية للخصوصية التي تتمتع بها المنطقة في الأجندات الأوروبية بحكم عوامل التاريخ والحضارة والدين، ولكن الحديقة الخلفية تعني أيضا فيما تعنيه من حماية الظهر ومصدر الخطر المجهول والقلق الدائم غير أن الولايات المتحدة الأمريكية الساعية الى تهيئة الظروف المواتية لبناء الإمبراطورية الأمريكية ومكانة شمال إفريقيا في خططها الإستراتيجية، من كونها الواجهة المقابلة للسواحل الأمريكية من دون عوازل فإنها غير مرتاحة لفكرة الشراكة الأورو متوسطية وترى فيها خطوة لاستقلال أوروبا وعملية منافسة لمشروع الشرق الوسط، ولم تتوانى في الإفصاح عن نياتها المستقبلية في طرح

[1] – إبراهيم قلووز، مرجع سابق.

مشروع الشرق الأوسط الموسع أو الكبير الذي سيشمل دول البحر الأبيض المتوسط أيضا.[1] كما أن ارتفاع حجم التبادلات اقتصادية وتزايدها مع الجزائر يدل على رغبة الولايات المتحدة في استغلال السوق الجزائرية ومنافسة الاتحاد الأوروبي فيها.

كما أنّ تعاظم النفوذ الصيني وغزو سلعه للسوق الشمال افريقية واليد العاملة الرخيصة يمثل تحديا آخر لمستقبل الشراكة من الجانب الأوروبي الذي أعلن مرارا وتكرارا انزعاجه من التواجد الصيني، وحاول بشتى الطرق الضغط على دول الضفة الجنوبية لإخراج الصين من أسواق المنطقة ومن هذه الأساليب رفض معظم حصص منتجات دول الجنوب بدعوى الغش والتقليد والقرصنة في إشارة الى مميزات السلع والمنتجات الصينية، واستمرار هذا الوضع أكيد سيخلق الكثير من التصادم بين الشركاء قبل الوصول إلى منطقة التبادل الحر بشكل كامل، كذلك تمثل عودة روسيا إلى المتوسط بقوة في الفترة الأخيرة ضغطا جديدا على الطرف الأوروبي سواء من ناحية أمنه الطاقوي أو من ناحية أمنه القومي، خصوصا مع تداعيات الأزمة الاوكرانية وانفصال القرم وأقاليم أخرى في طريقها الى الانضمام الى الاتحاد الروسي.[2] حيث تعد الصين ثاني سوق لعقود الاستثمارات الصينية في افريقيا ومن المتوقع حسب الدراسات أن تشهد الجزائر إقبالاً أكبر من جانب الصين على الاستثمار فيها والتبادل التجاري معها، نظراً إلى غناها بالموارد واتساع سوقها الاستهلاكية.

هذا الضغط المتزايد على الطرف الأوروبي يحتم عليه البحث عن أدوات إضافية لاستخدامها في مواجهته وهو ما سيدفع عملية الشراكة نحو آفاق أوسع من ذي قبل، وهو ما يؤهل الاتحاد الأوروبي الى لعب دور بارز مستقبلا في العلاقات الدولية وفي المنطقة الأورو متوسطية، لأنه يتجه نحو التنامي السياسي والتحول الى لعب دور مؤثر في مجريات الأحداث بالمنطقة من اجل

[1] – إبراهيم قلواز، مرجع سابق.

[2] – المرجع نفسه.

استقرارها، بهدف تكوين أسواق واسعة للاتحاد لتعزيز اقتصاديات أوروبا كمقدمة لتشكيل كتلة اقتصادية ضخمة تقف في مواجهة التكتلات الاقتصادات الكبرى، على غرار تجمع البريكس واقتصاديات الصين وروسيا.

كما يحمل هذا السيناريو كذلك احتمال بناء سياسة أمنية عامة في المتوسط والتي تعتبر مقاربة شاملة لاحتواء التهديدات في المتوسط حيث دعا العديد من الخبراء الأوروبيين إلى إيجاد سياسة عامة أمنية للمتوسط من الناحية التطبيقية والواقعية، حيث توجد العديد من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتصميم مبادرات متوسطية في مجال التمهيد لبناء سياسة عامة أمنية في المتوسط. تعتبر من أهم هذه المبادرات ما يعرف بإستراتيجية "الاحتواء الأوروبي" التي اعتمدت على المرحلية في ميكانيزماتها الإجرائية لتحقيق أهدافها السياسية الأمنية وتقترح هذه المبادرة الأمنية الأوروبية تشكيل جماعات أمنية متعددة تسهر على صناعة وتنفيذ سياسات أمنية عامة في الجهة المتوسطية، وكمرحلة أولى من هذه المبادرة أو الإستراتيجية يسعى الإتحاد الأوروبي إلى وضع ترتيبات شراكة أمنية على المستوى الجهوي المتوسطي، وهي المرحلة التي سوف تمكنه من بناء منظومة أمنية جهوية تقوم على مقاربات ومفاهيم التصور البنائي الاجتماعي للمسائل الأمنية لتأتي بعد ذلك المرحلة الثانية في بناء هذه الإستراتيجية والمتمثلة في سياسة الاحتواء، أما المرحلة الأخيرة فيضع الإتحاد الأوروبي هدفا أساسيا يتعلق ببناء جماعة أمنية متوسطية على المدى البعيد.[1] هذه السياسة الأمنية التي إن تمت لا يمكنها أن تمت إلا بالجزائر وذلك لمحوريتها في المتوسط.

ورغم أن هذا الموضوع لا زال مشروعا أمنيا مطروحا إلا أنّه يمكن أن يتبلور كنتاج تضافر العديد من العوامل السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وحتى المعيارية،

[1] – صالح زياني، مرجع سابق، ص 20.

وهي التي يسعى الإتحاد الأوروبي لتكريسها وتمهيد البساط لها، فالسياسة العامة الأمنية حينئذ تتبنى بدورها مفهوما جماعيا ومشتركا للمصالح عموما وللأمن الإقليمي المتوسطي خصوصا، إلا أن تغيير المصالح من خلال تغيير دور الهويات يتطلب جهدا شاقا ومسارا طويلا يمكن الوصول له عبر تضافر الجهود فالمتوسط يفرض نفسه كمشكلة وليس كمعجزة يصعب تحقيقها، ومن هذا المنطلق يجب إيجاد نظام امن جديد هو الأمن مع الآخر والذي تفرضه طبيعة التحديات الحالية. فهذا النظام يتطلب توفير وسائل فعالة مثل تبادل المعلومات وتقاسم المسؤوليات واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة حدة الأزمات التي بإمكانها أن تهدد أمن واستقرار المنطقة. حيث تفترض هذه الجهود العمل على ايجاد فضاء مشترك، ليس في بحر "لاتيني" أو "بحر إسلامي"، وإنما في " بحر متوسط". وهنا، ينبغي الرجوع إلى الجغرافيا لأنها هي التي تحدد السياسة أي سياسة الجوار الجغرافي والجيو–سياسي.[1]

ستعمل دول الاتحاد الأوروبي على تحسين وضع اتفاق الشراكة لأهميته بالنسبة لها فارتباطها بدول جنوب المتوسط يمنحها قوة المواجهة والتنافس في النظام الدولي، كما أنه يضمن لها التعاون في المجال الأمني وحمايتها من التهديدات التي تواجهها، إضافة إلى أنها تخدمها في تدعيمها كقوة اقتصادية وتضمن لها المنافسة على القوى الاقتصادية العالمية.[2]

[1] – المرجع نفسه، ص 25.

[2] – عبد النور خليفي، مرجع سابق، ص 299.

المطلب الثالث: السيناريو القائم على فك الارتباط "الاستقلالية والتحرر"

يقوم هذا السيناريو على أساس تعطل مسار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حيث وفي ظل عدم استفادة الجزائر وعدم تحقيقها أي تنمية اقتصادية من وراءها أو تحسين انتاجياتها والبدء في التصدير لأوروبا، وفي ظل أيضا تأجيل منطقة التجارة الحرة و عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري لها في الوقت المحدد وزيادة خسائرها من المداخيل الجبائية جراء التفكيك الجمركي الجزئي فإنه في ظل عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري يعتبر هذا السيناريو رغم تشاؤمه هو الأقرب في هذه الفترة.

كما يرى هذا السيناريو أن أوروبا ستتجه إلى التوسع نحو أوروبا لمواجهة وحصر روسيا مما يجعله ممول أكبر للطاقة وهذا ما يؤدي بها إلى تقليص الدول الأوروبية لتعاملاتها مع الجزائر وغيرها من الدول الشريكة في مجال إمدادات الطاقة.

كذلك زيادة التنافس على منطقة جنوب المتوسط من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والصين يفتح فرصا للجزائر للدخول في شراكات معها بشروط أفضل من المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي تمكنها من الخروج من التبعية للجانب الأوروبي.

تغير النظام في الجزائر واحتمال انتخاب حكومة تعبر عن الشعب الذي يرفض الهيمنة والاستغلال من طرف الدول الاستعمارية القديمة، مما يدفع بهذه الحكومة إلى فك هذه الشراكة وإعادة بنائها وفق شروط جديدة تضمن التكافؤ بين الطرفين، إضافة إلى إمكانية صعود تيارات تدعو إلى القطيعة النهائية مع الاتحاد الأوروبي وتدعو إلى شراكات مع دول عربية وجنوب–جنوب ومع العالم الإسلامي كذلك.

يبدو أن السيناريو الأول هو الأقرب إلى الواقع الحاصل، حيث ستبقى الشراكة الأورو متوسطية رهينة النظرة الأوروبية للمنطقة وخاضعة لمصالحها مقابل غياب الرؤية الموحدة لدول الجنوب وانفرادها برؤية ضيقة لم تضمن لها أي مكاسب تذكر، كما لم تساهم في تحسينها أو تنويعها لاقتصادها، في حين يستبعد السيناريو الثالث الذي يرى بالتحول الراديكالي في العلاقات الأوروبية الجزائرية والتخلي النهائي عن الشراكة لكونها هي طريق انفتاح الجزائر على الاقتصاد الدولي، كما أن الاتحاد الأوروبي رغم قوته يبقى بحاجة إلى جيرانه في الجنوب سيما الجزائر ولن يسمح لأي قوة أخرى بالنفوذ في المنطقة، ليبقى السيناريو الثاني التفاؤلي هو المأمول لعلاقات أفضل تضمن تكافؤ الطرفين وضمان مصالحهما معا.

خلاصة الفصل:

إن النظر إلى العلاقات الاقتصادية الأورو-جزائرية بموضوعية يجعلنا ندرك أن الجزائر تعد الخاسر من هاته العلاقات وذلك لأن الأثار السلبية لها تتجاوز الإيجابية، فرغم وجود عدة مزايا تتوزع بين المتوسطة المدى والبعيدة إلا أن الجزائر لم تصل إلى تلك المرحلة التي تتمكن فيها من جني ثمار علاقاتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وذلك في ظل ضعف الاقتصاد الجزائري الذي لم يتمكن من الاستفادة الفورية والمتكافئة مقارنة بما كان سيجنيه لو كان يمتاز بالتنوع والقدرة على المنافسة. فالشراكة في مفهومها العام تكون بين طرفين متوازنين أو على الأقل متقاربين من حيث القوة في حين نجد أن هذه الاتفاقيات بين كتلة موحدة من جهة ودول منفردة من جهة أخرى، وهذا لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن نمط الشراكة، من جهة أخرى نرى أن دولا عديدة نامية تمكنت من لملمة اقتصادها والنهوض به من خلال الاستفادة من الفرص التي تمنحها المنظمات والاقتصادات القوية للعديد من دول العالم الثالث، وهو ما يطرح إشكالات أخرى غير حالة التبعية وعدم التكافؤ الاقتصادي.

إن المشكلة الأساسية لا تكمن في ضرورة الانضمام لمشروع الشراكة من عدمه لأن هذا أمر طبيعي أفرزته المتغيرات الدولية وإنما تكمن في كيفية وشروط التحول من علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة الفعلية، بطريقة تضمن مصالح مختلف الأطراف بدون تفضيل وهذا لا يتأتى إلا بتوفير إرادة سياسية صادقة من جانب الاتحاد الأوروبي تفرضها الجزائر، بمجهودات جادة للنهوض بالاقتصاد الوطني وانتزاع الفرص الممكنة من هذا الاتفاق. وفي ظل غياب هذه الإرادة تبقى آفاق العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي غامضة ومتفاعلة بقضايا قد تخرج عن نطاق الاقتصاد وقد تذهب إلى أعم من ذلك بخروجها عن أطراف العلاقة في بعض الأحيان.

الخـــاتـــــــمة

الخاتمـــة:

مما سبق و بناء على دراسة البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلصت الدراسة إلى إثبات صحّة بعض الفرضيات التي تمّ صياغتها في المقدمة والتي هدفت إلى تحليل المشكلة البحثية المتسائلة حول جدوى ارتباط الاقتصاد الجزائري باتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، هذا الاتفاق الذي قد وفر عدة مزايا للاقتصاد الجزائري يمكن استغلالها لتحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي على بقية العالم، لكنه طرح إشكالات أخرى أكثر تعقيدا من حيث عدم استفادة الجزائر من هذه الشراكة بالقدر المتكافئ، حيث أنه وبالعودة لطبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية نجد أن الاتحاد الأوروبي سعى للإبقاء على الجزائر كشريك استراتيجي في مجال الطاقة، بينما لم يمكن في المقابل للجزائر أية مزايا تفضيلية في المجالات الاقتصادية الاخرى و بشكل اساسي في صادراتها نحو الأسواق الأوروبية، الأمر الذي يؤكد لنا مدى صحة الفرضية المركزية .

كما أثبتت الدراسة كذلك صحة الفرضية الثانية من أنّ تبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي مرتبطة بعدم استجابة الاقتصاد الجزائري للإصلاحات الاقتصادية اللازمة وعدم استغلاله الفرص المتاحة ومواجهة المعيقات المانعة تنفيذ هذا الاتفاق بما يرضي ويحقق المنفعة للطرف الجزائري، إلا أنه ومن خلال دراستنا للاتفاق وبنوده فإننا نرى أنه حتى وإن استغلت الجزائر كل الفرص المتاحة من الاتفاق ستظل استفادتها نسبية مقابل الاستفادة الكبيرة للاتحاد الأوروبي منه.

أما ما تعلق بالإطار النظري الذي اعتمدنا عليه لتفسير واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية فقد جاء مناسبا وطبيعة الموضوع حيث أن كل نظرية استطاعت أن تفسر جزءا معينا في العلاقة بين الطرفين، فالنظرية الواقعية ركّزت في تفسيرها على أن هذه العلاقات هي

علاقات تابعة والأولوية فيها للجانب الأمني، كما أنه إذا انتقلنا من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى أبعاده الأخرى جاء الاهتمام بهدف التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار، كما أن التعاملات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا تبتعد في جوهرها عن الطرح الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية المعاصرة القائمة على مفاهيم التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول، لكن الواقع يوضح استدامة التبعية الجزائرية تجاه أوروبا حيث تتخذ العلاقة شكل المركز والاطراف تتم فيها استغلال الارث التاريخي وبسط النفوذ على الجزائر عبر عدة مخططات وفق غطاء التعاون ليتم استغلال موارد النفط والغاز، فاستمرارية هذه الشراكة يكون على حساب اقتصاد جزائري لا يتكافئ مع الدول الأوروبية، فالجزائر التي لا تمتلك اقتصادا قويا مع الاتحاد الأوروبي ليس بالمقدور لها المنافسة بالإضافة إلى دخولها كدولة واحدة في مقابل الاتحاد الأوربي ككتلة وهذا ما يجعلنا ندعم ضرورة إيجاد نظرية كسموبوليتية تجمع كل الاتجاهات النظرية.

وبالعودة إلى البعد الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يمكن القول أن مسألة الشراكة الأورو متوسطية على وجه العموم واتفاق الشراكة الأورو جزائري على وجه التحديد جاء نتيجة تحولات العولمة والنظم الإقليمية التي صارت تولي أهمية كبيرة للعلاقات الاقتصادية الدولية وتقر بضرورتها بالنسبة للدول حيث شهد النظام الاقتصادي العالمي مع بداية تسعينيات القرن العشرين اتجاها متزايدا نحو التحرير الاقتصادي، أدى هذا التحول إلى زيادة عوامل الاعتماد المتبادل بين الدول وتحول نمط التجارة من المحلية إلى العالمية، لتصبح الدول رغم اختلاف مستويات نموها الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تأثيرها السياسي تتحد ضمن تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية، أثبت الواقع قدرتها على تحقيق مكاسب تعذر تحصيلها على الدول

منفردة كالتخصص في الإنتاج ووفرته، ونقل التكنولوجيا وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كذلك وهو ما يعزز القدرة التنافسية لهذه الدول ويعمق حضورها في الأسواق الدولية وهكذا تحولت العلاقات الدولية من الصراع بين الدول إلى الصراع بين الكتل الاقتصادية، كل هذه الأهمية تؤدي بنا إلى فهم إصرار الاتحاد الأوروبي على الارتباط بعلاقات الشراكة مع دول جنوب المتوسط ومع الجزائر الغنية بالموارد تحديدا.

إن الاتحاد الأوروبي اندفع للتفكير في مشروع للمنطقة لأنها تمثل قاعدة خلفية لسياسته الأمنية ومصالحه الاقتصادية، فكان مشروع الشراكة الذي يعتبر مفهوما أوروبيا يسعى إلى إعادة بناء القاعدة الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطيين في ظل المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة، وذلك عبر تحويل منطقة المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يحقق السلام والاستقرار وإقامة منطقة للتجارة الحرة، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك فهذا المشروع جاء لمواجهة المنافسة الامريكية واليابانية والصينية لاكتساب أسواق متوسطية تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية، وتصريف منتجات أوروبية إلى أسواق جديدة.

أمام هذه المتغيرات رأت الجزائر في المقابل أنه من الضروري البحث عن آلية للاندماج في الاقتصاد العالمي تماشيا مع متطلبات العولمة والتحرر الاقتصادي، لذا قامت الجزائر بالانضمام إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي جاء تتويجا لعلاقات اقتصادية سياسية ممتدة عبر التاريخ مع أوروبا أوجدتها عوامل اقتصادية واجتماعية وعوامل أخرى ترتبط بالتاريخ والجغرافيا، وبذلك لم تكن الشراكة خيارا بالنسبة للجزائر بقدر ما كانت حتمية أملتها المعطيات الدولية، وبناء على ذلك وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل

2002 ليدخل حيز التنفيذ رسميا في الفاتح من سبتمبر 2005، حيث ركز على البعد الامني اكثر منه اقتصادي.

شكل هذا الاتفاق نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد الجزائري وفرض تحديات كبيرة عليه كذلك أهمها تلك المتعلقة بضرورة توفير الأرضية الملائمة لإنجاح الشراكة، هذه التحديات ارتبطت بالدرجة الأولى بمدى القدرة التنافسية على مواجهة الاقتصادات الأوروبية القوية، الأمر الذي جعل نتائجها المحققة على الواقع لا ترقى لمستوى التطلعات التي تتطلب جدية في الطرح وصرامة في التنفيذ ووعيا كافيا بخطورة الوضع إن لم يتم تدارك الأمور قبل فوات الأوان، هذا ما خلصت إليه دراستنا بعد تقييم هذه الشراكة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري والتمعن في الميزان التجاري بين الطرفين ذلك كونه المحور الأساسي في العلاقات الاقتصادية البينية وتحليله من حيث نوعية الصادرات والواردات وقيمتها.

التقييم الذي يفترض أن دولة الجزائر قد قات به مع شريكها الاتحاد الأوروبي وتوصل إلى أن هذه الشراكة لم تحدث تغييرا بل كرست واقعا كان معروفا فالتبادل التجاري كان في صالح الاتحاد الأوروبي، وعاد عليه بالفائدة وأبقى الاقتصاد الجزائري في وضع اللامتكافىء مع الاقتصاد الأوروبي والذي جعله في تبعية دائمة وموقعا إياه في فخ السياسات التفضيلية لعدم قدرة منتجاته على المنافسة، بل إن عدم التزام الاتحاد الأوروبي بتطبيق بنود الاتفاق كبد ولا زال يكبّد الجزائر خسائر سنوية نتيجة الإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية على السلع ذات المصدر الأوروبي.

وأهمّ ما خلصت إليه الدراسة من استنتاجات ونتائج يمكن إجماله في:

- ❖ إن العلاقات الاقتصادية الدولية قد احتلت مكانة متميزة بعد الحرب العالمية الثانية وقد تنظمت بعد مؤتمر بروتن وودز، كما أن أهميتها تكمن في أهمية القوة الاقتصادية في التأثير الخارجي للدول، وكذا كونها جزء من الأمن القومي للدولة.

- ❖ إن النظام الاقتصادي الدولي تتحكم فيه مؤسسات رسمية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وغير رسمية كالتكتلات الاقتصادية، والشركات متعددة الجنسيات.

- ❖ إن العلاقات الاقتصادية الدولية من منظور مقترب التبعية هي علاقة استغلال من طرف دول الشمال القوية اقتصاديا نحو دول الجنوب الضعيفة اقتصاديا، أما التفسير الليبرالي فيرى بأنها علاقات تكامل واعتماد متبادل بين الدول بحيث تتصرف هذه الدول بعقلانية وتعاون فيما بينها وفق شراكات تحفظ مصالح الأطراف فيها، بينما التفسير الواقعي للعلاقات الاقتصادية الدولية يرى بأن الاقتصاد جزء من الأمن وعلى الدولة أن تسعى للحفاظ على أمنها.

- ❖ إن أهداف السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة نحو دول جنوب المتوسط هي أهداف استراتيجية، وأن الشراكة مع هذه الدول هي وسيلة لتحقيق هذه الأهداف حيث تعمل دول الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة على تعزيز دورها السياسي والأمني في المنطقة، بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية المتمثلة في الارهاب والهجرة غير الشرعية من جهة، وضمان مصالحها المتمثلة بتدفق الموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة أخرى.

- ❖ إن العلاقات الأوروبية مع الجزائر تمتد إلى المرحلة الاستعمارية واستمرت بعد الاستقلال باتفاق التعاون سنة 1963 بين الجزائر والمفوضية الأوروبية، وكانت الفكرة في تغيير نمط العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بمبادرة الشراكة التي طرحها الاتحاد الأوروبي والتي كانت بدايتها بمؤتمر برشلونة الذي حضرته الجزائر.

- ❖ تعرض مسار اتفاق الشراكة الأورو متوسطي إلى عدة عراقيل كما شمل عدة جولات تخللتها العديد من النقاشات حول العديد من المواضيع، فقد مر مسار المفاوضات بعدة مراحل استطلاعية، انتهت بتوقيع اتفاق الشراكة سنة 2002.

- ❖ أن اتفاق الشراكة كان فرصة للجزائر للانفتاح على الخارج في ظل عزلتها بسبب أزمتها الأمنية، كما تعتبر فرصة للدخول في الاقتصاد العالمي والانفتاح نحو العولمة.

- ❖ تشمل اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كافة المجالات الاقتصادية الأمنية والسياسية وذلك لتعدد العوامل التي تربط وتوثق علاقات الطرفين، ولقد أخذ الجانب الاقتصادي حيزا مهما من الإطار العام لهاته العلاقات وهذا ما يبرره حجم التعاملات الاقتصادية بين الطرفين الذي يعد الأضخم بالنسبة للجزائر في علاقاتها الاقتصادية مع غيرها من الدول.

- ❖ من خلال قراءة وتحليل الصادرات والواردات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نجد أن صادرات الجزائر نحو أوروبا ترتكز أساسا حول المحروقات، وأن

الميزان التجاري بين الطرفين يميل نحو الاتحاد الأوروبي خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات.

- ❖ إن اتفاق الشراكة يوفر عدة مزايا للاقتصاد الجزائري يمكن استغلالها مما يمكنها من المزيد من الانفتاح الاقتصادي، لكن لم تكن استفادة الجزائر من هذه الشراكة بالقدر المتكافئ.

- ❖ اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على معايير صحية وبيئية وفنية من شأنها أن تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية باتجاهها، إضافة الى أن دول الاتحاد الأوروبي في إطار منظمة لمنظمة التجارة العالمية قامت بإبرام اتفاقات تحرير التجارة مع العديد من الدول الأمريكية والآسيوية، مما يجعل الصادرات الجزائرية معرضة لمنافسة أجنبية.

لقد أضحت مسألة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية مهمة جدا نظرا لما يمثله هذا البعد من أهمية بالنسبة لكلا الطرفين، وعليه فإن أهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في معالجة هذا الموضوع تتمثل في:

- ❖ ضرورة العمل على مراجعة نتائج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وذلك بشكل يضمن تكافؤ المصالح وتوازن المنافع بين الطرفين، أو إلغاء الاتفاق نهائيا.

- ❖ الارتقاء بالعمل الجماعي المغاربي الجاد وتجاوز الخلافات ووضع أسس لتعاون جدي بين البلدان المغاربية، للوصول إلى المستوى الذي تشكل به قوة ضاغطة

لمواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، والحصول على أفضل الشروط عند التفاوض من أجل إقامة شراكة مع أي طرف أجنبي.

- ❖ محاولة استغلال الفرص المتاحة من خلال الشراكة بشكل عام، وفي جانبها الاقتصادي بشكل خاص.

- ❖ ضرورة العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات وتوفير المناخ المناسب لذلك.

- ❖ العمل على تقوية الاقتصاد الوطني وإقامة صناعات وطنية متكاملة خارج قطاع المحروقات مما يسمح بدعم القدرة التنافسية له.

قائمة المراجـع

قائمة المراجـــــــــــــع:

المراجع باللغة العربية:

الموسوعات:

1) الكيلالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**، مجلد1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1979.

الوثائق الرسمية باللغة العربية:

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **اتفاق أوروبي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، من جهة أخرى**، الجزائر: وزارة الخارجية الجزائرية، 2002.

3) مجلس الاتحاد الأوربي، أوروبا آمنة في عالم أفضل الاستراتيجية الأمنية الأوروبية. لوكسمبورغ: مكتب إصدارات الاتحاد الأوروبي، 2010.

3) سياسة الجوار الأوروبية، **الوثيقة الإستراتيجية**، البيان 373 لعام 2004، ماي 2004.

الكتب باللغة العربية:

4) أرومانيولي ليسادنرو، **التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الأورو متوسطي**، (ترجمة: حسن منصور). الجزائر: منشورات زرياب، 2003.

5) الأقداحي هشام محمود، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.** مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

6) أنجلس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،** (ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون)، ط2. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

7) ايفانز غراهام ايفانز ونوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،** (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث). الامارات: مركز الخليج للأبحاث، ب س.

8) بحيري حسين، **القوى الناعمة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،** مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،.2008

9) بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار،**(ترجمة: جوزيف عبد الله). لبنان: دراسات الوحدة العربية، 1993.

10) ـ، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس،** (ترجمة: سليان الرياشي). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

11) بن خليف عبد الوهاب، **جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد والأدوار.** الجزائر: دار قرطبة، .2016

12) بوحوش عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية.** الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، .2002

13) بورتشيل سكوت وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية،** (تر: محمد صفار)، مصر: المركز القومي للترجمة، .2014

14) البيبلاوي حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**. الكويت: عالم المعرفة، 2000.

15) تمنغارت اسمهان وآخرون، **الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، .2013

16) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، .2007

17) جون بليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

18) حاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .2006

19) حشيش عادل أحمد وشهاب مجدي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2005.

20) خالد جميل محمد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، .2014

21) دان تيم وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، (تر: ديما الخضرا). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، .2016

22) دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (ترجمة: وليد عبد الحي)، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.

23) رقايقية فاطمة الزهراء، **الشراكة الأورو متوسطية رهانات، حصيلة وآفاق: التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**. الأردن: دار زهران، .2015

24) زكريا فريد، **من الثروة إلى القوة**، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 27-28.

25) سبيرو جون ايدلمان، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، (ترجمة: خالد قاسم). الأردن: جوردن بوك سنتر، 1987.

26) السيرتيني السيد وغزلان محمد عزت، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية**. مصر: دار التعليم الجامعي، .2012

27) شلبي محمد، **منهجية التحليل السياسي - المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، .1997

28) شيف ول موريس ووينتر ألف، **التكامل الاقليمي والتنمية**، مصر: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003.

29) عبد الحي سماح، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013**. (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم)، .2014

30) عبد الرحيم إكرام، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، مصر: مكتبة مدبولي، .2000

31) غريفيش مارتن وأوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

32) غيلبين روبرت، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث،** الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

33) فرانكو ريتزي، **المتوسط ونزاعاته تاريخ حوار لم يكتمل، ترجمة: نجم أبو فاضل،** لبنان: جامعة الروح المقدس، 2004.

34) فرج محمد أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة.** السليمانية": مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

35) كاتب أحمد، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية.** بيروت: دار الروافد الثقافية – ناشرون، .2013

36) كارس هايدي عصمت، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، .2016

37) كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط.** قطر: مركز الجزيرة للدراسات، .2013

38) اللاوندي سعيد، **عملية برشلونة الأورو – متوسطية.** مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2006.

39) مجموعة من المؤلفين، **الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية.** لبنان: مركز الحرب الناعمة للدراسات، 2014.

40) محمد سمير عياد، **العلاقات الأوروبية المغاربية.** الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

41) محمود شهاب مجدي وعدلي ناشر سوزي، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**. بيروت: منشورات الحليبي الحقوقية، 2010.

42) المخادمي عبد القادر رزيق، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009.

43) ـ ـ، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

44) المديني توفيق، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**. لبنان: دار لبنان للطباعة والنشر، .2004

45) نادين بيكودو، **العلاقات الأوروبية العربية 1945-1991 في الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991- 2003**، مصر: مركز البحوث السياسية والإدارية، 2005.

46) ناصر يوسف وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، .1999

47) ناي جوزيف، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، (ترجمة: محمد البجيرمي). المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007.

48) ناي جوزيف، **مستقبل القوة**، (ترجمة: أحمد نافع). مصر: المركز القومي للترجمة، 2015.

49) هاني حبيب، **الشراكة الأوروبية مالها وما عليها**، فرنسا: المنشورات الجامعية والعلمية، 2001.

50) ياسين جبار، **الشراكة الأورو متوسطية واقع وآفاق**. الجزائر: دار المعرفة، 2012.

الدوريات:

51) أبو زيد أحمد محمد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44، 2012.

52) أوكيل محمد، " عن فعالية المقاربة الأوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 17، العدد01، 2018.

53) باشي أحمد، "الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد .08

54) بخة عبد القادر، ساجي علام، "الشراكة الجزائرية الأوروبية (بين طموح واعد وثقة مفقودة)، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، العدد جوان .2017

55) بكاكرة نبيل وصخري سفيان، التنوع والتغير في مضامين القوة، نحو فهم جديد للعلاقات،، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد جوان .2018

56) بوعمامة زهير، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، **مجلة المفكر**، عدد 5، في تاريخ .2010

57) تمغارت اسمهان، "الشراكة الجزائرية – الأوروبية: الخلفيات، الأهداف والنتائج"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 08، ديسمبر .2017

58) الحراثي ميلاد مفتاح، " التنسيق والتعاون وإشكالية الهجرة: منظور مقارن للتعاون الإقليمي في إقليم غرب المتوسط"، **الحوار المتوسطي**، العدد 08، 15-03-2015.

59) حسين أحمد قاسم، العلاقات الأوروبية – الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016. الدولية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد جوان 2018.

60) زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو متوسطية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 01، 2005.

61) زياني صالح، " مقاصد االسياسة المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط"، **مجلة جيوبوليتيكا**، العدد 06، السنة 2016.

62) سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، **مجلة الباحث**، العدد 09، سنة 2011.

63) سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد 5، جامعة محد خيضر بسكرة، مارس 2010.

64) فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام على منظمة التجارة العالمية، **مجلة الباحث**، العدد 11، 2012.

65) نعمة كريم، "أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، **مجلة علوم انسانية**، العدد 27-30- 2006.

المؤتمرات:

66) عبد الحليم بن مشري، "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي" ورقة مقدمة في ندوة "**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**" بالدوحة18/17 فبراير 2013، مركز الجزيرة للدراسات.

أطروحات الدكتوراه:

67) رميدي عبد الوهاب، "**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، .2007

68) أسماء سي علي، "**انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة _آفاق 2017_**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2017.

69) العربي العربي، "**أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية (1956-2013)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية "، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015.

70) أمال يوسفي، " **العلاقات الأورو – مغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة**"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر 01، .2006

71) حروري سهام، "**توسع الاتحاد الأوروبي: إشكالياته وانعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، .2012

72) خليفي عبد النور، "**الشراكة الأورو متوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط (الحصيلة والآفاق)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، .2011

73) طالبي بدر الدين، "**الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.

74) عديلة محمد الطاهر، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.

75) لموشي طلال، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية** " **المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان نموذجا**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015.

76) مشري عبد الحميد، " **التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني – البنائي**"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Livres:

77) Andrew Moravscik, **Liberal International Relations Theory, A Scientific Assessement, in Colin Elman& Miriam Fendius Elman, Progress in international relations theory, Appraising the field**, Cambridge: MIT Press, 2003.

78) Steve Smith and others, **International Relation Theories Discpline and Diversity**, University Press Oxford, Britagne, 3rd edition, 2013.

79) Steven Lamy, **Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-Liberalism**, Oxford, United Kingdom , 5th edition 2011.

80) krugman Paul et Obtfeld Maurice, Economie internationale, traduction: blancard appelle et crozet Matthieu, France: pearson Education, 2009.

Revues et Article:

81) Peter Bchrachand Morton S. Baratz, " Two Faces of Power ", **The American Political Science Review**, Vol 56, Issue 4, December, 1962.

82) Benny Miller, The Rise and Decline of Offensive Liberalisme .Paper prepared .**for the Annual meeting of the International Studies Association**, Montreal,CANADA, Marsh 2004.

83) Ernest j Wilson, Hard power, Soft power,Smart power, The American Academy of **political and Social science, SAG** Publications, 2008.

84) Giden Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, **World Politics**, Vol 51,1998.

85) Hakim Darbouche and Susi Dennison, A "Reset" with Algerian: The Russia to the EU's south, **ECFR Policy Brief**, n 46, dec 2011.

86) Jan Frederik Braun, "EU Energy Policy Under The Tready of Lisbon Rules: Between a New Policy and Business As Usual". **Working paper** No 31, Feb 2011.

87) Javier Solana, EU High Representative for the common Foreign and Security Policy at the EU Energy Conference EU High Representative for the Common Foreign and Security Policy, Nov 20,2006.

88) John J. Mearsheimer, the Trgedy of Great Power Politics. New York: Norton, 2001.

89) Joseph Nye, " Smart Power and the War on Terror ", foreign policy association, May 10, 2004.

90) Lotfi Boumghar, The Algerian Position on the European Neighbourhood Policy, **IEMed. Mediterranean** Yearbook 2013.

91) Giden Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy ,World Politics, Vol 51,1998.

92) MARK H. Hayes, Algerian Gas to Europe: The Transmed Pipeline and Early Spanish Gas Import Projects, **Baker Institute Energy Forum**, May 2004.

93) Stephen M.Walt, International Relations : One World, Many Theories, Foreign Policy, No.111, **Spesial Edition** (Spring 1998).

Rapports et Documents:

94) Bernard Duhamel and Henri Beaussant, **EU Energy Strategy in the South Mediterranean, Directorate General for International Policies Policy** Department A: Economic And Scientific Policy Indusrty, Research and Energy.2011.

95) Commission of the European Communitties. **"GREEN PAPER A European Strategy for Sustainable,** Competitive and Secure Energy", Brussels, 8.3.2006.

96) Council of the European Union, Final Report: "EU Strategic Partnership with the Mediterranean and middle East", Brussels, 15/16 December 2005.

97) commission des communautés européenne. Rapport de la commission au conseil et au parlement européen Rapport annuel de programme meda 2000, Bruxelles leçon (2001)

98) Délégation de l'Union Européenne en Algérie, Rapport sur la cooperation UE_Algérie Edition 2014.

99) European Union Trade in goods with Algeria. Directorate-General for Trade. Units A4 / G22018-04-16 .

Thèse de doctorat:

100) David B.Huxsoll, "Regimes, Institutions and Foriegn Policy Change", A Dissertation Submitted to the Graduate Faculty of the Louisiana State University in partial fulfillement of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, May, 2003.

المواقع الالكترونية باللغة العربية:

101) جون ميرشايمر، محاضرة الواقعية الجديدة والنهوض الصيني، ترجمة: حمزة بن عبد الرحمن، نقلا عن موقع:

http://www.politics-ar.com/ar

102) ــــــــــ ــــــــــــ، صدام الجبابرة : من الأفضل أن تكون وحشا على أن تكون حملا وديعا، ترجمة: عادل زقاغ، نقلا عن موقع:

http://www.bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_9836.html

103) ستيفن وولت،"العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن موقع:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

104) هبة عزت رؤوف، القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، نقلا عن موقع:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118872345213170.html

105)ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الليبرالية

106) ويكيبيديا، المغرب العربي

107) دول المغرب العربي.. معلومات أساسية، نقلا عن موقع:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f8857cc3-cf48-4b4c-9b0b-054fdfa30b59

108)إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية، نقلا عن موقع:

https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/3/1

109)الطيب بوعزة، في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية، نقلا عن:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/10/15

110)سامح مبارك، "استيراد وتصدير الطاقة المتجددة: مكسب للاتحاد الأوروبي وشمال افريقيا"، تقرير: البنك الدولي، نقلا عن موقع :

http://blogs.worldbank.org/voices/ar/energy/renewable-energy-export-import-win-win-eu-and-north-africa

111)"الاتحاد الأوروبي يهدد بريطانيا بسبب سوق الطاقة الموحدة"، مجلة الاقتصادية، 2013/06/13، نقلا عن:

http://www.aleqt.com/2013/01/26/article_727475.html

112)سياسة الجوار الأوروبية، نقلا عن موقع :

https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighbourhood-policy

113) حمزة كحال، "الجزائر ترفع الرسوم الجمركية لتقليص فاتورة الواردات"، العربي الجديد، بتاريخ 2018/07/02، نقلا عن:

https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/1/2

114) يونس بورنان، " الجزائر 2018.. السنوات العجاف في مواجهة "معركة التصدير" المرتقبة"، العين الإخبارية، نقلا عن موقع:

https://al-ain.com/article/algeria-economy-in-2018

115) إبراهيم قلواز، " مستقبل الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، ص 03، نقلا عن موقع:

http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=527500&ac=2

116) موقع الاعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك

http://www.douane.gov.dz

117) موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar

المواقع الالكترونية باللغة الاجنبية:

118) Aziz El Yaakoubi, France studies giving more counter-terrorism aid to Libya, Reuters, in :
https://www.reuters.com/article/us-libya-france/france-studies-giving-more-counter-terrorism-aid-to-libya-idUSBRE9AD0V120131114

119) ALGERIA: FOREIGN INVESTMENT, in:
https://en.portal.santandertrade.com/establish-overseas/algeria/foreign-investment

120) European Commission, Investment, In:
http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment

121) Amine Ait-Chaalal, "Le Partenariat euro-méditerranéen Dix ans après, quel bilan politque ?" Académie de Géopolitique de Paris, in: http://www.academiedegeopolitiquedeparis.com/le-partenariat-euro-mediterraneen-dix-ans-apres-quel-bilan-politque

قائمة الخرائط والأشكال

والجداول

قائمة الخرائط والأشكال والجداول:

الخرائط:

خريطة رقم (01): توضح حجم الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي 116

خريطة رقم (02): توضع امدادات الغاز الجزائري نحو أوروبا 130

الجداول:

جدول رقم (01): يمثل الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في دول المغرب العربي 80

جدول رقم (02): يوضح إلتزامات برنامج ميدا حسب البلد والسنة خلال فترة (1995-1999) 167

جدول رقم (03): يمثل توزيع مشاريع ميدا 1 المخصصة للجزائر خلال الفترة (1996-1999) 169

جدول رقم (04): يمثل التوزيع السنوي للمنح المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا 2 خلال الفترة (2000-2006) 170

جدول رقم (05): القروض المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1996-2002) 172

جدول رقم (06): يمثل تمويلات الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (2007-2013) 179

جدول رقم (07): جدول يمثل ترتيب الدول المستوردة من الجزائر لسنة 2018 205

جدول رقم (08): جدول يمثل ترتيب الدول المصدرة إلى الجزائر لسنة 2018 207

جدول رقم (09): يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية الأوروبية بالجزائر لسنة 2017 215

جدول رقم (10): يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017) 218

الدوائر والأعمدة البيانية:

الشكل رقم (01): دائرة نسبية توضح اجمالي استيراد دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي122

الشكل رقم (02): دائرة نسبية توضح اجمالي استيراد دول الاتحاد الأوروبي من النفط 122

الشكل رقم (03): دائرة نسبية تمثل صادرات الجزائر لسنة 2017 199

الشكل رقم (04): دائرة نسبية تمثّل واردات الجزائر لسنة 2017 199

الشكل رقم (05): دائرة نسبية تمثّل صادرات الجزائر لسنة 2018 202

الشكل رقم (06): دائرة نسبية تمثّل واردات الجزائر لسنة 2018 203

الشكل رقم (07): منحنى بياني يمثل تطور الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من سنة 2007 الى سنة 2017 210

شكل رقم (08): أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية للاستثمار في كل قطاع في الجزائر 216

شكل رقم (09): أعمدة بيانية تمثل التوزيع الجغرافي للاستثمارات في الجزائر بين (2002-2017)..... 219

قائمة المحتويـــــــات

قائمة المحتـــــويات:

مقدمـة..... 1

الفصل الأول: الاطار المفهومي والنظري للعلاقات الاقتصادية الدولية.....15

المبحث الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية وفواعلها 16

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية.....16

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.....21

المطلب الثالث: الفواعل الأساسية في النظام الاقتصادي الدولي.....23

1- البنك الدولي.....23

2- صندوق النقد الدولي.....24

3- منظمة التجارة العالمية.....24

4- الشركات المتعددة الجنسيات.....27

5- التكتلات الاقتصادية الإقليمية.....25

المبحث الثاني: المدرسة الواقعية في السياسات الدولية والاقتصاد كوسيلة للحفاظ على الأمن.. ...30

المطلب الأول: البنيوية المنهجية للتحليل الواقعي 30

الواقعية الدفاعية.....35

الواقعية الهجومية.....36

المطلب الثاني: تطور مفهوم الاقتصاد للواقعية 38

المطلب الثالث: التحول من القوة الصلبة نحو القوة الناعمة (التقارب الواقعي البنيوي مع الليبرالية المؤسساتية).....43

المبحث الثالث: المدرسة الليبيرالية في العلاقات الدولية وأهمية النزعة التعاونية.....49

المطلب الأول: البناء النظري لليبرالية.....49

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية الجديدة 54

المطلب الثالث: المقاربة الوظيفية وضبط الفواعل الدولية.....59

المبحث الرابع: تفسير مقترب التبعية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية وتكريس التبعية الاقتصادية.....61

المطلب الأول: الطروحات الاقتصادية للماركسية.....61
المطلب الثاني: الماركسية التقليدية.....63
المطلب الثالث: مقترب التبعية.....66
آليات تكريس التبعية 68
مقترب النظام العالمي لايمانويل ولرشتاين.....70
اتجاه الهيمنة الثقافية لانطونيو غرامشي.....71
الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط.....75
المبحث الأول: الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الاتحاد الأوروبي في المتوسط.....77
المطلب الأول: لأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي.....77
المطلب الثاني: الشراكة كمقاربة معتمدة نحو جنوب المتوسط.....83
المبحث الثاني: السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي في المتوسط.....90
المطلب الأول: البعد الأمني في اتفاق الشراكة الأورو. متوسطية.....90
المطلب الثاني: المقاربات الأمنية الأوروبية في جنوب المتوسط.....95
سياسة الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.....99
التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط لمكافحة الإرهاب.....101
المبحث الثالث: السياسات والدوافع الاقتصادية الأوروبية المتوسطية.....106
المطلب الأول: اهداف الشراكة الاقتصادية مع دول جنوب المتوسط.....106
1- انشاء منطقة تبادل حرة أوروبية متوسطية.....109
2- تكثيف التعاون بين طرفي الشراكة.....112
3- زيادة المساعدات المالية الأوروبية للشركاء المتوسطيين.....113
4- إهمال مسالة المديونية.....114
المطلب الثاني: الطاقة كمحدد اقتصادي للاتحاد الأوروبي تجاه دول الجنوب.....115
تقييم التعاون في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.....123
أهمية الطاقة في علاقة الاتحاد الأوروبي مع المتوسط.....129

الفصل الثالث: تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة.....13
المبحث الأول: التعاون الاقتصادي الأورو جزائري.....138
المطلب الأول: تطور العلاقات الجزائرية . الأوروبية.....138
المطلب الثاني: بوادر تغيير نمط العلاقات الجزائرية الأوروبية.....145
المبحث الثاني: المسار التفاوضي لاتفاق الشراكة الأورو جزائري وأبعاده.....150
المطلب الأول: مراحل مفاوضات اتفاق الشراكة بين الطرفين.....150
مرحلة المفاوضات الاستطلاعية.....151
مرحلة المفاوضات الجدية.....154
المطلب الثاني: أبعاد ومضمون الاتفاق.....158
البعد السياسي والأمني.....158
البعد الاقتصادي.....160
البعد الاجتماعي والثقافي.....163
المبحث الثالث: السياسات والآليات المتبعة بعد اتفاق الشراكة الأورو جزائري.....165
المطلب الأول: مساعدات الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية.....165
1- المساعدات الممنوحة في إطار برنامج ميدا.....165
المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار كآلية لدعم العلاقة مع الجزائر.....173
1- السياسة الأوروبية للجوار.....173
2- موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية.....177
الفصل الرابع: واقع وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الجزائر.....184
المبحث الأول: تحديات وآفاق اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري.....186
المطلب الأول: السياسات المؤدية لنجاح اتفاق الشراكة الأورو جزائري.....186
1-إعادة التأهيل الصناعي.....186
2- توسيع نطاق الحكم الراشد.....187
3- ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية.....187

4- ضرورة استقطاب المزيد من االستثمارات الأجنبية المباشرة.....187
المطلب الثاني: التهديدات المتوقعة على الاقتصاد الجزائري من اتفاق الشراكة بين الطرفين.....191
1- تهديد الاتفاقية على المالية العمومية.....191
2- تهديد اتفاق الشراكة على التجارة الخارجية والميزان التجاري.....193
3- تهديد الاتفاقية على النسيج الصناعي.....194
4-تهديد الاتفاقية على الادخار والاستثمار.....195
5- آثار الاتفاقية على التشغيل.....197
المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....198
المطلب الأول: دراسة في المبادلات التجارية بين الطرفين.....198
المطلب الثاني: تحليل الميزان التجاري للعلاقات الاقتصادية الأورو جزائرية.....209
المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأوروبي في الجزائر.....214
المطلب الرابع: تقييم اتفاق الشراكة بين الطرفين على الاقتصاد الجزائري.....222
1- تقييم البعد الأمني للشراكة الأورو جزائرية.....223
2- تقييم البعد الاقتصادي للشراكة الأورو جزائرية.....226
3- تقييم البعد الاجتماعي والثقافي للشراكة الأورو جزائرية.....230
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي.....233
المطلب الأول: سيناريو قائم على الاستمرارية " المد والجزر" 234
المطلب الثاني: سيناريو قائم على إعادة بناء اتفاق الشراكة "رابح رابح".....237
المطلب الثالث: سيناريو قائم على فك الارتباط " الاستقلالية والتحرر".....242
الخاتمــة.....245
قائمة المراجــع.....254
قائمة الخرائط والأشكال والجداول.....271
قائمة المحتـويات.....274
الملخص.....279

الملخص

مع تزايد أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات بين الدول، وفي عالم سمته الأساسية أولوية الاقتصاد على السياسة، برز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية قادرة على لعب دور مهم في السياسة العالمية، فالسياسات الخارجية الاقتصادية لدوله تعد أداة مهمة لتحقيق هذا الدور، وذلك عن طريق السعي لاكتساب مجالات لأنشطتها الانتاجية ومبادلاتها الخارجية كسبيل لدعم مواقفها السياسية تجاه القضايا الاقليمية والدولية، ولمنافسة القوى الاقتصادية العالمية الأخرى. وهذه الدول تدرك أهمية دول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط حيث تعتبر هذه الدول باب أوروبا نحو العالم النامي.

هذه الأهمية للبعد الاقتصادي وضرورة الاعتماد المتبادل أدت بالجزائر إلى توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي تضمن عدة محاور اقتصادية، سياسية، أمنية، واجتماعية. يعد المحور الاقتصادي فيها الأهم وذلك لكون الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، وقد هدفت هذه الشراكة إلى وضع اصلاحات تنهض بالاقتصاد الجزائري وتساعده للخروج من التبعية للمحروقات، غير أنها أدت إلى عدة تأثيرات سلبية على مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري مما فرض عليه عدة تحديات من أجل الاستمرار في هذه الشراكة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاقتصادية الدولية، اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ; التنويع الاقتصادي.

Abstract:

With the growing importance of the economic dimension in the relations between the States, in a world characterized by the priority of the economy over politics, the European Union has emerged as an economic power is able to play an important role in world politics, foreign policies of economic exclusion is an important tool to achieve this role, by seeking to acquire the areas of productive activities and their trade-offs as a way to support foreign political stances toward regional and international issues, in order to compete with other global economic powers. These States are aware of the importance of the countries of the south and east of the Mediterranean Basin, where these states for Europe toward the developing world.

The importance of the economic dimension of the need for interdependence in Algeria led to the signing of the partnership agreement with the European Union, which included several axes in economic, political, and social security. Where is the most important economic hub in the fact that the European Union and the first economic partner of Algeria, was aimed at this partnership to promote reforms of the Algerian economy and assist him to get out of the dependency of fuel, However, it led to several negative impacts on the various sectors of the Algerian economy which imposed by several challenges in order to continue in this partnership.

Keywords: international economic relations; Partnership agreement between Algerian & European Union; economic diversification.